البحرين ومفهوم الأمن الخليجي

2011 -2017

Bahrain and the Concept of Gulf Security

2011-2017

اعداد

حمد احمد عبدالعزيز عون

الرقم الجامعي : (401510154)

اشراف

الاستاذ الدكتور عمر الحضرمي

رسالة مقدمة لإستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

كانون الأول 2018

تفويض

أنا الطالب حمد أحمد عبدالعزيز عون أفوّض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنيّة بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم : حمد أحمد عبدالعزيز عون

التاريخ: 15 / 1 / 2019

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: البحرين ومفهوم الأمن الخليجي 2011 – 2017 "، وأُجِيزت بتاريخ 15/ 12/ 2018.

- **أعضاء لجنة المناقشة: –**

أ. **الدكتور محمد بني عيسى رئيسًا جامعة الشرق الأوسط التوقيع.....**

ب. **الاستاذ الدكتور عمر الحضرمي مشرفاً جامعة الشرق الأوسط التوقيع.....**

ج. **الاستاذ الدكتور مازن العقيلي ممتحنًا خارجيًا الجامعة الأردنية التوقيع.....**

الشكر والتقدير

تم بعون من الله وتوفيقه.. الانتهاء من هذا الجهد الأكاديمي، وأنتهز هذه الفرصة للتقدّم بخالص الشكر ووافر العرفان وعظيم الامتنان إلى المشرف على هذه الرسالة الأستاذ الدكتور عمر الحضرمي الذي أحاطني برعايته واهتمامه طيلة فترة إعداد هذه الدراسة، وكان لنصائحه القيّمة الدور الكبير في إتمام هذا العمل وإخراجه بالصورة التي عليها.

وأتقدم بالشكر الجزيل وفائق الاحترام والتقدير إلى الأساتذة الكرام رئيس لجنة المناقشة وأعضائها الذين اقتطعوا من وقتهم الثمين شيئاً كثيراً في قراءة الرسالة ووضع ملاحظاتهم السديدة بشأنها ومناقشاتهم الحكيمة التي أثرت الدراسة، وإلى أساتذتي في قسم العلوم السياسية في جامعة الشرق الأوسط، أقدم الشكر والعرفان لما بذلوه من جهود خلال السنة التحضيرية التي مكنتني من الوصول إلى هذه المرحلة من جانب البحث العلمي. وأتقدم بالشكر لعمادة الدراسات العليا، وإلى رئاسة جامعة الشرق الأوسط، وإلى كل من أسدى إليّ نصيحة، أو قدّم لي معلومة تخصّ الدراسة وتخدمها، إلى كل هؤلاء وغيرهم الشكر وبالغ التقدير والرفعة.

حمد احمد عبدالعزيز عون

الإهداء

أهدي هذا العمل الأكاديمي

- **إلى وطنيّ.. البحرين الحبيب... القلعة الزاهية لحضارة دلمون ... أرض الفردوس والحياة ...**
- **إلى سيدي.. جلالة الملك المفدّى... باني نهضة البحرين....وراعي العلم ...**
- **إلى والدي العزيز.. واحة الطيب والحنان... وعنوان المحبة والكبرياء... معلمي الأول.. رمزي الأعلى في العلم والكرم والسياسة ... قائدي نحو المعرفة..**
- **إلى والدتي منبع الطيبة... من احاطتني بالحب والحنان .. وسهرت الليالي كي تجدني بأفضل حال ...**
- **إلى رفيقة دربي زوجتي الغالية، سندي في دروب الحياة ...**
- **إلى ثمار العمر أولادي حفظهم القدير وكتب لهم النجاح والسعادة والهناء...**
- **إلى الغيارى من أبناء وطني الغالي....**
- **إلى كل من قدم لي المساعدة والعون...**

أهدي جهدي المتواضع

حمد احمد عبدالعزيز عون

قائمةالمحتويات

الموضوع **الصفحة**

العنوان ..... أ

التفويض ..... ب

قرار لجنة المناقشة..... ج

الشكر والتقدير..... د

الإهداء..... هـ

قائمة المحتويات ..... و

الملخص باللغة العربية..... ح

الملخص باللغة الإنجليزية..... ط

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة 2

مُشكلة الدراسة 4

اسئلة الدراسة وفرضياتها 5

أهمية الدراسة 5

أهداف الدراسة 5

مُصطلحات الدراسة 6

حدود الدراسة 7

محددات الدراسة 8

الأدب النظري والدراسات السابقة

أولا : الأدب النظري 9

ثانيا : الدراسات السابقة 12

ثالثا : ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة 16

منهجية الدراسة 16

الفصل الثاني

العوامل المؤثرة في بنية الأمن الخليجي

المبحث الأول : العوامل الداخلية المؤثرة في بنية الأمن الخليجي..... 19

المبحث الثاني : العوامل الخارجية المؤثرة في بنية الأمن الخليجي..... 34

الفصل الثالث

جهود تحقيق الأمن الوطني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

المبحث الأول : الجهود الداخلية لتحقيق الأمن الوطني الخليجي..... 48

المبحث الثاني : الجهود الخارجية لتحقيق الأمن الوطني الخليجي 67

الفصل الرابع

دور البحرين في معادلة الأمن الخليجي

المبحث الأول: عناصر معادلة الأمن الخليجي..... 82

المبحث الثاني: تطورات الأوضاع في البحرين ودورها في الأمن الخليجي..... 96

الفصل الخامس

الخاتمة

الخاتمة 113

النتائج 117

التوصيات 118

المراجع 120

البحرين ومفهوم الأمن الخليجي

2017 – 2011

إعداد الطالب: حمد أحمد عبد العزيز

أشراف الاستاذ الدكتور عمر الحضرمي

الملخص

هدفت الدراسة التعرف على بنية الأمن الوطني والأمن الإقليمي الخليجي، والعوامل المؤثرة في بنية الأمن الخليجي، وعناصر معادلة الأمن الخليجي، والتعريف بدور البحرين في الأمن الخليجي ومدى تأثيرها فيه.

وقامت الدراسة على فرضية مفادها: ثمة علاقة ارتباطية بين الثروات والموقع الاستراتيجي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبين تكالب القوى الدولية على امتلاك القرار الأمني والاقتصادي في هذه الدول.

وقد أستخدمت الدراسة مقاربة منهجية مركبة تتكون من : **منهج التحليل النظمي** حيث يمثل النظام وحدة التحليل الرئيسية في اقتراب التحليل النظمي، حيث يعرف النظام بصفة عامة بأنه مجموعة من العناصر المتفاعلة والمترابطة وظيفياً مع بعضها البعض بشكل منتظم، بما يعنيه ذلك من أن التغير في أحد العناصر المكونة للنظام يؤثر على بقية العناصر. **ومنهج تحليل النظام الإقليمي** الذي شاع استخدامه في الأدبيات السياسية خلال العقود الأخيرة ، والذي يدل على شكل معين من الدراسات التي تتناول أحد النظم الفرعية في النظام الدولي، وبرز في أدبيات العلاقات الدولية للتمييز بين الدولة القومية والنظام الدولي.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات كان من بينها: تأثرت بنية الأمن الخليجي في الرقعة الجغرافية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، وذلك نتيجة حصول أزمات أمنية داخلية وخارجية. وإن البحرين قد سارت بطريق التعاون الجاد مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في مجالات التكامل الاقتصادي والتعاون الدفاعي والتنسيق الإعلامي، وسعت لتحقيق التنمية والإصلاح السياسي وذلك من أجل صيانة المصالح العليا مع أشقائها في المجلس.

وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تنمية مفاهيم المواطنة والولاء والانتماء، وإتاحة مجالات الابداع والتشجيع على التفاعل السياسي الوطني، وتوفير فرص عمل للشباب، ومكافحة الفساد، والحد من الهدر في المال العام، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتطوير الخطاب الديني بما يرسخ التسامح بين أبناء المجتمع.

الكلمات المفتاحية: البحرين/ الأمن الخليجي/ دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

Bahrain and the concept of Gulf security
2011-2017

Prepared: Hamad Ahmed Abdel Aziz
Supervised by Dr. Omar Hadrami

Abstract

The aim of the study was to identify the structure of national security and regional security in the Gulf, to address factors affecting the structure of the Gulf security, to highlight the elements of the Gulf security equation, and to define the role of Bahrain in the Gulf security and its impact.

The study is based on the hypothesis that there is a correlation between the wealth and the strategic location of the GCC countries and the international forces' demand for the security and economic decision in these countries.

The study used a complex methodological approach consisting of: a system analysis approach where the system represents the main unit of analysis in the approach of systemic analysis. The system is generally defined as a set of interactively interacting and functionally interrelated elements, which means that the change in one component of the system affects the rest of the elements. The method of analysis of the regional system, which has been widely used in political literature in recent decades, is indicative of a particular form of study dealing with a subsystem of the international system. The literature of international relations has distinguished between the nation-state and the international order.

The study reached a number of conclusions, among which were: The Gulf security structure in the geographical area of the GCC countries was affected by a number of internal and external factors, as a result of internal and external security crises. Bahrain has embarked on a serious cooperation with the Gulf Cooperation Council countries in the fields of economic integration, defense cooperation and media coordination, and has sought to achieve development and political reform in order to safeguard the supreme interests of its brothers in the Council.

The study recommended working on the development of the concepts of citizenship, loyalty and belonging, allowing creativity and encouraging national political interaction, providing job opportunities for youth, combating corruption, reducing waste of public money, achieving social justice and developing religious discourse.

Keywords: Bahrain / Gulf Security / Gulf Cooperation Council Countries/GCC.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة

تتمتع منطقة الخليج العربي بأهمية استراتيجية فائقة بالنسبة للمصالح الإقليمية والدولية. وعلى الرغم من تلك الأهمية لم تستطع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ولا بقية الدول الإقليمية التي لها إطلالة بحرية على شواطىء الخليج العربي، حماية أمنها بشكل مستقل بعيداً عن مظلة القوى العالمية الكبرى في ظل ظروف أمنية مثلت تحدياً هائلاً لبيئة الأمن الإقليمي الخليجي، وفي مقدمة تلك القوى الولايات المتحدة الأمريكية ودول حلف شمال الأطلسي.

لقد بات من غير المشكوك فيه أن بيئة الإمن الإقليمي الخليجي تعاني من حالة انكشاف استراتيجي على المستويين الوطني والإقليمي في أعلى مراحله. فمنذ أكثر من ثلاثين عاماً على تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لم يصل مستوى التنسيق والتعاون إلى الدرجات المأمولة التي يمكن من خلالها تحقيق الاتحاد لضمان أمن الشعوب الخليجية واستقرارها ورفاهيتها، بل أخذت تنزلق من جديد، وخاصة في هذه المرحلة الصعبة ؛ أوضاع منها ما، يبعد المجلس عن أهدافه ورغبات شعوبه، إلى ما يعطل مسيرته، ويهدد الأمن والاستقرار فيه. وعليه فإن مجلس التعاون أخذ يواجه هذا الشرخ الجديد في العلاقات بين دوله، مما أفرز تداعيات لم يشهد مثلها من قبل الأمن الإقليمي الخليجي من توترات ومخططات لا ترمي الخير لدول المجلس ولمستقبل شعوبها .

وإلى جانب ذلك شهدت البيئة الإقليمية والدولية المحيطة بمنطقة الخليج العربي تحولات تاريخية عميقة أدت إلى نتائج غير تقليدية متعارف عليها في التوازنات الاستراتيجية، وذلك بعد أن واجه الحلفاء التقليديون لدول الخليج العربي؛ كل من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية

مشكلات اقتصادية هيكلية كانت لها انعكاسات على سياسات هذه الدول ظهرت واضحة في تغير السياسة العسكرية والأمنية للولايات المتحدة الأمريكية، وانسحاب ذلك على عدد من الدول المحورية فـــي منطقة غرب أسيا مثل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كتنظيم إقليمي، ودولٍ أخرى مثل إيران وباكستان والهند، التي يمكن أن يؤدي اتفاقها أو خلافها إلى تشكيل واقع جيواستراتيجي جديـد (ايجابي / سلبي) تبعاً للمناخ الإقليمي الذي يسود فـي المنطقة.

ومن ناحية أخرى شهدت الساحة السياسية الداخلية في البحرين حالة من التوتر شبه المستمر بين مواقف الدولة ومواقف الجمعيات السياسية المعارضة منذ مطلع الإلفية الثالثة مروراً بما عرف بثورات الربيع العربي. كما شهدت البحرين تطورات اقتصادية داخلية تتعلق بقضايا الإصلاح الاقتصادي وسوق العمل وقطاع التعليم، فضلاً عن المشاريع الاقتصادية والانشائية العديدة .

وقد كان لهذه التحولات التأثير الكبير في أن تصبح البحرين أحدى الدول المؤثرة والمتأثرة في ذات الوقت نتيجة لما تعرض له واقع الأمن الإقليمي الخليجي من توترات خاصة خلال الفترة التي تغطيها هذه الدراسة، بعد تصاعد الخلافات البينية لعدد من دول الخليج العربي، وتنامي التدخلات الإقليمية والدولية في شؤون هذه المنطقة بالغة الحيوية للمصالح الدولية.

لذلك تأتي هذه الدراسة لتمثل واحدة من المحاولات للتعرف على دور البحرين في بناء الأمن الأقليمي الخليجي، بعد جملة المتغيرات البنيوية التي شهدها مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظل تنامي التدخلات الإيرانية في شؤون عدد كبير من الدول العربية، والتي من بينها سوريا والعراق ولبنان والبحرين واليمن، فضلاً عن استمرار محاولتها لتطويع دول المنطقة كافة، وإعلان عدائها السافر ضد المملكة العربية السعودية.

مشكلة الدراسة

لم يعد الأمن الوطني لدول منطقة الشرق الأوسط عامة والخليج العربي خاصة شأناً داخلياً بحتاً في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية التي تشهدها هذه المنطقة، وذلك لأن أغلب مخاطر الأمن الوطني ومهدداته قد أصبحت عابرة للحدود، ومنها خاصة: التنظيمات المتطرفة، وآيديولوجيات التعصب التي تهدف إلى تمزيق النسيج الاجتماعي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتدخلات الخارجية للقوى الإقليمية والدولية المتنافسة على النفوذ في المنطقة .

لذا أصبح من الضرورة مواجهة تلك المخاطر برؤية سياسية واستراتيجية شاملة تعالج متطلبات الأمن الإقليمي، وتصون المجتمعات الخليجية من مخاطر هذه التدخلات المحتملة.

لذلك فإن مشكلة هذه جديرة بالدراسة وأنها تكمن في مقاربة دور البحرين مع التساؤل الرئيس ومفاده : ما مدى مساهمة البحرين في بنية الأمن الخليجي في ظل التحولات الإقليمية والدولية التي تشهدها منطقة الخليج العربي منذ عام 2011 ولغاية مطلع عام 2017؟

أسئلة الدراسة وفرضيتها

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها: ثمة علاقة ارتباطية بين الثروات والموقع الاستراتيجي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبين تكالب القوى الدولية على امتلاك القرار الاقتصادي والأمني في هذه الدول.

ولغرض اثبات الفرضية ستسعى الدراسة الاجابة عن الاسئلة الآتية:

1. ما العوامل المؤثرة في بنية الأمن الخليجي؟
2. ما عناصر معادلة الأمن الخليجي؟
3. ما دور البحرين في معادلة الأمن الخليجي؟

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من :

1. الأهمية العلمية : تكمن الأهمية العلمية للدراسة في أنها تسهم في تعميق الفهم لدى المهتمين بالشأن السياسي من خلال كونها تلاحق التطورات الأمنية المتسارعة التي تشهدها أحد أهم المناطق الاستراتيجية في الشرق الأوسط والعالم منذ مطلع القرن العشرين، وفي فترة زمنية تتصف بثرائها في النشاطات الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية والعسكرية، لأن ما تم زرعه في النصف الأول من القرن العشرين هو ما يتم حصد ثماره خلال الحدود الزمانية لهذه الدراسة.
2. الأهمية العملية : توفر الدراسة فرصة للمهتمين والمتابعين للشأن المحلي الخليجي للاطلاع على التطورات الأمنية في منطقة الخليج العربي والتي تؤثر على بيئة الأمن الإقليمي الخليجي جراء كثرة الطامعين، الأمر الذي يوجب اعداد الدراسات العربية المعمقة بموضوع الأمن، رغم كثرة الدراسات الغربية ضعيفى الإلمام بخصوصية المنطقة وأهمية الأمن فيها أو تحيزها وعدم موضوعيتها، والدافعة نحو الافادة من التوترات في المنطقة.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

1. تناول العوامل المؤثرة في بنية الأمن الخليجي.
2. تسليط الضوء على عناصر معادلة الأمن الخليجي.
3. التعريف بدور البحرين في الأمن الخليجي وقياس مدى تأثيرها فيه.

مصطلحات الدراسة

الأمن :

أ. المفهوم النظري:

- **الأمن لغوياً** : هو (الأمَانُ) و (الأمَانةُ) بمعنى (أمِنَ) من باب فَهِم وسَلِم و(أمّانّا) ، و(الأمْنُ) ضد الخَوفِ (الرازي ، 2005 : 20) .
- **الأمن اصطلاحاً:** يشتمل مفهوم الأمن في الفكر السياسي المعاصر على التنمية والتحديث أو التطور، سواء في المجالات السياسية أم الاجتماعية أم الاقتصادية وذلك من خلال الإجراءات التي تقوم بها الدولة التي توفر من خلالها حماية ذاتية مضمونة. وينبع المفهوم الحقيقي للحالة الأمنية في أي دولة من مدى معرفتها لطبيعة التهديدات الخارجية أو الداخلية التي تستهدف قدراتها وبالتالي تعمل على مواجهتها، لإعطاء المجال من أجل تنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في المجالات كافة سواء في الحاضر أم المستقبل (مكانمارا ، 1970 : 120) .

ب. **المفهوم الإجرائي:** أما تعريف الباحث الإجرائي للأمن، فهو : " النشاطات العملية التي تقوم بها الدولة لحماية أفراد المجتمعات أو التي يقوم بها الأفراد لحماية أنفسهم من التهديدات التي يتعرضون لها، سواء كانت هذه التهديدات صادرة من دول أم من منظمات أم من أفراد، بما يكفل إزالة عناصر الخوف التي تجعل تواصل الجميع مع مستلزمات الحياة الضامنة لكرامة الإنسان ورفاهيته وحريته وحرية معتقداته في المجتمع والدولة " .

الأمن الإقليمي الخليجي:

أ. **المفهوم النظري:** هو ما تقوم به الدولة للحفاظ على سلامتها ضد الأخطار التي قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي (الكيالي، 1990: 331). وبتعبير آخر " هي مجموعة النشاطات التي تقوم بها الدول بهدف المحافظة على سيادتها ووحدة أراضيها ، بما يحفظ لها هويتها الوطنية ، ورفاهية شعبها والدفاع عن حرياتهم ومعتقداتهم ومواجهة التهديدات أو أي عدوان خارجي" (شبلي، 2017 : 14).

كما يدل هذا المفهوم على : " حالة التعاون الأمني في نطاقه الإقليمي، لمواجهة الأعداء أو مصادر تهديد حالة قائمة أو محتملـة من إحدى الظواهر الثابتة للتفاعلات بين المجموعات البشريـة " (عوني، 2016: 3). وللأمن الإقليمي أشكال تتطور من المفاهيم الاستراتيجية، مثل التحالفات والأمن الجماعي إلى المفاهيم التعاونية التي منها النظم الأمنية الإقليمية.

ب. **المفهوم الإجرائي:** وهـي: " بيئة الأمـن في منطقـة الخليـج العربـي القائمة على عـدد من الملامح الأساسية، التي من أبرزها : التغير في السياسات الدفاعية للدول ، وخروج بعضها من معادلة التوازن الإقليمي ، وتنامي أدوار أخرى ".

حدود الدراسة

الحدود الزمانية : (2011 – 2017) ، وهي الفترة التي تعرضت لها بيئة الأمن الخليجي إلى تحديات جمة كان لها تأثير واضح في انطلاق حالة من الحراك الشعبي لم تكن مألوفة منذ انتهاء مرحلة الحرب الباردة عام 1991، وتنامي التدخلات الخارجية في شؤون عدد من الدول الخليجية. وقد اضطر الباحث إلى الرجوع إلى ما قبل عام 2011 وذلك لاستكمال الإطار التاريخي للدراسة.

الحدود المكانية : دول النظام الخليجي وهي (البحرين ، والسعودية ، والإمارات العربية المتحدة، والكويت ، وسلطنة عمان ، وقطر) ، وأخذ البحرين كحالة دراسة.

محددات الدراسة

واجه الباحث صعوبة الإطلاع على الأرشيف السياسي في دول النظام الإقليمي الخليجي، إضافة إلى عدم وضوح المسار السياسي لدى بعض قادة دول النظام الإقليمي الخليجي، وتنقل تحالفات دولهم بين عدد من القوى الإقليمية والدولية، وانقسام الآراء لدى جمهور المحللين السياسيين والناشطين في الشؤون الدولية الأمنية والسياسية تجاه القضايا التي لها مساس مباشر ببيئة الأمن الإقليمي الخليجي، فضلاً عن عدم وجود اتفاق بين قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (السعودية، والكويت، والبحرين، والإمارات العربية المتحدة، قطر، سلطنة عمان) على معالجة قضايا المنطقة بعيداً عن التدخلات الخارجية، وصعوبة العثور على مراجع حيادية تقدم تفسيراً علمياً لبيئة النظام الأمني في منطقة الخليج سواء عربية أم أجنبية.

الأدب النظري والدراسات السابقة

أولا : الأدب النظري

يعد مفهـــوم الأمن الإقليمي مفهوماً وسيطاً بيـن الأمن الوطنـــي الفردي لدولة معينة والأمن الجماعي أو الدولي، ويتداخـــل مع كلا المفهوميـــن. ويبدو أن تعدد أوجه مفهوم الأمن الإقليمي كغيره من المفاهيـــم الاجتماعيـــة قد جاء نتيجـــة تعـــدد مناهج دراسته وتوجهـــات دارسيه.

وفي هذا السياق يمكن الوقوف على بعض الدراسات التي تناولها عدد من الباحثين الاستراتيجيين المهتمين بالشؤون الأمنية، تلك الدراسات التي تتعلق بمفهوم الأمن الإقليمي، والتي من أبرزها :

هناك عدد من المستويات لمفهوم الأمن تناولها عبد المنعم المشاط والتي كان من بينها مفهوم الأمن الإقليمي والأمن الفردي الذي تضطلع به الدولة القومية، ومضمونه تأمين الفرد ضد ما يهدد أمنه وأمانه واحترام حقوقه وسلامته الشخصية. وهناك مفهوم الأمن الوطني والمقصود به أمن الدولة الوطنية / القومية، ومدى قدرتها على الدفاع عن استقلالها السياسي واستقرارها الدخلي، ويعد أهم مسؤوليات الدولة على الإطلاق، إذ يستهدف تحقيق مصالح الدولة القومية كما تحددها بإرادتها، بالإضافة إلى مفهوم الأمن القومي/ الإقليمي حيث يتعلق الشق الأول بالمفهوم الواسع لأمن منطقة ما، كالمنطقة العربية، أما الشق الثاني فيتعلق بأمن عددمحدد من الدول داخل نظام إقليمي أوسع، مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو الاتحاد المغاربي. وهناك الأمن الجماعي وهو ذلك النوع من الأمن المنوط بالمنظمات الدولية، ومنها الأمم المتحدة، وينظم الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ذلك الأمن وطبيعته (المشاط، 1993: 21– 22) .

يجد حامد ربيع في اصطلاح الأمن الإقليمي بأنه أكثر حداثة حيث برز بشكل واضح ما بين الحربين العالميتين؛ ليعبر عن سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى من خلالها وضع تعاون عسكري وتنظيمي لدول ذلك الإقليم ومنع أي قوة أجنبية أو خارجية من التدخل في ذلك الإقليم. وجوهر تلك السياسة هو التعبئة الإقليمية من جانب، والتصدي للقوى الدخيلة على الإقليم من جانب آخر، وحماية الوضع القائم من جانب ثالث (ربيع، 1984 : 38).

ويقول سعد شاكر شبلي عن بيئة الأمن الإقليمي الخليجي بأنها : " حالة الأمن التي تمر بها البيئة الإقليمية في منطقة الخليج العربي القائمة على علاقات دوله التي أفضت إلى اتباع سياسات أمنية تسعى لتحقيق الاستقرار في هذه المنطقة، وتبعد احتمالات التهديد عنها وعن دولها. وقد شهد الأمن الإقليمي الخليجي خللاً كبيراً بات يميل لصالح إيران وليس لدول مجلس التعاون الخليجي. وظهر واضحاً اختلاف الرؤى المعنية بقضية الأمن في منطقة الخليج ، لدى الدول الواقعة على جانبي الخليج . ففي حين تنتقد إيران مبدأ الاعتماد على قوى خارجية لتحقيق الأمن ولعملية توازن القوى ، ترى دول مجلس التعاون الخليجي وتؤيد الاعتماد على القوى الخارجية (الولايات المتحدة الأمريكية) وذلك نظرا لعدم قدرة هذه الدول على تحقيق توازن القوة وحفظ الأمن والسلام في المنطقة " (شبلي، 2016 : 20).

وأكد أشرف محمد كشك على ضرورة إدراك دول الإقليم الخليجي (دول مجلس التعاون والعراق وإيران) بأن بيئة الأمن الإقليمي الخليجي تتطلب إيجاد صيغة أمنية لإدارة الصراعات وضبطها في ما بين دول هذا الإقليم، للحيلولة دون تفاقمها بما يهدد مصالحها الحيوية (كشك، 2012: 80).

فيما شدد أحمد يوسف على أن البيانات الختامية للقمم العربية أشارت صراحة إلى (أمن أقاليم فرعية) داخل النظام العربي، وتحديداً أمن الخليج الذي ازداد الحديث عنه في سياق اندلاع الحرب

العراقية الإيرانية (1980–1988)، حيث ورد تعبير أمن الخليج العربي في مقررات القمة العربية في فاس عام 1982، وفي قمة الدار البيضاء عام 1989 وردت عبارة ضمان أمن الخليج العربي كأحد متطلبات التسوية النهائية بين العراق وإيران، وتكرر الأمر ذاته في قمة بغداد 1990 (أحمد، 2005 : 12) .

أما ما يتعلق بقضية أمن البحرين فهذه الدولة تعد من أصغر دول الخليج العربي مساحةً، فهي لا تعدو أن تكون إلا 620 كم مربعاً، وسواحلها تصل إلى 161 كم. وأن من المشكلات الأمنية التي تواجهها تكمن في قلة عدد السكان فيها، وكثرة عدد الجزر التي تتكون الدولة منها والبالغة 33 جزيرة، مما أعاق تكوين جيش مقبول العدد رغم تمتعها بموقع استراتيجي مهم وخطير في الوقت نفسه، حيث جعل توسطها في الخليج العربي أمر الوصول إليها بغارات جوية سهلاً من قبل كل الدول المحيطة بها في المنطقة (العجمي، 2011: 524).

ولا بد هما من الإشارة إلى أن واقع بيئة الإمن الإقليمي الخليجي قد شهد سباق تسلح بين دول هذا الإقليم يقوم على أشكال عدة، منها نوع يراد من خلاله اللحاق بدول أخرى تشكل تهديداً استراتيجياً للدولة، ونوع آخر يراد به التفوق على مصدر التهديد ، والنوع الثالث هو خليط من أسباب عدة، لكن المبتغى هو التفوق في التسلح.

ثانيا : الدراسات السابقة

1. الدراسات العربية

- **دراسة العجمي (2011): أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية** : هدفت الدراسة إلى تغطية الخصائص الجيوستراتيجية للخليج العربي، والتعرف على مفهوم أمن الخليج ، سواء في مرحلة الصراع على النفط في النصف الأول من القرن العشرين أو في مرحلة الانتقال وتحول منطقة الخليج العربي إلى مركز الثقل في العلاقات الدولية نتيجة صراع الاستثمارات الدولية بين القوى العظمى. وتتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية منطقة الخليج العربي في العلاقات الدولية، بحيث أدت هذه الأهمية إلى خلق عبء استراتيجي على شعوب هذه المنطقة جراء حالة الاستقطاب التي دفعت القوى العظمى للسيطرة على المنطقة. وقد توصلت الدراسة إلى خلاصة تشير إلى أن أمن الخليج العربي سوف يرتكز على النفط في المستقبل، وذلك جراء ما أشارت إليه الدراسات عن نضوب هذه المادة الحيوية في منتصف القرن الحادي والعشرين في أجزاء كبيرة من العالم.
- **دراسة المجالي (2011) : تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي** : هدفت الدراسة من خلال ستة فصول وخاتمة ، إلى التعرف على مجمل التغيرات والظروف التي تترتب نتيجة لمواصلة إيران للتسلح في المجال النووي على دول مجلس التعاون الخليجي، وأمن الخليج العربي ، كما أنها تتطرق إلى الأمن الإقليمي الخليجي وسباق التسلح في المنطقة، ولما لذلك من أهمية إستراتيجية على تطورات الأوضاع في منطقة الخليج العربي، وتطور الأمن الإقليمي في هذا الخليج، وقد اعتمدت الدراسة في اتمام موضوعها على المنهجين: التحليلي من أجل فهم تأثير التسلح الإيراني على أمن الخليج ، والتاريخي الذي يرصد الأحداث المفصلية في تاريخ تطور عملية التسلح في بيئة الأمن الإقليمي الخليجي.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أشارت إلى أن صعود الدور الإيراني في منطقة الخليج كان يمثل القضية الأكثر حساسية التي تواجه دول الخليج وأمنها، وأن السياسة البراجماتية المتبعة من قبل النظام السياسي الإيراني تجاه العديد من الأزمات ساعدها في فك عزلتها الدولية التي دامت لما يقارب من ربع قرن.

- **دراسة كشك (2012): تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003 دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو** : هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم الأمن الإقليمي الخليجي الذي شهد تطوراً في أشكال التعاون بين عناصره الأساسية (دوله)، والتعرف على تهديدات هذا الأمن بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، وبيان مدى تأثير البعد الدولي الخارجي في ضمان فاعلية نظام أمني خليجي إقليمي، وتناولت الدراسة في الفصل الثاني بيئة الأمن الإقليمي الخليجي من خلال التطرق إلى السياسات الدفاعية لدول مجلس التعاون الخليجي ، والتطورات في العراق وتأثيرها في الأمن الإقليمي الخليجي ، وصعود الدور الإيراني وتأثيره في الأمن الخليجي. وتضمن القسم الثاني من الدراسة والمعنون مضمون إستراتيجية حلف الناتو للأمن في الخليج ومعوقاتها ، ثلاثة فصول ، تطرق الأول إلى إستراتيجية حلف الناتو للأمن في الخليج ، وتناول الفصل الثاني تأثير إستراتيجية حلف الناتو في قضايا أمن الخليج، فيما ركز الثالث على معوقات تطبيق إستراتيجية حلف الناتو في الخليج .

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج ، من أبرزها أن قبول الدول الخليجية لاستراتيجية حلف شمال الأطلسي يعد نتيجة طبيعية للخلل الذي ازدادت حدته بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، وإن ذلك لا يعد ضماناً للأمن على المدى البعيد، وإن دراسة استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه الخليج تكشف عن توزيعاً للأدوار بين الحلف والولايات المتحدة الأمريكية اللتين تتطابق

مصالحهما، الأمر الذي يعني انعدام فرص الحركة والمناورة أمام دول الخليج تجاه القوى الخارجية لتعظيم فرص تحقيق الأمن.

- **دراسة شبلي (2016): التحولات الاستراتيجية للشرق الأوسط وأثرها على بيئة الأمن الإقليمي الخليجي:** هدفت الدراسة إبراز أثر التحولات الاستراتيجية في بيئة الأمن الإقليمي الخليجي، وتناول حدود هذا التأثير، كما تهدف إلى الوقوف عند تأثيرات خروج العراق من معادلة التوازن الإقليمي سواء في حالة أمن الشرق الأوسط أو الأمن الخليجي بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003، فضلاً عن التعرف على الاستراتيجية الإيرانية وأثرها في بيئة الأمن الإقليمي الخليجي. واعتمدت منهجية الدراسة على المنهج التاريخي كأساس لفهم المشكلات التي تعاني منها منطقة الخليج العربي، وبطريقة منطقية تستلزم العودة إلى التاريخ كون الوقائع التاريخية تتداخل بين عدد من المتغيرات التي شهدتها المنطقة. كما اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي لدراسة الظواهر ووصفها موضوعياً .

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أبرزها: إن التحولات الاستراتيجية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط كان لها تأثير واضح في بيئة الأمن الإقليمي الخليجي، وأن التغيير الذي شهدته منطقة الخليج العربي على أثر الاحتلال الأمريكي للعراق قد غير ميزان القوى في النظام الإقليمي الخليجي.

2. الدراسات الاجنبية

- **Study Noblel & Others (1993): The Many Faces of National Security in the Arab World:**

دراسة نوبل وآخرون (1993): الوجوه العديدة للأمن القومي في العالم العربي: هدفت الدراسة إبراز أهمية العامل العسكري في حرب الخليج التي استهدفت اخراج القوات العراقية من أراضي

دولة الكويت بعد احتلالها عام 1990، والخلاف العربي الإسرائيلي المستمر منذ عدة عقود في منطقة الشرق الأوسط. كما تطرقت الدراسة إلى أن العديد من أخطر التحديات "الأمنية" للدول العربية والمجتمعات العربية لا تتجذر في التهديدات العسكرية الخارجية بل في ضرورات التنمية الاجتماعية–الاقتصادية. يقوم المساهمون بفحص البيئة الأمنية الإقليمية ؛ التأثير الاجتماعي والسياسي للعسكرة الإقليمية ؛ والتخلف كمصدر لانعدام الأمن الإقليمي.

- **Study Abdul Ghaffar (2014) : Regional and International Strategy for Arabian Gulf Security: A Perspective on the Driving Forces of Strategic Conflict and the Local Response:**

  دراسة عبد الغفار (2014) : استراتيجية أمن الخليج العربي الإقليمية والدولية: منظور على القوى الدافعة للصراع الاستراتيجي والاستجابة المحلية: هذه الدراسة هي عبارة عن ورقة بحثية قدمت أمام مؤتمر الأمن الإقليمي الذي عقد في البحرين في كانون الثاني 2012. وهدفت الدراسة توضيح التحولات الإقليمية والدولية والآثار المترتبة على أمن الخليج العربي، والتعرف على النظريات الاستراتيجية للأمن الإقليمي والدولي ، وتحليل نظريات الأمن الإقليمي ، ومراجعة الأدب النظري لأمن الخليج العربي، وبيان ملامح المعادلة الاستراتيجية في منطقة الخليج العربي، واعطاء تحليل استراتيجي يستند إلى 'نظرية اللعبة'. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أبرزها: أن الولايات المتحدة الأمريكية تعد هي القوة الوحيدة المهيمنة عسكرياً في منطقة الخليج العربي كونها تحتفظ بقدرات عسكرية قوية تضم خمسون ألف مقاتل من القوات البحرية والبرية والجوية المتمركزة في القواعد المتواجدة في الإقليم، وحوالي 25 سفينة حربية فضلاً عن القوة الصاروخية والنووية.

- Study Ulrichsen (2017) : **Internal and External Security in the Arab Gulf States:**

دراسة أولريشسن (2017): الأمن الداخلي والخارجي في دول الخليج العربي: هدفت الدراسة للتعرف إلى كيفية تطور مفهوم "أمن الخليج" في ظل التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الداخلية في دول الخليج والتي تتفاعل مع عمليات العولمة، كما تهدف إلى التعرف إلى تأثير الأحداث الدولية في هذه المنطقة الحيوية للمصالح الدولية. وقامت الدراسة على فرضية أساسية مفادها : أن "أمن النظام"، يحدد أولا المعايير التي توجه النخب الحاكمة في الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي في بناء جداول أعمال محلية وإقليمية.

وقد ركزت الدراسة على مجموعة من التهديدات الحالية والمتطورة للأمن من أجل التمييز بين الأبعاد "الداخلية" و "الخارجية" للأمن وكيفية ارتباطها ببعضها البعض.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في كونها تتطرق إلى قضايا تتعلق ببيئة الأمن القومي الخليجي وما تشهده من تطورات بفعل العوامل المحلية والإقليمية والدولية حديثاً. وتطورات الملف النووي الإيراني وأثرها في بيئة الأمن الخليجي. والدور السياسي الذي تؤديه أطراف إقليمية مهمة تجاه عدد من الأزمات العربية. والدور الذي يلعبه عامل الزمن في تحديد المواقف الإقليمية والدولية الصادرة تجاه المتغيرات الإقليمية وبشكل مستمر. كما تعد هذه الدراسة هي الأحدث من سابقاتها في كونها تتناول قضايا وأزمات لها مساس مباشر في بيئة الأمن الخليجي، ولها واقع حاضر. وتحاول هذه الدراسة أن تكون حيادية رغم أن الباحث من الجنسية البحرينية .

منهجية الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوظيفي التحليلي منهج صنع القرار ومنهج التحليل النظمي ومنهج تحليل النظام الإقليمي لغايات الإجابة عن أسئلة الدراسة وفحص الفرضية.

الفصل الثاني

العوامل المؤثرة في بنية الأمن الخليجي

الفصل الثاني

العوامل المؤثرة في بنية الأمن الخليجي

لم يعد خافياً على المهتمين بالشأن الدولي، بأن بنية الأمن الخليجي باتت تتأثر بأداء مجموعة الفاعلين الدوليين والإقليميين والمحليين، خاصة الذين تتضارب مصالحهم فيما بينهم جماعات أو فرادى، وذلك طمعاً فيما حققته دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من إنجازات وما تشهده من تحولات على المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية والعمرانية.

ومع التسليم بأن العالم العربي يشهد تحولات استراتيجية منذ عام 2011، فإن تلك التحولات، بقدر ما أتاحت لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من فرص، جعلتها تلعب دوراً إقليمياً بارزاً إزاء بعض الأزمات التي تشهدها المنطقة العربية. فإنها في الوقت ذاته قد أوجدت بيئة إقليمية بالغة التعقيد وخاصة منذ عام 2014 الذي شهد العديد من الأحداث المتسارعة ليس فقط على صعيد العلاقات بين دول المجلس الخليجي البينية وإنما على صعيد دول الجوار أيضاً ومنها سوريا، العراق، واليمن.

وفي ظل ذلك فقد شهدت دول الخليج العربي وجوارها العربي تطورات أمنية بالغة الخطورة، بالإضافة إلى دخول الاستراتيجيات الإقليمية في مرحلة تنافس على النفوذ في هذه المنطقة الحيوية، الأمر الذي ترتب عليه حصول انعكاسات شديدة على الأمن الوطني والأمن الإقليمي لدول المجلس، نتيجة مجموعة من العوامل المؤثرة في الأمن الخليجي.

يتناول الفصل الثاني العوامل المؤثرة في بينية الأمن الخليجي من خلال المبحثين الآتيين:

المبحث الأول : العوامل الداخلية المؤثرة في بنية الأمن الخليجي.

المبحث الثاني : العوامل الخارجية المؤثرة في بنية الأمن الخليجي.

المبحث الأول

العوامل الداخلية المؤثرة في بنية الأمن الخليجي

يعد الهاجس الأمني أحد أقوى الدوافع التي أقنعت القيادات الخليجية على إنشاء منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1981. وقد كان التعاون الأمني – الاستراتيجي يفرض وجوب تكوين إطار ثابت للتعاون في إطار بيئة غير مستقرة، تتحكم فيها ظاهرة الصراع السياسي بين الفاعلين الإقليميين، ومن خلفهم القوى العالمية. كما لا يمكن تجاهل حالة الارتباط في عملية التكوين والتمازج والقربى والمصير بين دول مجلس التعاون الخليجي وبين دول إقليم الخليج العربي ومن ذلك العراق واليمن وجوارهما كونها تقع في المجال الحيوي للخليج العربي.

وخلال الفترة الممتدة لأكثر من ثلاثة عقود، شهد التعاون الأمني والعسكري بين الدول الأعضاء الست في مجلس التعاون تطوراً ملحوظاً في بناء مؤسسات متخصصة لخدمة أهداف هذا التجمع الخليجي، بيد أن قضية تطوير استراتيجية أمن إقليمي محددة المعالم وموحدة الأهداف، ظلت تشهد تعثراً واضحاً ولم تتبوأ مكانتها في مقدمة أولويات المجلس.

بمعنى إن ما تطور خلال تلك العقود لا يتعدى في حقيقته أن يكون إطاراً عاماً للتفاهم حول القضايا الاستراتيجية الأساسية والتحديات التي تواجه دول مجلس التعاون.

ولمعالجة العوامل الداخلية المؤثرة في بنية الأمن الخليجي تم تناول الأزمات الخليجية والأزمات العربي على النحو الآتي:

أولا: الأزمات الخليجية

يشير نموذج العمل الأمنـي في مجلس التعـاون لدول الخليـج العربية إلى أنه لم يقتصر على المجال الأمني فحسب، بل إنه قد أنشأ العديد من آليات التكامل بين الدول الأعضاء التي أمتدت إلى المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية، مـع الاتجاه للعمل العسكـري المشتـرك

عبر القرار المتخذ من قبل المجلس الأعلى لمجلس التعاون الثالث المنعقد المنامة في تشرين الثاني من عام 1984 بإنشاء قوة عسكرية (درع الجزيرة)، مكونة من 10 آلاف عسكري، ما لبثت أن ارتفعت إلى 30 ألف فرد، إذ شاركت هذه القوة في عملية تحرير الكويت عام 1991، كما عادت للتمركز في الكويت أثناء الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، وفي عام 2011 دخلت قوة درع الجزيرة إلى البحرين في إطار معالجة الاضطرابات التي نشبت هناك. وفي مؤتمر قمة مجلس التعاون الثالثة والأربعين المنعقدة في الكويت في (10-12/11/ 2013)، تم الاتفاق على تكوين قيادة عسكرية موحدة لدول المجلس تتبعها قوة من 100 ألف عسكري (Brahim ,2014:66) .

لقد واجه هذا العمل الأمني الرصين مجموعة من الأزمات الداخلية التي تمثل أحدى معوقات التعاون الأمني في نطاق البنى الإقليمية، باعتبارها من الظواهر الثابتة للتفاعلات بين المجموعات البشرية، منذ البدايات الأولى للوجود الإنساني، خاصة عند وجود مصادر التهديد أو في مواجهة أعداء قائمين أو محتملين. وتعد الأحلاف العسكرية، فيما يعرفه علم العلاقات الدولية، أحد أهم أنماط التعاون الأمني عند النظر للعوامل الداخلية للتجمعات الإقليمية (عوني، 2016: 3).

لقد تعرضت بنية الأمن الداخلي في الرقعة الجغرافية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى أزمات أمنية داخلية متعددة، نابعة من تأثير متغيرات ومستجدات وتحالفات غير مسبوقة، تشكل في مجملها تحديات وتهديدات جدية بالغة الخطورة لدول المجلس بصورة جماعية أو منفردة.

هذه التحديات والتهديدات استهدفت التأثير السلبي على استمرارية كيان مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبنائه الهيكلي، كمنظمة إقليمية عربية، بعد أن اتسمت علاقاتها، على مدى

عقود بالتجانس والتوافق المشهود في سياساتها وتفاعلاتها الداخلية والإقليميــة والدولية. فقـد كان الأساس الذي استنـد إليه مجلس التعاون عند نشأته عام 1981 قائماً على تصـور مشترك مفاده أن مصدر التهديد لدول المجلس الست لا ينبع من داخل هذه الدول، بل من الجوار المحيط ممثلاً بالعراق وإيران (دياب، 2014: 28).

وتعد التغيرات الجذرية في هيكلية الوضع الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، منذ مطلع الألفية الثالثة، أحدى العوامل المؤثرة في واقع بنية الأمن الخليجي، وذلك لما لها من ارتباط بأحداث إقليمية ودولية خطيرة كان من أبرزها الغزو العسكري الأمريكي لأفغانستان عام 2001 الذي أدى لإسقاط نظام طالبان، واحتلال افغانستان، كتطور مهم ذي تبعات استراتيجية وتأثيرات إقليمية. وخلال عـام 2003 أي بعـد مرور عامين على ذلك الحدث جاء الغزو الأمريكي للعـراق وعملية إسقــاط النظام، واحتلال الدولة العراقيـة، مما أفرز تبعات استراتيجية أكثر خطورة من سابقتها التي تركت آثارها، وبشكل مباشـر، على الوضع الاستراتيجي في منطقة الخليج العربــي (بن صقر، 2012: 84).

وإلى جانب هذين الحدثين شهدت المنطقة العربية، بما فيها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، منذ عام 2011 تطورات أخرى على المستوى الداخلي (العربي) ساهمت في تعقيد الأوضاع الاستراتيجية في عموم المنطقــة، ممــا جعلها تؤثر سلبياً في الأوضاع الأمنيــة الخليجية، كان من أبرزها:

1. انطلاق ما عرف بالثورات العربية التي أوجدت ظروفاً جديرة بالانتباه تتعلق بعدم جاهزية المجتمعات العربية لاستقبال التحولات المرجوة من اندلاع هذه الثورات، إذ إن سقوط عدد من الحكام المستبدين قد أسفر عن إذكاء فوضى عارمة في الدول المعنية، بحيث أخرجت المجتمعات ما بداخلها من مظاهر التمرد والجموح، والعجز عن التوافق، ورفض الالتزام

بأية قيود أو حدود. وقد أسهم تكالب القوى الداخلية سياسية كانت أو عسكرية إسلامية أو ليبرالية في تعميق هذه الظواهر السلبية، وذلك في محاولة لضرب الثورات أو احتوائها أو تعطيل مسارها، إلى جانب ما قامت به القوى الخارجية لإحباطها من خلال محاولة تكييفها لمصالحها (رفعت ، 2014 : 6) .

2. تعاظم الدور الخليجي بشكل واضح في السياسة الإقليمية ممثلاً بالنشاطات السعودية في إعادة توزيع القوة التي أشارت إليها بعض المعلومات الصحفية من داخل الولايات المتحدة الأمريكية، عن قيام المملكة العربية السعودية ودولة الأمارات العربية المتحدة بأداء دور مهم في إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بعدم معارضة ما قام به عبد الفتاح السيسي عندما كان يشغل منصب وزير الدفاع ، وذلك من أجل منع حركة الأخوان المسلمين من فرض سيطرتها على مقدرات الأمور في مصر، وعدم التوصل معهم إلى أي اتفاق . (David,2013:8)

تبع ذلك التحرك الخليجي تجاه مصر(باستثناء قطر) ودعمها للرئيس المصري الجديد عبد الفتاح السيسي، بحيث جرى النظر لهذا الموقف على أنه موقف تصدي للمحاولات التركية الحثيثة للتقارب مع إيران بعد سقوط حكم الأخوان المسلمين، باعتبار أنه كان نظاماً إسلامياً مبشراً لكل منهما، وذلك رغم المتناقضات القائمة بين تركيا وإيران تجاه العديد من القضايا الإقليمية. لكن ذلك لا يمنع سعي الجانبين إلى تفاهم اضطراري عبر تأجيل الخلافات وترويضها، وأن تحقق هذا التقارب يشكل عنصراً ضاغطاً على دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة إذا ما انضم إليهما العراق، مع إسهام تخلي الولايات المتحدة الأمريكية في مساندة مصر في مطلع أزمة عزل الرئيس المصري السابق محمد مرسي، وانحيازها لجماعة الأخوان المسلمين. وهذا ما يفسر التقارب بين دول مجلس

التعاون الخليجي (عدا قطر) ومصر من خلال تقديم المنح والقروض الميسرة إلى مصر في محاولة لتقوية الظهير العربي المرتقب للأمن الخليجي بعد أن أصبحت المنطقة العربية بأكملها مستهدفة وتشهد مرحلة خطرة تهدد مصيرها لعقود قادمة (مرسي، 2014 : 29).

3. تتابع اسقاطات المتغيرات البنوية التي تعتري هيكلية موازين القوى الفاعلة داخل النظام الإقليمي العربي، على الوضع الأمني في بنية النظام الإقليمي الخليجي. تلك المتغيرات التي بدت واضحة جلياً في الساحة الإقليمية العربية التي خرجت بإرهاصات أزمات متوالية من معادلة القوة العربية لمصلحة انكشاف الساحة الخليجية أمام التحالفات الإقليمية والدولية المتمايزة، وربما المتضادة التي أدت إلى حصول الاختراق الخارجي الكبير لبعض تلك الأزمات الممتدة منذ آذار 2011، التي دمرت البنية التحية لعدد من الدول العربية وأنهكت ركائز بنيانها، أو جعلتها تنوء تحت انقاض ركام ودمار، وهذا ما خلفه الاحتلال الأمريكي للعراق الذي جرى الإعلان الرسمي عن نهايته في كانون الأول 2011، وحوّل العراق إلى دولة فاشلة، غداة حصارها جوعاً لأكثر من عقد، إلى العبث بكيانها الوطني، ونسيجها المجتمعي وإذكاء النعرات الطائفية المذهبية، وتدمير البنى التحتية، وفرض الدستور الهجين الذي ضاعت في بنوده ملامح الهوية الوطنية والعربية الإسلامية لمصلحة المكونات الفرعية (سعد الدين، 2016: 7) . وفوق ذلك حل الجيش وبالتالي تدمير القوة العسكرية والدفاعية العراقية.

4. اندلاع أزمة العلاقات الخليجية مع قطر، هذه الأزمة التي لم تكن مفاجئة للمتابعين لمسار مجلس التعاون الخليجي، جراء تنامي مداخل الاختلاف التي ظلت تتفاعل طوال حقبة زمنية تمتد لأكثر من 25 عاماً، وتحديداً في اعقاب حادثة مخفر الخفوس التي حدثت بين قطر والسعودية عام 1992، ومن ثم تولي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مقاليد السلطة

في قطر في انقلاب أزاح بموجبه والده عام 1995، الأمر الذي لم يلق ترحيباً من باقي دول مجلس التعاون ودول عربية أخرى، حيث حدث تحول جوهـري فـي توجهات دولـة قطر التي أخـذت تدعـي بأن مجلس التعـاون الخليجي لم يتحمل مسؤولياته خلال أزمة الحدود بينها وبين المملكة العربية السعودية. وحينها بادرت قطر بسحب قواتها العاملـة ضمـن قوات درع الجزيرة، أعقبه بث قناة الجزيرة الفضائية عام 1996 برامج تنتقد فيها حكام دول المنطقـة. ثم بـدأت قطر بتبني بعض المواقـف المستقلة بهدف الاستقواء بأطراف خارجية لتوازن الثقل السعودي؛ فأبرمت خمس اتفاقيات للتعاون مع إيران، إضافة لتوقيع اتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكيـة عام 2002 يسمـح بإقامة أكبـر قاعدة عسكرية أمريكيـة فـي المنطقة (قاعدة العديد) في الوقت الذي لم ترحب المملكة العربية السعودية بمثل هذا الوجود العسكري الأجنبي تحت خاصرتها (مرسي، 2017: 35).

5. قصر تجربة بناء الدولة فـي أغلـب دول مجلس التعاون لدول الخليج العربيـة، وعـدم تطور أنظمة الحكم فيها، واعتمادها المفاهيم الغربية في مسيرة البناء والتطور، الأمر الذي أوجد تهديدات أمنية غالباً ما تأتي من الداخل بسبب ضعف بنيتها، وعدم قدرتها على تشكيل علاقة متوازنة بين الدولة والمجتمع، وذلك لأنها أنظمـة ترتكز على قواعـد ضيقة من الفئات الحاكمة التي بدورها تستند إلى القوة العسكرية وليس إلى التأييد الشعبي، فضلاً عن عوامل الضعف الاقتصادي التي لم تستثمر الوفرة المالية في بناء قاعدة اقتصادية متينة، مما أفرز مشكلات تمثلت في سوء توزيع الثروة، وحصول توتـر بين مختلف المجموعـات الاثنية والمذهبيـة داخـل المجتمع، وبالتالي انتجت عوامل جديدة أخذت تنخـر في جسد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتمنعها مـن تشكيل نظام أمنـي متوازن (عبد الغفار، 2012: 57).

6. تراجع مفهوم المواطنة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أثناء سعيها نحو بناء الدولة الحديثة، بعد تنامي القدرات الاقتصادية التي افرزت عن حالة من الاستقرار السياسي الذي شهدته مجتمعات هذه الدول، وتعدي ذلك إلى المجالات الاجتماعية والثقافية التي كان من المفترض أن تتخذ من مفهوم المواطنة معياراً لنظام الحقوق والواجبات، وأساساً لنمط العلاقة بين المجتمع والدولة، الأمر الذي أدى إلى بروز تحديات عمليات التنمية السياسية التي تواجه مجتمعات دول هذا المجلس، في ظل حالة عدم تجانس طبيعة مجتمعاتها الثقافية والاجتماعية التي تعود إلى أصول وبنى قبلية وعشائرية (الكتبي، 2004: 77).
7. حصول خلل ديمغرافي في عدد من الدول الخليجية جراء التأثيرات السلبية لزيادة أعداد الجاليات الأجنبية وتأثير ذلك على الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والفكرية في بعض دول مجلس التعاون نتيجة ارتفاع نسب العمالة الوافدة التي أصبحت تمثل أحد أبرز التحديات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في ظل بيئة خليجية عامة تعاني من هشاشة السكان وضخامة الثروات ومخاوف الأمن، وزيادة الأطماع الخارجية، إذ ليس من المبالغة القول إن العمالة الوافدة وما يرتبط بها من خلل في التركيبة السكانية، أصبحت إحدى أبرز العوامل المؤثرة في بيئة الأمن الإقليمي الخليجي (مرسي، 2008: 34) .

يرى الباحث أن اندلاع عدد من الأزمات الخليجية قد اعترض عمل مجلس التعاون لدول الخليج العربي وكان لها تأثير سلبي على بنية الأمن الخليجي، وقد كانت الأزمة مع قطر من أبرز تلك الأزمات التي ما زالت تداعياتها تستنزف قدرات الأطراف الخليجية. إلى جانب تحديات أخرى كانت من العوامل الداخلية المؤثرة في بنية الأمن الخليجي كالخلل الديمغرافي جراء ازدياد اعداد

الوافدين من العمالة الاجنبية، الأمر الذي أوجد مشكلات ثقافية واجتماعية عديدة بعد تراجع استخدام اللغة العربية كلغة أولى في بعض الدول الخليجية، إضافة إلى انتشار تعاطي المخدرات والسلوكيات الغريبة عن المجتمع الخليجي، فضلاً عن ارتفاع نسبة الجرائم في أوساط هؤلاء الأجانب والوافدين. كما أن تراجع الهويات الوطنية كان من بين تلك المشكلات التي تعد محوراً من محاور التنشئة السياسية وما لها من ارتباط مباشر بعمليات التنمية السياسية التي تقوم على الهوية، والولاء للوطن، والثقة بالنظام السياسي، والقيم السياسية العليا، والأداء السياسي، والإخلاص والتفاني والإيثار.

واستناداً إلى ما تقدم، فأن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد واجهت كل هذه الأزمات الداخلية غير المسبوقة التي تزامنت مع أزمات أخرى كانت نابعة من محيطها الداخلي ومجالها العربي.

ثانيا: الأزمات العربية

لم يقتصر تأثير المتغيرات الإقليمية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فقط، بل امتد تأثيرها إلى المنطقة العربية بأسرها منذ عام 2011. فقد كان وقع تلك المتغيرات على المنطقة العربية أو المجال الحيوي لمنطقة الخليج العربي، قاسياً جداً بحيث تسبب بنتائج خطيرة على حاضر الوطن العربي ومستقبله وعلى كل مشاريع التجديد فيه، بعد أن كان مجمل تلك المتغيرات يشير إلى : احتلال العراق عام 2003، وشن الكيان الإسرائيلي لحربه العدوانية على لبنان عام 2006 ، واهتزاز النظام المالي في عدد من الدول العربية تأثراً بالأزمة المالية العالمية التي ضربت النظام الرأسمالي في أيلول 2008، وتكرار العدوان الإسرائيلي على غزة خلال الأعوام (2006– 2008 – 2012)، والاستعداد الأمريكي للتعامل مع واقع

المنطقة العربيــة ومتغيراتها وفق توجهات الإدارات الأمريكية المتعاقبة ومنها إدار الرئيس السابق باراك أوباما عام 2009، في ظل تزايد يمينية المجتمع الإسرائيلي وانتخابه عام 2009 لحكومة يمينية متطرفة لا توفر أي أفق للتعايش والتطبيـع مـع العرب ولا حتى لـدى أكثر العـرب تنازلاً (بركات ، 2012 : 13) .

كل هذه المتغيرات وغيرها مثلت فرصة لقراءة متأنيــة واستراتيجية لكثيــر من الوقائع والظواهر الأمنية والاجتماعية من قبل صناع القرار العربي، لكنها كانت بالنسبة للشعــوب العربيــة ملمحاً شحــذ طاقـات الأمة وقدراتها وفعالياتها السياسيــة والاجتماعية والاقتصادية للتصـدي للواقع المريــر الذي كانت تعيشــه، فجـاءت جذوة الشرارة لتنطلق على يـد رجل بسيط ضاقت أمامه سبل العيش الكريم، فكانت الثورة فـي تونس وما تبعها من الثورات العربية تمثل علامة بارزة في مسيرة التحولات والمتغيرات التي شكل اندلاعها تحولاً استراتيجياً في المنطقة العربية، بعد أن أصبحت مدخلاً لإعادة تقييم السياسات الدولية والعلاقات الخارجية مع الدول العربية، إذ إن هذه الثورات قد حفزت العقول (بحرية وديمقراطية جديدة) بحسب قول بعض المحللين الاستراتيجيين، وسعت إلى العمل باتجاه تأسيس قوة عربية إقليمية ودولية على المستوى السياســي والاقتصــادي والعسكري، تؤثر على مختلف مناحــي حياة الأمة العربية، بعد أن أطاحت هذه الثورات بأربعــة أنظمة فــي: تونس ومصر وليبيــا واليمــن، وتسعى للإطاحة بالنظام القائم في سوريا، وتسببت بنشاطات إصلاحية دستورية وقانونية في عدد من الدول العربية الأخرى، خاصة في الأردن والمغرب (عبد الكريم ، 2012 : 7).

لقد أوجدت هذه المتغيرات السياسية التي عرفتها المنطقة العربية في جانبيها الشرقي والغربي، مجموعة من السلوكيات والتصرفات يمكن حصرها في الأنماط ذات التوجهات الثورية

والتحررية والفوضوية حيث مالت مجتمعات بعض الدول العربية إلى سرعة المواجهة والتحدي وممارسة العنف، فيما ارتبط سلوك بعض الأفراد بالاتجاه التحرري من قبضة الحاكم (المستبد)، وسعت بعض الجماعات الأخرى للتخلص من الأنظمة الديكتاتورية ونجحت في ذلك، إلا أن السلوك الفوضوي المرافق لما عرف بموجة الثورات كان هو أسلوب الحراك الشعبي الاجتماعي والسياسي السائد الذي أفرز حالة من الخطر سرعان ما جرى استغلالها من جهات خارجية عبر توظيف قطاعات شبابية عاطلة وأخرى معدمة فقيرة، تجلت سلوكياتها في التمرد على السلطة المركزية وتخريب ممتلكات الدولة وسرقتها، والخروج عن القوانين والتشريعات باسم الثورة والتغيير والبحث عن العدالة الاجتماعية. وهذا ما حدث فعلاً في تونس ومصر والعراق ضمن الفوضى المجتمعية نتيجة الدعم الذي حصلت عليه نتيجة سياسة الفوضى الخلاقة المتبناة من الولايات المتحدة الآمريكية، الأمر الذي سرعان ما تطور إلى سلوكيات عدوانية اقترن بعضها بالسلوك الإرهابي الذي أصبح شيئاً طبيعياً في سيرورة نظام المجتمعات الإنسانية العالمية (حمداوي، 2016: 64- 69).

وإلى جانب ذلك فقد عانت المجتمعات الخليجية من اندلاع عدد من الأزمات العربية التي كان من أبرزها الأزمات الآتية :

1. **أزمة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش):** أسفر الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 عن تنامي ظاهرة استخدام العنف من قبل عدد من التنظيمات المسلحة التي وقفت بوجه القوات الأمريكية المحتلة والتي كان مـن بينها تنظيـم القاعدة وأخواتـه المتفرعة عنه كتنظيم التوحيد والجهاد في بلاد الرافدين الذي سرعان ما تحـول إلى تنظيم دولة العراق والشام الإسلاميـة (داعش). وتزامن مع نشاط هذا التنظيم انتشار ظاهرة الإرهاب التي كان لها

تداعيات كبيرة على الأوضاع، ليس في منطقة الخليج العربي والمنطقة العربية فحسب، بل تجاوزت ذلك لتمتد تأثيراتها السلبية على الواقعين الإقليمي والدولي، وعلى وجه التحديد بعد حزيران 2014، عندما تمكن ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية من السيطرة على إراضي شاسعة في العراق وسوريا. وعلى ضوء تطور الأوضاع في هذين البلدين سارعت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للانضمام إلى التآلف الدولي الذي تشكل من عشر دول عربية وقادته الولايات المتحدة الأمريكية، وهي: السعودية، البحرين، الكويت، عمان، قطر، والإمارات العربية، ومصر، والعراق، والأردن، ولبنان. وشاركت تركيا في الاجتماع الأول لهذه المجموعة في جدة بتاريخ 9/11/ 2014 دون أن توقع على الإعلان النهائي، كما لم توافق على استخدام قواعدها لضرب قوات تنظيم الدولة الإسلامية. وأنيط بالولايات المتحدة الأمريكية توسيع هذا التألف حتى بلغ عدد أعضائه 65 دولة (سالم، 2016: 26).

2. **الأزمة اليمنية** : تعد الأزمة اليمنية من أخطر الأزمات العربية التي لها تأثير سلبي على معادلة الأمن والاستقرار لدول الخليج العربية، وذلك لأن اليمن تمثل إحدى الدوائر المهمة في تلك المعادلة، إذ إن ما تشهده اليمن من تطورات قد أخذت تطال في تأثيراتها دول هذه المنطقة، الأمر الذي فرض على الدول الخليجية التحرك العاجل للتعامل مع تداعيات المشهد اليمني التي بدأت تؤثر في بنية الأمن الإقليمي الخليجي منذ أن فرضت الحركة الحوثية سيطرتها على العاصمة صنعاء في أيلول 2014، وذلك نظراً لما أوجدته من تحديات استراتيجية غير مسبوقة، ليس على وحدة اليمن واستقرارها فقط، وإنما على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أيضاً، ومنطقة الشرق الأوسط بوجه عام، ولاسيما أن هذه التطورات أخذت تؤثر على التفاعلات الإقليمية والدولية والأزمات الأخرى التي تشهدها دول المنطقة.

وتكمن خطورة الأزمة اليمنيــة فيما أثارتــه تطوراتها من مخاوف تعرض إمدادات النفط العالمي المارة عبر مضيـق باب المندب الملاحي لمخاطر جمة، كونه (اضافة إلى مضيق هرمز) بوابة مرور الطاقة الحيـوية لأوروبا والولايـات المتحدة الأمريكية والصين واليابان وبقية دول العالم. وتنطلق أغلب تلك المخاوف من اغلاق المضيق الذي يربط البحر الاحمر بخليج عدن وبحـر العرب، الأمر الذي سيمنع الناقلات المنطلقة من منطقة الخليج العربي من الوصول الى قنــاة السويس وخــط انابيب سوميـد ويضطرها للإبحار حول افريقيا. كما أن تعثر التسويات السياسية للأزمة اليمنيــة التي اندلعت منـذ عدة أعوام بين الطرفين الفاعلين فيها، وهما: القوات الحكوميــة وحلفاؤهـا من جانب، وحركة أنصار الله الحوثية وقوات الرئيس السابق علي عبد الله صالح – قبل مقتله على يد الحوثيين– من جانب آخر، وتجاوز حدودهـا الداخلية إلى الأطراف الإقليمية والدولية المعنيــة بالأوضاع اليمنيــة (طاهر، 2016: 162)، التي يمكن إجمالها بالمواقف الآتــية :

أولا: الموقف الدولي: اتسم بالتراخي أو عدم التوازن في تعامله مع الأطراف اليمنية والإقليمية المنغمسة بالأزمة التي لها تأثير سلبي على الأمن الخليجي. وقد بدا واضحاً في طبيعة الدور الذي تؤديه الأمم المتحدة في تعاملها مع الأزمة، إذ تتبنى منهج إدارة الأزمة وليس حلها، سواء أثناء وجود المبعوث الأممي السابق جمال بن عمر، أو خلفه إسماعيل ولد الشيخ (طاهر، 2016: 163).

ثانيا: الموقف الخليجي: أفرز قيام التحالف العربي الذي يقود عملية عاصفة الحزم بقيادة المملكة العربية السعوديـة، إذ أعلنت السعوديــة والإمــارات والبحريــن وقطر والكويت أنها قررت ردع عـدوان حركة أنصار الله الحوثية استجابة لطلب الرئيس اليمني. وكانت عمليات عاصفة الحزم قد بدأت قبل ذلك بساعات بمشاركة الدول الخليجية الخمسة

ومعها مصر والأردن والسودان والمغرب وباكستان، مـع وجـود تصريحـات إعلامية تشير لوجود مساندة أمريكية بريطانية للعمليات العسكرية (Colum, 2015)، مع ملاحظة أن البرلمان الباكستاني عاد فاعترض على الانضمام لهذا التحالف وتمسك بالحياد (Mukashaf, 2015) .

ثالثا: الموقف الإيراني: كشف عن تشدد موقف تحالف الحوثيين وصالح (قبل مقتله). فقد سعت إيران للاستفادة من وجودها غير المكلف اقتصادياً في اليمن مقارنة بتكلفة وجودها في سوريا، لتحقيق حزمة من الأهداف والمصالح، كان من أبرزها: توسيع نفوذها الإقليمي عبر خلق وكلاء لها في دول المنطقة، كما هو الحال في لبنان والعراق وسوريا، واستخدامها كورقة مساومة استراتيجية ضد السعودية، إدراكاً منها لما يمثله اليمن من تهديد مباشر للأمن القومي السعودي (طاهر، 2016: 163).

3. **الأزمة السورية** : يرى كثير من الباحثين في شؤون منطقة الخليج العربي والمحللين الاستراتيجيين لها أن الأزمة اليمنية تعد مركز الثقل الرئيس الضاغط على بنية الأمن الخليجي، لكونها على تماس حدودي مباشر مع شبه الجزيرة العربية التي تشغل الحيز الفاعل في النظام الإقليمي الخليجي، لكن المخاطر الأمنية الناجمة عن الأزمة السورية أخذت هي الأخرى تهدد تطورات الوضع الأمني، ليس في منطقة الخليج العربي ولا المنطقة العربية بأسرها فحسب، بل شمل ذلك التهديدات التي يتعرض لها الأمن الإقليمي والسلم الدولي جراء دخـول تباينات حالة الصـراع بين الأطـراف الدوليـة والإقليميـة في منطقة الشرق الأوسط التي تداخلت أدوارها في هذه الأزمة لتحقيق مصالح جيواستراتيجية، سواء من جانب الولايات المتحدة الأمريكية أم روسيا أم الدول الأوروبية أم إيران أم تركيا، فضلاً عن بعض التنظيمات المحلية المتصارعـة على الأراضي السوريـة. ورغـم ذلك فقد

رفع الحرج عن مواقف الأطراف الغربية المترددة وغير الفاعلـة والتي لا تعـرف ماذا تفعل حيـال الأزمة السورية، وبات من غير المستبعد بأن التفاهم قد جرى مع روسيا حول عملية التدخل في سوريا، دون الاتفاق على حجمها ومداها، وذلك من واقع الاعتبارات الآتية (رفعت، 2015: 7):

أ. عزوف الولايات المتحدة الأمريكية عن التدخل الفاعل في الملف السوري وتركه للجانب الروسي وضغطها على حلفائها الإقليميين ولجم اندفاعهم وإجبارهم على تقديم تنازلات مدفوعة الثمن.

ب. تراجع أهمية الساحة السورية لدى الأطراف الغربية مقابل التصعيد في ساحات أخرى مثل أوكرانيا التي تتسع ساحتها لالتقاء المصالح الغربية والروسية مع هامش ضيق من تباين وجهات النظر.

ج. عدم اختلاف الولايات المتحدة الأمريكية مع نظام الرئيس السوري بشار الأسد في تعريف ظاهرة الإرهاب، وإنما في موقفه المتواطىء في التعامل مع بعض التنظيمات المتهمة بالإرهاب.

إلى جانب هذه الاعتبارات، لا بد من الاشارة إلى أن تأثير الطرف العربي في الأزمة السوريـة ما زال ضعيفاً، ولم يصل إلى الحـد الذي يستطيـع معـه موازنة تأثير الأطراف الإقليمية أو الدولية في سوريا، وتحديداً إيران وتركيا وإسرائيل وروسيا. وليس خافياً أن افتقار الطرف العربي لوجود عسكري مؤثر على الأرض هو السبب في هذا الضعف، ويرجع ذلك لأسباب كثيرة، منها انشغال الدول العربية في مشكلاتها الداخلية، ومنها ما يتعلق بعدم الرغبة في التدخل وتفضيل الوقوف على مسافة واحدة من أطراف الأزمة، وأسباب أخرى تتعلق باختلاف رؤية عواصم القرار العربي حول أسباب هذه للأزمة وسبل حلها (دحمان، 2017: 8).

يرى الباحث إن حدوث الأزمات العربية قد أفضى إلى حروب وصراعات أهلية الأمر الذي حتّمَ التوجه إلى ايجاد حلول أمنية هدفها التصدي للتطرف والإرهاب اللذين اخترقا المجتمعات العربية، بما فيها تلك التي لم تشهد انتفاضات من أجل الإصلاح والتغيير. فبعد كل هذه السنوات على الزلزال الذي ضرب العالم العربي عام 2011، وما رافقه من تحولات عنيفة طالت مختلف العناصر الاجتماعية والسياسية والأمنية للدول والمجتمعات، وجدت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بأنه قد آن الأوان للبدء بإحداث انعطافة جادة للخروج من الأزمات التي تعرضت لها، وذلك عبر عمل واعٍ وممنهج لإنهاء هذه الأزمات ووقف تداعياتها، والعمل على اصلاح الضرر على المستويات كافة. إلا أن هذا العمل لم يكن بالأمر الهين كونه واجه عوامل خارجية صعبة، خاصة أن الأزمات الداخلية بلغت درجة من التعقيد والتشابك، مما فرض اعتماد درجات عالية من الاستجابة الواعية للمتغيرات والعوامل الخارجية المؤثرة في بيئة الأمن الخليجي التي تعد أهم الدوافع التي تقوم عليها حالة الاستقرار في الخليج العربي .

المبحث الثاني

العوامل الخارجية المؤثرة في بنية الأمن الخليجي

عكست التطورات التي شهدتها المنطقة العربية حجم التعقيدات التي تعاني منها العلاقات الدولية، وحجم التجاذبات بين مواقف الدول الكبرى، سواء بالنسبة لقضايا المنطقة العربية، أو تجاه دور القوى الإقليمية على الساحة العربية. فقد ظهر واضحاً أن مسار السياسة الأمريكية خلال إدارة حكم الرئيس دونالد ترامب يتجه أساساً إلى محاربة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، ومواجهة إيران عبر مساندة دول الخليج العربي، والنظام السياسي الشرعي في اليمن، وتكثيف الضغط على إيران من خلال المطالبة بمراجعة الاتفاق النووي معها، بما يحقق احتواء طموحاتها في التوسع، وحصار نفوذها في الإقليم، ومهادنة تركيا في مواجهة التعاون الروسي الإيراني بعد التقارب الشديد في مواقف الأطراف الثلاثة من الأزمة السورية.

وعلى الرغم من اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية كل هذه المواقف إلا أن ذلك كان يتم في سياق يتسم بشعور عربي وإقليمي عام بتراجع الاهتمام الأمريكي بقضايا المنطقة العربية خلال إدارة الرئيس السابق باراك أوباما (2009– 2016)، في مقابل سياسة روسية حازمة وواضحة في دعم النظام السوري، والتعاون المحموم مع إيران على الأراضي السورية، فضلاً عن إقامة ائتلاف يضم، إلى جانب روسيا، كلاً من إيران وتركيا وسوريا، ويغطي التعاون في مجالات متعددة، وهو الأمر الذي جعل من هذا التحالف مركز الثقل الأساسي عسكرياً وسياسياً في منطقة المشرق العربي بما فيها منطقة الخليج العربي.

ولمعالجة العوامل الخارجية المؤثرة في بيئة الأمن الخليجي، تم تناول ذلك من خلال:

أولا: السياسة الأمريكية تجاه القضايا العربية :

لم يعد الحديث عن أولويات السياسة الأمريكية في المنطقة العربية التي لها تأثير كبير في بيئة الأمن الخليجي، يقتصر على مجموعة الأهداف التي تتعلق بالهيمنة على الثروة النفطية أولاً، والدفاع عن إسرائيل وضمان أمنها بمثابة الهدف الثاني للتدخل وفرض السياسات الأمريكية ذات الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية. وبديهي أن الهدف الثالث يتمثل بالحفاظ على أمن دول المنطقة المتحالفة مع الغرب واستقرارها، أما الهدف الرابع فقد تمثل بسعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى عدم تمكين أي دولة كبرى أخرى غيرها من الهيمنة على المنطقة (كيالي، 2016 : 18).

وإلى جانب تلك الأولويات يلاحظ بأن السياسة الأمريكية تجاه القضايا العربية كانت متباينة ولها تأثير سلبي على بيئة الأمن الخليجي خلال السنوات القليلة الماضية، والتي كان من بينها :

1. الموقف الأمريكي من أزمة العلاقات السعودية الإيرانية:

جاء اندلاع أزمة العلاقات السعودية الإيرانية ليفصح عن طبيعة السياسة الأمريكية تجاه القضايا العربية، حيث سلطت هذه الأزمة الأضواء على هذه السياسة التي يمكن وصفها بأنها قد أصبحت ملتسبة وغامضة خلال السنوات الأخيرة من الفترة الثانية لحكم إدارة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما التي تعاطت مع أزمات المنطقة، وفق الأساليب التكتيكية ومنهج السياسة الانسحابية الذي اتبعته هذه الإدارة كنتيجة منطقية لتركز مصالحها في منطقة المحيط الهادي وجنوب شرق أسيا، وتوفر بدائل أمريكية محلية للنفط العربي. إلا أن إشكالية هذا التفسير تكمن في

عدم قدرته على شرح الأسباب التي تجعل السياسة الأمريكية تتجه إلى تفخيخ النظام الإقليمي الشرق أوسطي بجملة من الأزمات التي من شأن تراكمها أن يهدد منظومة الأمن العالمية وشبكة المصالح الدولية، إلى جانب تأثيرها في بيئة الأمن الخليجي نظراً لحجم الترابط والتعقيد بين تلك المصالح والأمن الخليجي (دحمان، 2016 : 42).

2. الموقف الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني مع القوى الكبرى:

تبرز قضية الاتفاق النووي المبرم بين إيران والسداسية الدولية من بين القضايا المهمة التي لها تأثير كبير في بيئة الأمن الخليجي، إذ لم يتوان الرئيس الأمريكي الحالي دونالد ترامب، من اتخاذ أكثر المواقف تشدداً إزاء هذا الاتفاق حينما وصفه بأنه الاسوأ في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، واعداً بإلغائه. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الاتفاق، والمعروف بخطة العمل المشترك للحد من القدرة الإيرانية لصنع قنبلة نووية، يمثل اتفاقاً دولياً يهدف إلى إلزام إيران بالامتثال بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. إلا أن المعلومات المتوافرة عن توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تشير إلى عدم قدرة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على أن يكون عقبة أمام مثل هذا الاتفاق الدولي كونه لا يملك السلطة القانونية لعرقلة الاتفاق أو إلغائه. غير أنه يمكن لـه الانسحاب بتقديـم أي ذريعـة أو مبرر، وهذا لا يكون إلا بموجب قرار مـن الكونجرس الأمريكي (شاهين، 2016: 76).

3. اصدار الكونجرس الأمريكي قانون "جاستا" :

أثار الصدور المفاجيء لقانون العدالة ضد رعاة الإرهاب المعروف بقانون "جاستا" في نهاية شهر أيلول 2016، الاستغراب ليس لدى القيادة السعودية أحد أهم حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية فحسب، بل ولدى الكثير من المحللين والمراقبين للعلاقات الخليجية الأمريكية، كون

القانون يتيح لعائلات ضحايا اعتداءات أيلول 2001، مقاضاة حكومات أجنبية في المحاكم الأمريكية، لا سيما المملكة العربية السعودية التي كان 15 من مواطنيها ضمن منفذي تلك الاعتداءات البالغ عددهم الكلي 19 شخصاً، وذلك بعد أن تجاوز مجلس الشيوخ الأمريكي بسهولة فائقة الفيتو المفروض من قبل الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما، حيث يسعى بعض المحامين إقامة دعاوى بمحكمة اتحادية في مدينة نيويورك إلى إثبات أن بعض المسؤولين في المملكة العربية السعودية كانوا ضالعين في الهجمات على مركز التجارة العالمي ومبنى وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) (عتريسي، 2016: 81).

4. التعامل الأمريكي مع خروقات التوازن الاستراتيجي في منطقة الخليج العربي:

تعرض التوازن الاستراتيجي في منطقة الخليج العربي إلى عدد من الخروقات التي بدأت تؤثر في بيئة الأمن الخليجي، بعد أن كانت حالة التوازن هي القائمة بفعل الدعم الأمريكي لدول التعاون الخليجي، حيث توجد اعداد كبيرة من مقاتلي القوات البرية والبحرية والجوية الأمريكية في قواعدها العسكرية بالمنطقة، وكذلك على متن سفن حربية تشكل فريقي إسناد لحاملتي الطائرات التي توجد بشكل يكاد يكون دائمياً، وبذلك أصبح التفوق العسكري يميل لصالح الجيش الأمريكي في مختلف مجالات الأسلحة التقليدية والصاروخية والنووية. ومن أجل المحافظة على التوازن الاستراتيجي في المنطقة قامت الولايات المتحدة الأمريكية بمد حلفاؤها في دول الخليج العربي بالأسلحة الدفاعية التي تمكنهم من إنشاء مظلة دفاعية في مواجهة تهديد البرامج الصاروخية التي تطورها إيران، وذلك منذ سنوات عديدة حيث أبرمت الإدارة الأمريكية، مطلع عام 2012، عقداً لتزويد المملكة العربية السعودية بطائرات مقاتلة بقيمة 30 مليار دولار. كما وقعت دولة الإمارات العربية المتحدة مع الجانب الأمريكي عقداً لتزويدها بمنظومة صاروخية قيمتها 3.5 مليار دولار. إضافة إلى

أن دولة الكويت قد وقعت عقداً لتزويدها بمنظومة باتريوت الأمريكية بقيمة 900 مليون دولار (عبد الغفار، 2014 : 46).

ولعل أهم تطور في مسألة الخروقات في التوازن الاستراتيجي في منطقة الخليج العربي يكمن في التوقيع على الاتفاق النووي بين إيران والسداسية الدولية في تموز 2015، حيث عادت معادلة التوازن الإقليمي تميل لصالح إيران، الأمر الذي بدوره ينسحب على التوازن الاستراتيجي في المنطقة. ومنذ ذلك الحين دافعت إدارة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما عن أن هذا الاتفاق وقالت بأنه يمكن أن يؤدي إلى تحقيق توازن بين القوى السنية وإيران معتبراً أن الاتفاق هو أفضل الخيارات المتاحة وذلك لعدة دوافع، من أبرزها (مرسي، 2016 : 20):

أ. إعادة انتاج مفهوم جديد للاحتواء، باعتبار أن الرفع التدريجي للعقوبات المفروضة على إيران سوف يحفزها على الاندماج في الاقتصاد الدولي، بمعنى تشغيل إيران ضمن خطوط انتاج غربية احتوائية بأدوات ناعمة .

ب. رفع العقوبات عن إيران سيحولها إلى شريك اقتصادي هام وستسعى الشركات الأمريكية والغربية للاستفادة من الكتلة المالية الكبرى لإيران والتي تقدرها بعض المصادر بحوالي 100 مليار دولار.

ج. حاجة الولايات المتحدة امريكية لدور إيراني في أفغانستان وباكستان وأواسط آسيا وهي حاجة روسية أيضاً لمواجهة التطرف الديني.

وإلى جانب الخرق المتعلق بالاتفاق النووي مع إيران، يأتي الدور على الخرق التركي الذي بدا واضحاً بعد اندلاع الأزمة القطرية الخليجية، حيث أكد الجانب التركي على عدم إعادة تقييم قاعدته العسكرية في قطر، وإن أي مطلب بإغلاق القاعدة يمثل تدخلاً في العلاقات بين البلدين،

وأن القاعدة العسكرية ستحافظ على الأمن في قطر والمنطقة، الأمر الذي عززته تركيا بإرسال المساعدات وفتح المجال الجوي أمام قطر، فضلاً عن تمرير البرلمان التركي سريعاً لاتفاقيتين عسكريتين وقعتا أواخر عام 2014 ومطلع عام 2015 شملتا إنشاء هذه القاعدة العسكرية التركية في قطر، وتدريب قوات الأمن القطرية عبر إجراءات تضمنت تحويل عشرات الجنود الموجودين على الأراضي القطرية فعلياً إلى آلاف الجنود الأتراك الذين يقدر عددهم ما بين 3000– 5000 عسكري (عتريسي، 2017: 54).

5. مواقف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من القضايا العربية

شهدت منطقة الشرق الأوسط عامة والعربية خاصة، حالة من الارباك وخلط الأوراق وتغير الحسابات على أثر اعلان نتيجة الانتخابات الرئاسية الأمريكية أواخر عام 2016 بفوز دونالد ترامب، ولا يعود ذلك إلى تذبذب مواقف الرئيس الأمريكي الجديد، وتركيز اهتماماتــه على القضايا الأمريكيــة الداخلية، ورغبتــه في إرضاء جمهور ناخبيه من المحافظين ومن التيــارات الشعبوية التي يغلــب على اتجاهاتها الطابع اليميني المحافظ، والتي تتفق في مجموعها حول العداء لمؤسسة الحكم الأمريكية والتمرد على سياساتها، والحنين إلى العودة لمرحلة (أمريكا العظيمة) التي استخدمها ترامب في شعاراته لكسب هذه التيارات، وإنما يرجع أيضاً لتطرقه أثناء حملته الانتخابية إزاء بعض قضايــا المنطقة، سواء المتعلقة بالدول العربية أم المتصلة بالدول الإقليمية غير العربية (رفعت، 2016 : 8).

ويأتي قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يوم 6 كانون الأول 2017 باعتبار القدس عاصمة للكيان الإسرائيلي في مقدمة المواقف التي أثارت موجة غضب ورفض جماعية، فلسطينية وعربية ودولية. مثلما أوجد هذا القرار تداعيات خطيرة سواء على عملية السلام والحقوق المشروعة للشعب

الفلسطيني التي تكفلها الشرعية الدولية، أم إشعال جذوة العنف الإسرائيلي ضد الفلسطينيين الرافضين لهذا القرار. كما أوجد حالة من عدم الاستقرار في المنطقة العربية رغم الإعلانات الأمريكية بأن القرار لا يعني البت بالوضع النهائي للقدس (أحمد، 2018: 162).

ولا يمكن تجاهل حقيقة أن قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بشأن القدس لم يكن بعيداً عن الأطماع الصهيونية في المدينة بعامة، والمسجد الأقصى ورحابه بخاصة، قبل قيام الكيان الإسرائيلي وبعده، فهذا القرار جاء ليكمل الأطماع التي أجاد القادة الإسرائيليين السير بخطوات متأنية وبحرفية عالية من أجل تحقيقها عبر المنطق الذي لم يخل من التعبير علانية عن الاستعصام بالاستحواذ على القدس كعاصمة موحدة لكيانهم المزعوم بصفة عامة، وعدم التفريط تحت أي ظـرف بالسيادة على الحرم القدسي باعتباره جبل الهيكل واعتبار الحائـط الغربي للحرم (حائط البراق) هـو أحـد بقايا الهيكل تحـت مسمى حائـط المبكى (الأزعر، 2017 : 15).

يرى الباحث بأن ما شهدته المنطقة العربية من تطورات وما تعرضت له من حروب وأزمات خلال السنوات القليلة الماضية تعد هي الأقسى في تاريخ المنطقة، وكان للسياسة الأمريكية دور مؤثر في كثير من الأحداث التي تعرضت لها المنطقة، وما زال الصراع مستعراً والأزمات قائمة جراء استمرار الخلل في علاقات القوى الذي تعاني منه الدول الأضعف، حيث سيطرت مظاهر الحروب في سوريا واليمن وليبيا، وبحيث لم تعد شعوب المنطقة تحتمل المزيد. ويغلب الظن بأنه ما لم يبادر قادة الإقليم من العرب وغيرهم لإعادة النظر في المسار الحالي فإن المنطقة ستشهد مزيداً من عدم الاستقرار، إن لم يكن مزيداً من الثورات، بعد أن تحولت المنطقة إلى ساحة للصراعات المتبادلة بين القوى الإقليمية الأكبر مثل إيران وتركيا، فضلاً عن بعض القوى الدولية التي من أبرزها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.

ثانيا: السياسة الروسية تجاه القضايا العربية :

يعد العالم العربي من أكبر الخاسرين نتيجة تفكك الاتحاد السوفيتي السابق في 22 كانون الأول 1991. إذ لم تقتصر الخسارة على توازن قوتي الحرب الباردة الذي طالما حقق قدراً من حماية مصالح هاتين القوتين، بل تفاقمت الخسارة جراء حسم بوريس يلتسين أول رئيس لروسيا الاتحادية (1991 – 1999)، بعد تفكك الاتحاد، بقيادة بلاده نحو الغرب سياسياً واقتصادياً وعقائدياً، مما دفع العالم العربي إلى ذيل قائمة أولويات السياسة الخارجية الروسية، ومن ثم تراجع العلاقات الثنائية مع الدول العربية إلى أدنى مستوياتها، سواء على مستوى انخفاض حجم التجارة الثنائية أم بالنسبة لكثير من القضايا العربية التي كانت مدعومة من القطب السوفيتي قبل تفككه (سعد ، 2014 : 33).

وكان من البديهي أن التداعيات التي أوجــدتها عدد من القضايا العربية والأزمات المتفاقمة، قد أسهمـت، تشكيل السياسة الروسيــة أكثر أحياناً مــن الاستراتيجيات المرسومــة، لما لتلك السياسة من تأثير في صناعــة الأوزان التأثيـرية والتحالفـات الحاصلة بمقتضاها، وتبـدو الحالة السوريــة خير تجسيد لهذا المنطق، سواء لجهة تبدلات الوقائع والمعطيات السائلة، أم لجهة تشكل التحالفات والتفاهمات على هامشها (دحمان، 2017 : 87).

ولم يغب عن بال صانع القرار الروسي أن ضخامة الأعباء المترتبة على الأزمة السورية التي سرعان ما تمددت إلى لبنان بحكم الجوار، بأن الأجندة الإيرانية دفعت حزب الله إلى الانخراط في القتال، ثم إلى تعطيل الدولة في انتظار حلول الأزمة السورية، ما أدخل لبنان رغماً عنه في سياق الصراعات والمساومات الإقليمية. وإلى جانب ذلك كله فإن الصراعين اليمني والليبي قد وسّعا

بؤرة التوتر وضاعفا التحديات. فمن جهة شكلت الأزمة اليمنية المواجهة الصريحة الأولى بين تحالف عربي خاضت السعودية باسمه حرباً نصف مباشرة ضد جماعات انقلبت على الحكومة الشرعية، وفجرت حرباً داخلية للاستحواذ على السلطة، فيما هي تخوض حرباً بالوكالة عن إيران الطامحة لمد نفوذها عربياً. أما الأزمة الليبية فإن تداخل القوى الخارجية فيها بدا واضحاً منذ الحرب الأطلسية لاسقاط نظام الرئيس معمر القذافي (بدرخان، 2016 : 34).

أما فيما يتعلق بنوع السياسة الروسية وطبيعتها تجاه القضايا العربية منذ اندلاع ما عرف بالثورات العربية عام 2011، فلا يمكن لأي باحث أو مؤرخ يهتم بالعلاقات العربية الروسية أن ينكر بأن روسيا قد اعتمدت سياسة خارجية متباينة تجاه القضايا العربية، لعل من المناسب التطرق لأبرزها :

1. المواقف الروسية من قضايا الأقليات في المنطقة العربية:

استطاعت روسيا فتح قنوات تواصل مع ثلاث أقليات قومية ودينية في المنطقة العربية وتقديم مساعدات لها على أكثر من مستوى، وهو ما يمكن تناوله على النحو الآتي (غيث، 2016 : 85-86):

أ. **الأرمن:** بدت المواقف الروسية واضحة في دعم القضية الأرمنية، وهو ما انعكس في حديث الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في 24 نيسان 2015 ، خلال إحياء الذكرى المئوية لإبادة الأرمن حيث رفض إنكار تعرضهم للإبادة الجماعية، إذ عبر عن تعاطفه مع الشعب الأرمني الذي قال عنه بأنه: قد عانى من أكبر الكوارث في تاريخ البشرية حيث قتل وجرح (1.5) مليون مدني. وأكد الرئيس بوتين بأن مئات الآلاف من الأرمن قد حصلوا على اللجوء في روسيا.

ب. **الأكراد** : أكدت روسيا على ضرورة استقطاب الأكراد كشريك رئيسي في الحرب ضد الإرهاب، ومواجهة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، لا سيما بعد نجاح الأكراد في إجبار هذا التنظيم على الانسحاب من بعض المناطق التي سيطر عليها.

ج. **المسيحيون** : كان الاهتمام الروسي بالمسيحيين العرب واضحاً عبر الجهود الحثيثة التي بذلتها روسيا لتكوين حشد دولي لحماية الموجودين منهم في المنطقة، خاصة في إطار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وتأكيد روسيا على الوقوف إلى جانب المسيحيين وأتباع الديانات الأخرى الذين تلاحقهم التنظيمات الإرهابية في الشرق الأوسط.

2. ظاهرة العنف والإرهاب في المنطقة العربية

مع تفشي ظاهـرة العنف والإرهاب فـي المنطقة العربية أخـذت روسيا وتشاركها القوى الغربية تتعامل مع الدول العربية – وإن بشكل نسبي – باعتبارها المتهمة الرئيسة في استشراء الإرهاب وانتشار تنظيماته في المنطقة العربية وخارجها، وذلك على أساس التقدير بأن طبيعة المجتمعات العربية هي المصدر لانتشار هذه الظاهرة وتصدير الأفكار المتطرفة. كما أخذت روسيا ترى أن بعض الدول العربية هي المسؤولة عن انفجار الأوضاع داخل المنطقـة، مما فسح المجال لدخول شعوبها في حرب أهلية مفتوحـة. وبذات الوقت فإن روسيا تُحَمِل الدول العربية تبعـة استدعاء قـوى خارجية لحماية نظمها من شعوبها، وهو ما نتج عنـه هروب أعـداد كبيرة من المواطنين وطلبهم اللـجوء في دول العالم المختلفة، مما فرض، ليس التحسب لتبعات هذه الهجرة على المجتمعات المضيفة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية فحسب، وإنما أيضاً التوجس من خطورتها الأمنية نتيجة احتمالات وجـود عناصر إرهابيـة كامنة فـي صفوف المهاجريـن (رفعت، 2016: 7).

3. الأزمة السورية

لقد انسحب الموقف الروسي من قضية الإرهاب في اتجاه تحقيق تقارب أكبر مع الفاعلين الرئيسيين في الأزمة السورية تركيا وإيران، خاصة أن لكل من هاتين الدولتين ملفات خلافية مع عدد من الدول العربية. فبعد خسارة روسيا لموطىء القدم الذي كانت تمتلكه في ليبيا لم يعد للروس نافذة بحرية على امتداد كامل حوض البحر المتوسط سوى سوريا، إذ كان اعتماد روسيا الأساسي على العلاقات التاريخية مع سوريا قبل انهيار الاتحاد السوفيتي السابق أبان نظام الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد ومـن بعـده نجله الرئيس بشار الأسد (نور الدين، 2017 : 27).

ولولا حالة التقارب التي حصلت بين روسيا وإيران لما استطاعت روسيا تحقيق وجود لها في سوريا، إذ إن إيران باتت تمثـل ذراع روسيا في سوريا، وإن تراجع الوجود الإيراني في سوريا يجعل الوجود الروسي في خطـر مما يعني انهيار الميزان الميداني الذي استندت له روسيا في اثبات فعاليتها وحضورها، وقد يجعلها تصبح أمام خيارات صعبة، مثل اضطرارها إلى تعويض حضور القوات الإيرانية غير النظامية بعشرات الآلاف مـن جنودها والغرق في المستنقع السوري، أو الانكفاء إلى منطقة الساحل وأخذها وضعية دفاعية، أو العـودة إلى روسيا والتراجـع عن الانجـازات التي أتاحتها لها الأزمة السورية على صعيـد الحضور، ليس في المنطقـة العربية فحسب، بل أيضاً في القضايا الدوليـة، لذلك يشكل الوجود الإيرانـي فـي سوريا أحد أبرز القضايا الخلافية في العلاقات الروسية الأمريكية، مثلما هو عامل مؤثر في بيئة الأمن الخليجي (دحمان، 2017 :92).

يرى الباحث إن مبعث تأثر بنية الأمن الخليجي بالسياسة الروسية يأتي نتيجة تباين تلك السياسة تجاه القضايا العربية، سواء تجاه قضية الإرهاب أم الأزمة السورية المتفاقمة أم من خلال

الدعم الروسي لمواقف الأرمن والأكراد والمسيحين المتواجدون في المنطقة العربية، الأمر الذي عرّض عدداً من الدول العربية إلى حالة ضعف وإرباك نتيجة لصعود النزعات الإنفصالية فيها، يقابله استقواء الأطراف الإقليمية التي تتصدى لحقوق هذه الأقليات (إيران وتركيا). ولعل النموذج الأقرب للتحقق هنا هو أكراد العراق الذين نجحوا في التمتع بالحكم الذاتي المتمثل في علاقات خارجية خاصة، وقدرات عسكريــة مستقلــة، وتمثيل دبلوماسي بالخارج. وإلى جانب ذلك ما يمكن أن تؤديه كل من إيران وتركيا كلاهما معاً أو منفردتين في بيئة الأمن الخليجي خاصة أن علاقات الطرفين مع المملكة العربية السعودية تمر بأسوأ المراحل.

الفصل الثالث

جهود تحقيق الأمن الوطني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الفصل الثالث

جهود تحقيق الأمن الوطني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

يعد تحقيق الأمن الوطني لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من المواضيع المهمة التي يركز عليها اعداد كبيرة من الباحثين والمختصين بالشؤون الدولية والعلوم الاجتماعية، لأنه يدور حول توفير الحماية والاستقرار للفرد والمجتمع الخليجي على حد سواء، فضلاً عن تعدد مفاهيمه ومضامينه التي تشتمل على مجالات الحياة كافة في الدول الخليجية وهي الدول المراد توفير الأمن الوطني فيها.

وإذا كان الأمن الوطني بالمعنى التقليدي يتناول الإنسان وسبل ضمان حريته واستقراره، فإنه بمعناه الحديث والمجتمعي يطول ظروف المجتمع بكل مؤسساته، وما يحيطه به من بيئة محلية وإقليمية ودولية. وبهذا المعنى أخذ الأمن الوطني يحظى بأهمية فائقة على صعيد البحث العلمي في المؤسسات الأكاديمية العربية والإقليمية والدولية، أو على صعيد اهتمام القائمين على شؤون الأمن في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد أن باتت مصادر تهديد الأمن الوطني تختلف من دولة خليجية لأخرى، وأصبح التأثير السلبي لتلك المصادر يتحكم في الحالة النفسية والمادية للمواطن الخليجي ومجتمعات دول هذه المنطقة ذات الأهمية البالغة للمصالح الدولية.

ويتناول الفصل الثالث جهود تحقيق الأمن الوطني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: الجهود الداخلية لتحقيق الأمن الوطني الخليجي.

المبحث الثاني: الجهود الخارجية لتحقيق الأمن الوطني الخليجي .

المبحث الأول

الجهود الداخلية لتحقيق الأمن الوطني الخليجي

أصبحت مجتمعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تشعر بالقلق والتوتر المستمر، نتيجة تعرضها لتحديات كبيرة تختلف في طبيعتها وآثارها جذرياً، سواء حاضراً أم حتى مستقبلاً، عما كانت عليه في الماضي. فقد عانت شعوب هذه الدول ومجتمعاتها، أسوة ببقية الدول العربية، من الاستعمار القديم والجديد منذ هجمات المغول والتتار ومروراً بالحروب الصليبية والحكم التركي والاستعمار الأوروبي وآخرها تنافس القوى الكبرى من جهة (الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا)، والقوى الإقليمية (إيران وتركيا والكيان الإسرائيلي) على النفوذ في المنطقة.

هذه السمات الكلية أو العامة تعبر عنها مظاهر قاتمة تشير إلى أن المنطقة العربية عامة، بما فيها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، هي أبرز منطقة في العالم تشهد حالة من السيولة شبه المطلقة، حيث الفوضى وعدم الاستقرار وانتشار الحروب والصراعات على أصعدة مختلفة، وبقاء وجودها على الخارطة السياسية في المنطقة على حالها تقريباً دولاً ومجتمعات.

ولمعالجة الجهود الداخلية لتحقيق الأمن الوطني الخليجي تم تناول الجهود المشتركة والجهود الذاتية لتحقيق الأمن الوطني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعلى النحو الآتي:

أولا: الجهود المشتركة لتحقيق الأمن الوطني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

سبق أن قامت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية باستثناء مبـدأ "الجهود المشتركة" لتحقيق الأمــن الوطني لدول هــذا المجلس، حيث كان الموضــوع الأمني محور المفاوضات

الجارية إبان الاعداد لتشكيل مجلس التعاون الخليجي في إطار اجتماعات وزراء الخارجية الخليجيين المنعقد في العاصمة العمانية مسقط في آذار 1981، وقد طرح الجانب العماني فكرة أن يكون موضوع الأمن الوطني ضمن طبيعة العلاقات الثنائية، وعلى الرغم من ذلك فقد حاول الوزراء المجتمعين توضيح الصورة الأمنيــة والمواقف التي يجـب التنسيق بينهم فيها في ما يتعلق بالوضع الأمنــي ذي الارتبـاط الدولي (الريس، 2012: 57).

ونتيجة للأهمية الاستراتيجية التي حظيت بها منطقة الخليج العربي، فإن دول مجلس التعاون الست لم تستطع حماية أمنها ضمن العلاقات الثنائية أم بشكل مستقل عن مظلة القوى العالمية الكبرى، بالرغم من وجود كيان جماعي مؤسسي يجمعها، وهو مجلس التعاون الذي تأسس عام 1981 في ظل ظروف أمنية مثلت تحدياً هائلاً لدول المجلس آنذاك، لذلك عدلت عن قرارها السابق المتعلق باستثناء الجانب الأمني من جهودها المشتركة، بعد أن أحست بأنها بحاجة ماسة لاتباع سياسة تكون قادرة على تحقيق الأمن الوطني في دولــها نتيجة التحولات الإقليمية والدولية حيث تقع هذه الدول ضمن دائرة إقليمية مضطربة ابتداءً بحالة عدم الاستقرار في العراق ومروراً بتنامي القدرات العسكرية الإيرانية التقليدية وغير التقليدية، وانتهاءً بالمشهد اليمني الذي أضحى تربة خصبة لحالة الحراك السياسي ونمو التنظيمات المتطرفة مجدداً، وجميعها مستجدات تمثل تهديداً مباشراً لأمـن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربيـة (عبد الغفار، 2012 : 1).

وانطلاقاً من هذه المعطيات وإدراكـاً لتلك البيئة الأمنيــة المتغيــرة على المستوييــن الإقليمــي والدولي، فقـدت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الثقة في نظام الأمن العربي في أعقاب حرب تشرين 1973، وما نجم من ظروف الحرب الأهلية اللبنانية التي اندلعت عام 1974. لذلك قامــت هذه الدول، بعد مرور عام واحد، على تأسيس مجلسها في عام 1981

باتخاذ جملة من الاجراءات الكفيلة بتحقيق أمنها الوطني ضمـن جهودها الجماعية بهذا الشأن والتي كان من أبرزها: إنشاء قوات درع الجزيرة عام 1982. وتوقيع اتفاقية الدفاع المشترك في كانون الأول 2000. وإنشاء منظومة اتصالات عسكرية بين القوات المسلحة لدول مجلس التعاون. وربط مراكز عمليات القوات الجوية والدفاع الجوي في دول المجلس بشبكة تغطية رادارية وإنذار مبكر من خلال مشروع حزام التعاون الذي بدأ تشغيله نهاية عام 2001. واجراء التمارين المشتركة (برية – جوية – بحرية). وتبادل الدعم في مجالات التعاون العسكري من خلال المساندة وتبادل المعلومات (كشك، 2012: 136).

وسرعان ما تناثر شرار حرائق المتغيرات التي أصابت بنية المنطقة العربية نهاية عام 2010 ليمتد إلى منطقة الخليج العربي، مما جعل هذه المتغيرات تسهم في صعود أدوار قوى عربية وإقليمية متنافسة، وربما متضادة، حيث حضر دور المنظومة الخليجية المشتركة، بقوة ضمن أطر النظام الخليجي، عبر السعي الكثيف لصد ارتدادات حراك التغيير العربي عن الساحة الخليجية الداخلية، ومحاولة ملء الفراغ الناتج عن خروج قوى عربية تقليدية من معادلة القوة العربية، بدون استبعاد استخدام الحلول العسكرية لإعادة تشكيل المنطقة وفقاً لمصالح دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (سعد الدين، 2016: 8).

وإلى جانب ذلك الدور الذي شرعت به المنظومة الخليجية المشتركة، عملت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مواجهة التهديدات الأخرى، مثل الإرهاب والجرائم المنظمة وجرائم الفضاء الإلكتروني، حينما وجدت أن كل هذه الأنواع من الجرائم يمكن أن تزعزع استقرارها، وهنا اتخذ قادة المجلس خطوة متقدمة في هذا المجال في قمة الصخير بمملكة البحرين في كانون الأول 2013، تمثلت باعتمادالاتفاقية الأمنية لدول المجلس. كما قرروا في قمة الكويت كانون

الأول 2014 إنشاء الشرطة الخليجية التي انيطت بها مهام شبيهة بمهام الشرطة الأوروبية، مما يضمن أن الأجهزة الأمنية المختصة بدول المجلس تتبادل المعلومات بشأن تلك الجرائم والتهديدات الأمنية والتنسيق بشأنها فيما بين دول المجلس، وكذلك فيما بين الهيئات الإقليمية والدوليـة الأخرى (الزياني، 2015 : 31).

ثم وجدت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بأن الأوضاع الأمنية أخذت تتدهور بصورة خطيرة في المنطقة جراء بروز جملة من الأحداث المستجدة بدءاً من عام 2014 تمثلت في: تصاعد الاعتماد على القوة العسكرية الناجم عن التفاعلات الإقليمية المتشنجة. وتفاقم تطورات الأزمة اليمنية جراء سيطرة حركة أنصار الله الحوثية على العاصمة صنعاء. واتباع القوى الإقليمية نهج الاستباق الوقائي في مواجهة التهديدات، حيث برزت عدة ملامح أساسية تؤكد هذا التوجه، كان من أهمها: لجوء العديد من الدول من داخل الإقليم ومن خارجه إلى استخدام القوة العسكرية لأسباب متباينة. وصعود الإنفاق العسكري وصفقات التسلح التقليدية وغير التقليدية إلى مستوى قياسي. وبروز أشكال جديدة من التدخل العسكري في عدد من الدول العربية، كما هو الحال في التدخلات الدولية في حالتي روسيا والولايات المتحدة الأمريكية اللتين تدخلتا بشكل مباشر في الأزمة السورية بالنسبة لروسيا، والولايات المتحدة الأمريكية أثناء مساندتها القوات العراقية لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وفي التدخلات على المستوى الإقليمي من قبل إيران في كل من سوريا والعراق واليمن ولبنان، والتدخلات التركية في سوريا وفي شمال العراق.

لذلك عمدت دول مجلس التعاون بتشكيل التحالف العربي بقيادة المملكة العربيـة السعوديـة في 26 آذار 2015، حيث قامت قوات هذا التحالف بتوجيه ضربـات جويـة لمناطق تمركز حركة أنصار الله الحوثية في اليمن في إطار عمليتي (عاصفة الحزم) و (إعادة الأمل)،

حيث تمكنـت العمليات العسكريـة لقوات التحالف العربي من تحرير عدد مـن المحافظات الجنوبية، وأجزاء واسعة من بعض المحافظات الشمالية بالتوازي مع تكثيف الحوثيين الهجمات بالصواريخ الباليستية على مواقع تجمع القوات الداعمة للشرعية والمناطق الحدودية بالمملكة العربية السعودية (غالي، 2016: 3).

ثم سارعت دول مجلس التعاون لتشكيل التحالف الإسلامي بعد ما بات الإرهاب داء يستوجب مــن الدول الإسلامية، بما فيها الدول الخليجية، العمــل الجدي من أجل اجتثاثه كونه قد أرهب مواطنيها، لذلك أعلن الأمير محمد بن سلمان ولي عهد السعودية في 15/ 12/ 2015 عن تشكيل تحالف إسلامي من 34 دولة لمحاربة الإرهاب، قائلاً إن "تشكيله جاء حرصاً مــن العالم الإسلامي على محاربــة هذا الداء، وكي يكون شريكاً للعالم كمجموعة دول في محاربة هذا الداء، وقد اتخذ هذا التحالف من العاصمة الرياض مقراً له، وضم 34 بلداً بينها دول عربية عدة. كما احتضنت العاصمة السعودية مركزاً لعمليات التحالف المشتركة (عزيز، 2016 : 33).

وقد حمل هذا التحالف المضامين الاستراتيجية الآتية :

أ. **مبررات تأسيس التحالف:** تصاعـد وتيرة الإرهاب في العالم الإسلامي التي أخذت تزداد تعقيـداً، مما جعــل هــذا الموضوع يصبـح الشاغل الأول بيـن المواضيع علـى مستوى عمل أغلب حكومات الدول الإسلامية أو على مستوى الإعلام ولدى المفكرين والباحثين. وتنامي كثير من النشاطات والتحركات لعدد من القوى الدولية والإقليمية، والتي أفرزت عن ازدياد حالة التنافس الدولي والإقليمي على النفوذ في المنطقة بحجة مواجهة ظاهرة الإرهاب. والشروع بمحاربة الإرهاب من قبل دول المنطقة (وثيقة قرار تأسيس التحالف الإسلامي الصادر في الرياض بتاريخ 2015/12/15).

ب.**أعضاء التحالف** : شارك في هذا التحالف إلى جانب دول مجلس التعاون (السعودية، والإمارات وقطر، والكويت، البحرين) كل من: الأردن، ، وباكستان، وبنغلاديش، وبنين، وتركيا، وتشاد، وتوغو، وتونس، وجيبوتي، والسنغال، والسودان، وسيراليون، والصومال، والغابون، وغينيا، وفلسطين، وجمهورية القمر الاتحادية الإسلامية، وساحل العاج، ولبنان، وليبيا، والمالديف، ومالي، وماليزيا، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، والنيجر، ونيجيريا، واليمن. وقد حظي إعلان تشكيل هذا التحالف إلاسلامي لمحاربة الإرهاب، بردود فعل إقليمية ودولية مرحبة ومشيدة بالتحول الذي يمكن أن يحدثه في جهود التصدي للتطرف والإرهاب (الرشيد، 2015 :8).

ج. **أسباب قيام التحالف** : جاء تأسيس التحالف الإسلامي كنتيجة طبيعية لتفاقم الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط التي شهدت تطورات كبيرة وأحداثاً متسارعة، مما جعلها تتعرض إلى العديد من المشكلات السياسية والأمنية والاقتصادية، التى بدأت بالوجود الروسي المباشر والفعال في هذه المنطقة، وخصوصاً بعد تدخلها العسكري في الأزمة السورية، هذا التدخل الذي أظهر حقيقة النوايا الروسية في تثبيت نفوذها في الشرق الأوسط، والعمل على تغيير موازين القوى في هذه المنطقة الحيوية ، ومحاولة تحجيم دور الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية والإقليمية الأخرى، التي باتت تخشى من اتساع هذا النفوذ، خصوصاً وأن الجانبين الروسي والايراني قد قاما بالفعل بتقديم دعم قوي ومؤثر لحليفهم في المنطقة نظام الرئيس السوري بشار الأسد (عبد الحليم، 2015 : 6).

د.**غايات التحالف:** حق الدول في الدفاع عن النفس وفقاً لمقاصد القانون الدولي ومبادئه وميثاق الأمم المتحدة، وانطلاقاً من أحكام اتفاقية منظمة التعاون الإسلامي لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره والقضاء على أهدافه ومسبباته، وأداءً لواجب حماية الأمة من شرور

كل الجماعات والتنظيمات الإرهابية المسلحة أيا كان مذهبها وتسميتها.والتصدي لما يعرف بتنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش). ومواجهة أي منظمة إرهابية تظهر على أرض الواقع في المنطقة وعدم التركيز على تنظيم الدولة الإسلامية. ودفع دول المنطقة المعنية للتعاون والعمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة لمحاربة المنظمات الإرهابية ونشاطاتها (وثيقة قرار تأسيس التحالف الإسلامي الصادر في الرياض بتاريخ 2015/12/15).

د. **أهداف التحالف:** يأتي تأسيس التحالف الإسلامي لمواجهة الإرهاب من أجل: اتباع سياسة المبادرة في مواجهة أحداث العنف التي تشهدها عدد من دول العالم عامة والمنطقة العربية خاصة. والسعي لدفع الدول الإسلامية لمواجهة ظاهرة الإرهاب بالاعتماد على جهودها الذاتية دون الحاجة لتدخل غربي. وتنسيق العمليات العسكرية من قبل مركز العمليات المشتركة ودعمها من أجل محاربة الإرهاب وتطوير البرامج والآليات اللازمة لدعم كل الجهود لمواجهة الإرهاب . وخوض الحروب الفعلية ضد التنظيمات الإرهابية والحركات المتطرفة (العبوش، 2015 : 5).

يرى الباحث أن الجهود المشتركة لتحقيق الأمن الوطني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد جاءت نتيجة لازدياد حدة التنافس الدولي على النفوذ في هذه المنطقة، وعودة الأطماع الإيرانية في عدد من دول الخليج العربي منذ نجاح ثورة عام 1979 التي قادها الخميني، فضلاً عن حصول تطورات أخرى كان من أهمها: اندلاع الحرب العراقية الإيرانية للفترة 1980– 1988، والاجتياح العراقي لأراضي دولة الكويت عام 1990، والاختلال الشديد في معادلة التوازن الإقليمي الخليجي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، وانكشاف قدرات البرنامج النووي الإيراني عام 2004، واندلاع حالة الحراك الشعبي في عدد من الدول العربية منذ أواخر عام 2010، وما أفرزه

ذلك الحراك من أزمات مستديمة كالأزمتين السورية واليمنية، وما رافقهما من تطرف وعنف، وبروز ظاهرة الإرهاب في المنطقة العربية عامة والخليجية خاصة، الأمر الذي دفع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نحو عدم الاكتفاء بالجهود المشتركة لتحقيق أمنها الوطني، بل سعت أيضاً للسير بطريق الجهود الذاتية من أجل تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي.

ثانيا: الجهود الذاتية لتحقيق الأمن الوطني الخليجي:

لقد سبق أن فرضت التطورات الأمنية الإقليمية في منطقة الخليج العربي ضرورة إنشاء قوات درع الجزيرة كأول كيان عسكري خليجي خاص، ضمن الآلية العملية للدفاع المشترك، ذي الأهمية الكبرى في مجالات التنسيق الدفاعي والأمني لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومـع ذلك فإن تحليل البيانات الختامية لدورات المجلس الأعلى لدول هذا المجلس تشير إلى أن قضية تطوير قوات درع الجزيرة لم تحظ بأي أهميـة في تلك البيانات (عبد الرحمن، 1997: 31).

وإلى جانب ذلك فإن الخلل الإقليمي الذي شهدته المنطقة في أعقاب غزو العراق عام 2003 كان يتطلب قيام دول المجلس بتطوير هذه القوات باعتبارها تمثل المرتكز الأساسي في الجهود المشتركة لتحقيق الأمن الوطني لهذه الدول، إلا أن المملكة العربية السعودية اقترحت، وعلى عكس المتوقع، على دول مجلس التعاون في عام 2005 تفكيك تلك القوات، على أن تتولى كل دولة الإشراف على وحداتها المخصصة لدرع الجزيرة على أراضيها، وبأنه يمكن استدعاء هذه الوحدات في حال الضرورة، وأن تتكون قيادة مشتركة في الأمانة العامة لمجلس التعاون، لها قيادة وضباط ومسؤولون وتقوم بمناورات مستمرة، ولقي هذا المقترح تأييداً من جانب القمة الخليجية السادسة والعشرين المنعقدة في أبو ظبي في 19 كانون الأول 2005، فيما لم يشر البيان الختامي للقمة الخليجية الثامنة والعشرين التي عقدت في الدوحة في 3 كانون الأول 2007، إلى ما تم

الاتفاق عليه بشأن قوات درع الجزيرة، ثم صرح الشيخ أحمد الفهد رئيس مجلس الأمن الوطني الكويتي في 2008/12/9، أن هناك توجهاً خليجياً لإيجاد بديل لقوات درع الجزيرة التي تم تفكيكها، وأن خيارات مجلس التعاون ستكون أفضل (كشك، 2012: 138).

وبناءً على ذلك تبنت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نظام الدوائر الأمنية التي تبدأ بدائرة الدفاع الذاتي، ثم دائرة الأمن الجماعي بين دول الخليج، ثم الدائرة العربية، ثم تليها دائرة الحلفاء، وأخيراً دائرة الأصدقاء. ووفقاً لهذه النتيجة قامت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية باللجوء إلى جهودها الفردية منطلقة من سياسة تسلح لم تكن تعبر عن متطلبات أمنها الوطني بقدر ما كانت ترتبط ارتباطاً واضحاً بالتطورات الأمنية الإقليمية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة التي كان في مقدمتها الغزو العراقي للكويت وما نجم عنه من تداعيات، وما أحدثه من خللً في التوازن العسكري الإقليمي الذي بدأ يميل لصالح إيران جراء زيادة وتيرة تسلحها من مصادر دولية كثيرة، فضلاً عما اوجده ذلك الغزو من رغبات خليجية لحيازة قدرات عسكرية دفاعية جوية وبحرية بدلاً من امتلاك أنظمة قتالية برية كبرى، وبما لا يوازي الهياكل العسكرية القائمة في كل دولة جراء عدم وجود استراتيجيات عسكرية واضحة الأهداف، أي إن التوجهات الخليجية لبناء قوات مسلحة ذاتية لمواجهة التهديدات المباشرة والضمنية لم تكن وفق رؤية جماعية تكاملية، وإنما كان لكل دولة الحرية في الحصول على نظم تسلح متنوعة، وهو ما كان معوقاً رئيسياً أمام التعاون المشترك (فتحي، 2015: 199).

وترى الدراسة بإن القوة العسكرية في الدول الخليجية لم تنشأ فجأة بقيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 1981، بل كانت نتاج مرحلة طويلة من التسلح قبل انشاء المجلس، رغم أن المجال العسكري لم يكن يمثل نقطة حاسمة في تقييم مستويات القوة في دول مجلس

التعاون لدول الخليج العربية عند تأسيس هذا المجلس، وذلك لأن القوتين الاقتصادية والسياسية تتقدمان عليها تقدماً كبيراً، لذلك أخذت دول المجلس تراعي هذه الحقيقة في مرحلة لاحقة، فقامت بالتعجيل في بناء القوة العسكرية حينما أحست بأنها تعد من أكثر المقاييس استخداماً للإطلاع على حالة الأمن في المنطقة.

وسرعان ما دخلت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ساحة تنافس فيما بينها، وبدأت تسابق الزمن من أجل بناء قدراتها العسكرية وبشكل فردي، حيث يمكن ملاحظة ذلك من خلال الجهود الآتية:

1. تطوير القوة العسكرية في المملكة العربية السعودية:

شهدت القوات المسلحة في المملكة العربية السعودية قفزات كبيرة في قدراتها منذ العقد الأخير من القرن العشرين، ضمن مشروع البناء الذي كان يرى بأن ثقل القوة العسكرية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إنما يمثله الجيش البري السعودي الذي لم يكن يتدخل إلا لإخراج قوة غازية من خلال عمليات هجومية، لكن الذي ظهر من تتبع مجريات الأوضاع في الشرق الأوسط في تلك الفترة أنه كان من الصعوبة تصديق فكرة أن تتعرض إحدى دول الخليج العربي لاجتياح بري من دولة أخرى في المنطقة. كما أن الجيش السعودي كان يعاني من مشكلات تشغيل العديد من المعدات المستوردة من دول عدة، مما أعاق في أوقات لاحقة عمليات الدعم الفني، الأمر الذي دفع دول المنشأ أن تقوم بعمليات تعديل كثيرة على هذه المعدات لتناسب الطبيعة الطوبرغرافية للمملكة العربية السعودية (العجمي، 2011 : 493).

وقد اشتملت عملية التطوير للمعدات الحربية المراد استخدامها من قبل الجيش السعودي ما تم للدبابات الأمريكية (M60A1) * إلى (M60A3) * ، لتصبح ذات قدرات أعلى خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين، مثل القدرة على التصويب الحراري، والاحتواء على حاسبات لإدارة النيران، وتقدير المسافات، وتطوير المحرك ومداخل الهواء، وكانت أكبر المعضلات هي الحرارة العالية داخل هذا النوع من الدبابات التي قد تصل إلى 120 درجة حـرارة فهرنايتية في الصحراء اللاهبة. أما الدبابات الفرنسية من نوع (AMX–30) فكانت ضعيفة الدروع والقوة النارية مقارنة بالدبابات الروسية مثلاً، كما كانت كثيرة الأعطال في الصحراء المغبرة (كوردسمان، 2017: 261).

ثم سجلت القوة العسكرية السعودية تقدماً على مؤشر القوة العسكرية بنحو4 مراكز بالمقارنة مع البيانات الصادرة عام 2015 حيث احتلت المرتبة 24 في التصنيف السنوي لأفضل 126 قوة عسكرية في العالم الذي أصدره موقع **Global Firepower** الأمريكي المتخصص بتصنيف القدرات العسكرية للدول في نيسان 2018، وذلك بفضل التحديثات النوعية التي أجرتها على مختلف الأسلحة الدفاعية والهجومية وتعزيز القوة الضاربة في سلاح الجــو، مما جعلها تصبح مــن أفضل القوات العسكرية في منطقة الشرق الأوسـط (ترسانة المملكة العربية السعودية، **موقع الأمن والدفاع العربي**، http://sdarabia.com/?p=47657).

---

* **M60A1: هي سلسلة دبابات قتال رئيسية أمريكية الصنع، دشنت في كانون الأول من عام 1960بعد دخولها الخدمة لدى الجيش الأمريكي كما جرى تصدير العديد منها إلى دول العالم لاسيما دول حلف الناتو ، في الوقت الحاضر تعد مصر أكبر مشغل لهذا النوع من الدبابات .**
(https://www.reddit.com/r/Warthunder/comments/6y8y9y/m60a1_you_will_not_believe_this)

* **M60A3: هي دبابة أمريكية الصنع مزودة بمدفع 105 مم بالاضافـــة الي مدفع رشاش 7.62 مم ومدفع مضـــاد للطائرات 12.7 مم وتعمـــل بمحرك ديـــزل AVDS-1790 V12 بقوة دفع 750 حصان والدبابـــة M60A3 نموذج محسن من عائلة M60 ومزودة بنظام التحكم بالنيران وتشمل الكشف بالليزر واجهزة كمبيوتر بالستية ونظام رؤية حرارية بالاضافة الي تحسين نظام استقرار البرج والنموذج Sabra هو تحسين ل M60A3 وضعته إسرائيل وتركيا لهذه الدبابة وتتميز بقوة الدروع وقوة اطلاق النيران عن طريق ترقية المدفع الي 120 مم (https://www.army-technology.com/projects/m60/).**

وتشير تقاريـر المؤسسات البحثيـة العسكرية بـأن القـوات المسلحة السعوديـة تتكـون مـن خمسـة أفرع، هي: القوات البرية الملكية والقوات الجوية الملكية والقوات البحرية الملكية وقوات الدفاع الجوية وقوة الصواريخ الاستراتيجية الملكية، وأن تعداد هذه القوات بلغ عام 2016 حوالـي 480 ألف مقاتل وهـي كالآتـي (الجيوش العربية.. الأسلحة والدفاع، موقع Sputnik عربي، 2017/11/6):

أ. **القوات البرية:** يبلغ تعدادها تقريباً 225 ألف مقاتل وتملك حوالي 1300 دبابة و5500 عربة قتالية ثقيلة و17000 عربة نقل قتالية وأكثر من 7500 من مدافع الهاوتزر بما في ذلك 50 من قاذفات الصواريخ المُصفحة من طراز M270 .

ب. **القوات الجوية** : يمتلك طيران الجيش السعودي ما يقرب من 82 مروحية هجومية من طراز الأباتشي المروحية المتعددة المهام، والتي، طبقًا للشركة المُصنعة لها، يمكنها تحديد 128 هدفًا في أقل من دقيقة. وتمتلك القوات الجوية تقريباً 400 ألف موظف نشط ويتميز الطيران الحربي بقوته الضاربة، حيث يمتلك حوالي 1,106 طائرة بالإضافة إلى 15 مهبطا جاهزا للعمل.

ج. **القوات البحرية** : يقدر تعداد القوات البحرية تقريبا 45 ألف مقاتل بحري. فيما تمتلك قوات الدفاع الجوي وقوة الصواريخ الاستراتيجية تقريبا 10 ألاف جندي، بالإضافة إلى القوات المستقلة عن القوات المسلحة (قوات الحرس الملكي).

2. تغيير الواقع العسكري في الكويت:

تعد الكويت من أكثر دول العالم انكشافاً من الناحية الاستراتيجية، يقابل ذلك أنها تتمتع بأهمية استراتيجية واقتصادية كبيرة. وقد اثبتت الظروف التي مرت بها خلال حقبة التسعينيات من القرن

العشرين أن معظم أسباب الانكشاف الاستراتيجي يعود إلى عوامل جغرافية لا يمكن تلافيها. فالكويت قليلة المساحة، إذ لا تتعدى 17.800 كم مربع، وتبلغ حدودها مع العراق 240 كم، وتقترب حدودها مع السعودية من الرقم نفسه، إذ تبلغ 222 كم. وأن أراضيها منبسطة تماماً، ولا وجود للعوائق الطبيعية التي يمكن تحويلها إلى خطوط دفاعية إلا تلال المطلاع التي لا تخلو من الممرات، أو وادي الباطن الذي يحد الكويت من الغرب. وقد جعلت الطرق السريعة المعبدة التي تربط الكويت من الجهات الأربع، أمر الوصول إليها سهلاً للقوات الغازية. ويرى كثير من المحللين أن الكويت ضعيفة في وجه الاختراق الجوي، إذ تتوافر فيها عدة مدرجات لهبوط الطائرات، وأعداد لا تحصى من الطرق السريعة التي يمكن استخدامها للهبوط والاقلاع الاضطراري (العجمي، 2011: 503).

وبناءً عليه فإنه يمكن القول بأن الكويت سعت لتغيير ذلك الواقع من خلال العمل الجدي لتطوير قدراتها العسكرية من خلال الشروع بعملية تنويع مصادر تسليحها خاصة مع مطلع الإلفية الثالثة، الأمر الذي جعل الجيش الكويتي ينال المرتبة العاشرة بين أقوى الجيوش العربية خلال عام 2014 والمرتبة 74 ضمن التصنيف العالمي الذي قام به موقع **Global Firepower** المهتم بالشؤون العسكرية،. وأشار الموقع المذكور أن إجمالي عدد السكان يبلغ 2.8 مليون نسمة، ويشتمل عدد قوات الجيش على 14.5 ألف مقاتل، أما من يصلحون لأداء الخدمة فيبلغ 1.3 مليون شخص، وتمتلك الكويت 368 دبابة ، و932 مدرعة ، ولديها 108 طائرة حربية، فيما يبلغ عدد طائرات الهليكوبتر 44، وعدد القطعات البحرية 44، أما ميزانية الدفاع فهي 5.1 مليار دولار (جريدة الأنباء الكويتية في 2014/10/8).

تحسين مستوى القوة العسكرية في دولة الإمارات العربية المتحدة:

تكاد تكون دولة الإمارات العربية المتحدة مختلفة في كثير من الأمور ذات الأبعاد المتعلقة بالجوانب العسكرية والأمنية عن بقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فهي دولة اتحادية تتكون من عدة إمارات، حيث يلزم دستور الدولة أن تنفق كل إمارة نصف دخلها لميزانية الحكومة الاتحادية، إلا أن إمارة أبوظبي لها 80% من مجموع القوات المسلحة في الدولة، وتنفق النسبة نفسها على ميزانية تلك القوات. وسبق لدولة الإمارات أن شهدت حالة من عدم الاتفاق التام على كثير من الأمور الجوهرية، فخلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين كانت أبوظبي تدعم العراق في حربها ضد إيران كما فعل السعوديون والكويتيون، بينما لم تندفع دبي والشارقة وأم القيوين في الاتجاه نفسه، بل كانت لها علاقات جيدة مع إيران بشكل عام. وقد كان معظم دخل الشارقة يأتي من مشاركتها إيران في حقول نفط بحرية، وكان من الصعب التخلي عنها للوقوف إلى جانب العراق. وتعبر الأرقام التي رصدتها دولة الإمارات العربية المتحدة لأغراض تسليحية بأنها كانت تنفق بسخاء على الدفاع، فقد كان إنفاقها 1900 مليون دولار عام 1980، ثم أصبح 2100 مليون دولار عام 1985، ثم وصل إلى 1.6 مليار دولار في الفترة 1986–1990، ويمثل 7% من ميزانية الحكومة الاتحادية، وتأتي فرنسا على رأس الدول المصدرة للسلاح الإماراتي، تأتي بعدها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وكانت هذه الأرقام تعبر عن مدى الاهتمام بالأمن (العجمي، 2011: 516).

ثم خطت الامارات خطوات واسعة نحو بناء قوات عسكرية على مستوى رفيع جداً بعد عام 2000. فقد أثمرت جهودها الى جعل هذه القوات تتمتع ببعض أفضل المعدات العسكرية على المستوى العالمي. ويذكر أن الطائرات الاماراتية من نوع "F–16 "، تعد الأكثر تطوراً في العالم، بحيث تصنف من الجيل الخامس. ومن أهم مواصفاتها تزويدها بخزانات وقود هيكلية

Conformal Fuel Tanks، ونظام رؤية أمامية وتصويب متقدم من صنع شركة غرومان Grumman، ورادار بالغ التطور من نوع AN/APG-80 يشتمل على تقنية الصفيفات النشطة الماسحة الكترونياً AESA الذي يعطيه مدى عمل يزيد ثلاث مرات عن مدى الطائرات الأميركية من نوع F-16 Block50 . هذا الى جانب أنظمة تشويش الكترونية بالغة التقدم، وقمرة قيادة متطورة، ومحرك من نوع جنرال الكتريك F110-GE-132 أكثر قوة وأسهل صيانة من النماذج السابقة. ومن ناحية التسليح، زودت الطائرة بتشكيلة واسعة من الصواريخ جو – جو وجو – أرض وجو-بحر الى جانب صواريخ مضادة للرادار، مما يجعلها طائرة متعددة المهام . وخلال العام 2011، تقرر تزويد بعض طائرات F-16 بست حاضنات استطلاع من نوع DB-110 من صنع شركة غودريش Goodrich الأميركية، الى جانب ثلاث محطات أرضية مرتبطة بها. وهذه الحاضنات عبارة عن مستشعرات كهروبصرية / ما تحت الحمراء Electro-optical Infra-red مزدوجة الحزمات. ويمكنها العمل بشكل مستقل (نصار، 2017: 86).

ثم دخلت الإمارات في عام 2016 ضمن مشروع عسكري تحصل بمقتضاه على سفن قتالية فرنسية مزودة بصواريخ أمريكية دفاعية، كذلك كان للروس نصيب من أموال الإماراتيين الذاهبة للتسليح حيث تستورد الإمارات من روسيا أنظمة للدفاع الجوي وأنظمة دفاعية مضادة للصواريخ طويلة المدى وقصيرة المدى بمجموع صفقات بلغ 9 مليارات دولار، فيما يعد الجيش الإماراتي الخامس عربياً من حيث القوة و42 عالمياً (الجيوش العربية.. الأسلحة والدفاع 54، موقع Sputnik عربي، 2017/3/29).

4. العناية بالقوة العسكرية في سلطنة عمان:

سبق للقوات العسكرية العمانية أن كانت من أكثر القوات الخليجية فعالية، ولعل ذلك يعود إلى الإرث القريب الذي تستمد منه هذه القوات تاريخها، فقد حاربت منذ النصف الثاني من القرن العشرين على جبهات داخلية عدة في ظفار والجبل الأخضر، وتعرفت عن قرب على قوات أجنبية حديثة مثل القوات الإيرانية، والقوات البريطانية، والقوات الأمريكية التي اتخذت لها تسهيلات في عُمان. وقد منح النظام السياسي في سلطنة عمان عناية خاصة بالقوات المسلحة، كما وجد السلطان قابوس، خريج ساند هيرست، أن قدر السلطنة يحتم منح مضيق هرمز الأهمية الاستراتيجية، من خلال ما يمكن أن يجره المضيق من أخطار في حال توقف الملاحة فيه، وخاصة أن خُمسْ نفط الغرب يمر من خلاله، الأمر الذي يحتم على البحرية العمانية مراقبة المضيق وحراسة ما يصل إلى 370 كم من السواحل العمانية (العجمي، 2011: 510).

وشهد الجيش العماني تطوراً ملموساً خلال السنوات القليلة الماضية، وأصبح يأتي في الترتيب التاسع عربيا والـ69 بين جيوش العالم. حيث أن إجمالي عدد السكان: 3.1 مليون نسمة، ويبلغ عدد قوات الجيش 62 ألف مقاتل، وعدد قوات الاحتياط: 20 ألف، وعدد من يصلحون لأداء الخدمة: 1.4 مليون شخص، ويمتلك الجيش العماني 215 دبابة، ولديه 1040 مدرعة، ويبلغ عدد الطائرات الحربية: 101 مقاتلة وعدد طائرات الهليكوبتر: 42 طائرة، أما عدد القطعات البحرية فهو 8 قطع، وتبلغ ميزانية الدفاع: 67 مليار دولار (جريدة الأنباء الكويتية في 2014/10/8).

5. تنمية مستوى القوة العسكرية في دولة قطر:

تعد قطر دولة غنية بالمقاييس الخليجية، لكن مستوى قواتها المسلحة لم ينظر إليه بجدية إلا بعد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية مطلع عقد الثمانينيات من القرن العشرين، ورغم ذلك فإن مجالات تطور هذه القوات لم يكن كبيراً جراء قلة عدد السكان، حيث يتكون الجيش القطري مما يقرب من 11.800 فرد ينقسمون إلى 8.500 مشاة و1.800 في القوات البحرية و1.500 بالقوات الجوية. ويعد حجم الجيش القطري، ضئيلا بالنسبة لحجم الجيوش الأخرى في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث إن قطر تتمتع بحماية أمريكية بحكم وجود قواعد القوات الأمريكية داخل البلاد. وتعتبر موارد الجيش الآلية "متواضعة" الحجم ومحدودة الجودة، وتعد كل الدبابات التي تمتلكها القوات القطرية (30 دبابة من طراز أي أم أكس–30) غير صالحة للاستعمال.

ولم يشهد سلاح الطيران القطري تغيرات ملحوظة منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين، باستثناء زيادة في عدد طائرات النقل، ويؤهل تدريب طياري السلاح الجوي للقيام بمهمات بسيطة، ولكن سلاح الطيران ليس مجهزا للقيام بأنشطة عسكرية جادة بدون مساعدات خارجية. وتمتلك القوات القطرية نظام دفاع جوي ولكنه لا يشمل أية صواريخ "أرض–جو" بعيدة أو متوسطة المدى، وهذه الأنظمة تدار بمعرفة السلاح الجوي وتشغل بواسطة القوات البرية (الجيوش العربية.. الأسلحة والدفاع، موقع Sputnik عربي، 2017/11/6).

ونتيجة للمتغيرات الإقليمية المتسارعة في منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية قامت قطر في آذار من عام 2016 بتوقيع اتفاقيات تفاهم مع عدد من الشركات العالمية الكبرى في مجال التصنيع العسكري، من أجل تطوير قواتها المسلحة بتكلفة تصل لحوالي 3.6 مليار ريال

قطري، وذلك أثناء عقد معرض الدوحة الدولي ومؤتمـر الدفاع البحري المعروف باسم (ديمدكس 2016)، حيث تم التوقيـع على (شبكة سكاي نيوز، 2016/3/30) :

أ. مذكرة تفاهم بين القوات القطرية وشركة MBDA الأوروبية لشراء منظومة دفاعية (بطاريات ساحلية) بمبلغ مليارين و640 مليون ريال قطري.

ب. مذكرة تفاهم مع شركة WKK البولندية، لشراء 51 %ة من أسهم الشركة المتخصصة في تصنيع مواد "الكومبوزت" وإنتاج أجزاء من هيكل الطائرة.

ج. مذكرة تفاهم لمشروع تصنيع طائرات "Q01 – 100" وانتاجها مع شركة ألمانية بمبلغ 365 مليونا و400 ألف ريال قطري.

د. مذكرة تفاهم لشراء مجموعة صواريخ "إكسوزيت" مع شركة "إم بي دي إيه " الأوروبية بمبلغ 240 مليون ريال قطري.

هـ. مذكرة تفاهم لمشروع شراء رادارات "سيرش ماستر" بين لجنة تسيير مشروع طائرة دون طيار .

و. مذكرة تفاهم مع شركة "تاليس" الفرنسية بمبلغ 60 مليونا 896 ألف ريال قطري.

ز. مذكرة تفاهم مع شركة "إم تي يو" الألمانية بمبلغ 95 مليون ريال.

ح. مذكرة تفاهم لتوفير عقود التدريب لطياري الهليكوبتر والمقاتلات مع شركة "دي سي آي" بمبلغ 32 مليون يورو.

ط. مذكرة تفاهم لتوفير العقد الدوار لطائرات سي – 130 مع شركة "لوكهيد مارتن" الأميركية بمبلغ 50 مليون ريال قطري.

يرى الباحث أن التفاعلات التي حصلت في منطقة الخليج العربي، المعبر عنها من خلال الجهود المشتركة أو الذاتية لتحقيق الأمن الوطني لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، لم

تكن كافية لإحداث حالة التوازن في معادلة القوى الإقليمية في هذه المنطقة بالغة الحيوية للمصالح الدولية. فقد قامت القوى الإقليمية، باتباع نهج الاستباق الوقائي في مواجهة التهديدات، حيث برزت عدة ملامح أساسية تؤكد هذا التوجه، كان من أبرزها: لجوء بعض دول الإقليم الخليجي من خارج مجلس التعاون (إيران) إلى استخدام القوة العسكرية لأسباب متباينة، وصعود الانفاق العسكري وصفقات التسلح التقليدية وغير التقليدية إلى مستوى قياسي، وبروز أشكال التدخل العسكري في عدد من دول المشرق العربي (اليمن والعراق وسوريا). لقد دفع ذلك كله إلى قيام قوى دولية وأخرى إقليمية، بتفعيل جهودها لأداء دور عسكري لتحقيق الأمن الوطني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

المبحث الثاني

الجهود الخارجية لتحقيق الأمن الوطني الخليجي

لم ينشأ مجلس التعاون لدول الخليج العربية نظاماً إقليمياً كأحد حلول مشكلة الأمن من فراغ، فقد كانت هناك علاقات متينة تجمع الدول العربية التي لها إطلالة على الخليج العربي قبل قيام مجلسها، وذلك تحت الحماية البريطانية، لكن دون تدخل منها، بل أحياناً تتعارض مع رغبتها. كما كان هناك تعاون من خلال سلطات الحماية البريطانية التي وطنت نظماً إدارية مشتركة في مجالات الميزانية الحكومية، والقضاء، والأمن الداخلي.

ثم توصل مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى انشاء منظومة أمنية، لكنها لم تكن، في شقها العسكري، موحدة بصورة مرضية حتى منتصف الثمانينيات من القرن العشرين. ولأن القوة العسكرية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كانت نتاح سنين طويلة من التسلح في دوله لأسباب متعددة، فقد بقيت غير متجانسة وتعاني من سوء التدريب وقلة القوى البشرية، على رغم جودة نوعية الأسلحة التي توافرت لبعضها.

وعلى أثر تنامي المشكلات الأمنية الراجعة أسبابها إلى عدم التوازن العسكري بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتهديدات المحيطة بها، لم يعد المجال يسمح إلا بالجهود الخارجية لتحقيق الأمن في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ولمعالجة الجهود الخارجية لتحقيق الأمن الوطني الخليجي تم تناول الجهود الجماعية والجهود الفردية لتحقيق الأمن الوطني الخليجي وعلى النحو الآتي:

أولا : الجهود الجماعية لتحقيق الأمن الوطني الخليجي:

لقد رتبت حرب تحرير الكويت 1991 تبعات حكمت بشكل كبير أوضاع الأمن في منطقة الخليج العربي طيلة العقود الثلاثة الماضية. فهذه الحرب ما زالت نتائجها في طور التأثير جراء تدمير الآلة العسكرية العراقية، التي تراجعت لتصل إلى ثلث عما كانت عليها قبل الحرب، حيث أزيلت أسباب عسكرة الكيان العراقي بعد أن كان بإمكان العراق أن يصبح لاعباً إقليمياً رئيسياً على الصعيدين السياسي والاقتصادي، غير أنه فشل في استغلال هذا الوضع، بل على العكس من ذلك، فإنه عانى كثيراً من التحولات في النظم الدولية، والجغرافية السياسية الناجمة عن انهيار الاتحاد السوفيتي حليفه السابق.

وحينذاك انهارت معادلة التوازن الإقليمي في منطقة الخليج العربي نتيجة ما كان يمثله العراق في الأمن الخليجي. فاعتمدت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على التدخل الدولي لدرء الأخطار في المستقبل المنظور، وعقدت اتفاقيات أمنية مع الدول الغربية، يتم تجديدها كل عشر سنوات، مما جعل من السهل معرفة القوى المشاركة في تحقيق الأمن الوطني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وهي القوى التي أصبحت مسيطرة على المنطقة خلال مدة الاتفاقيات، وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، ثم بريطانيا وفرنسا وروسيا (العجمي، 2011: 604).

وقد أدخلت تلك الاتفاقيات عموم المنطقة العربية، وليس منطقة الخليج العربي فحسب، بمرحلة شديدة الحساسية نتيجة تغلغل عدد من أدوات العامل الخارجي في الأوضاع الأمنية للمنطقة، بعد أن أصبحت هذه المرحلة بمثابة نافذة الفرص، حين استعان خلالها كل الفاعلين في البيئة

الخارجية بما يتمتعون به من نفـوذ وروابط للتأثير فــي المخرجات التي تمخضت عنها مجموعة من النتائــج والتي خلفتها كل من الأدوات الآتيــة (عمار، 2013: 29):

1. الأداة الدبلوماسية: تتخذ هذه الأدوات عدداً من الأنماط، من أهمها: الزيارات الدبلوماسية التي تعبر من خلالها الأطراف الخارجية عن موقفها من تطورات الأوضاع الأمنية التي تشهدها الدولة.
2. الأداة الاقتصادية: يمكن ملاحظتها في اجراءات الفاعلين الدوليين من خلال المجالات الاقتصادية كالمساعدات أو الاستثمارات.
3. التوظيف الإعلامي: يتيح المجال الإعلامي استغلال المساحة التي توفرها ثورة المعلومات والتكنولوجيا، التي يلعب فيها الإعلام الخارجي دوراً ملحوظاً من خلال القنوات الخارجية التي تناقش أو تتعرض بشكل رئيسي لقضايا الدول التي تتعرض لعدد من الأزمات التي يكون لها تأثير في إثارة العنف داخل مجتمعاتها.
4. الأدوات الاستخبارية: تهدف إلى تقويض الأوضاع أو إحداث تغيير في الوضع السياسي، ويلاحظ أن هذه الأدوات تنشط بشكل ملحوظ في مراحل التغيير.
5. التدخل العسكري: يجري التعامل مع هذه الأداة بحذر، نتيجة الحالة النفسية التي تمر بها مجتمعات الدول أثناء الأزمات.
6. ثم جاءت تهديدات ظاهرة العولمة التي أخذت تواجه دول العالم، بما فيها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على ضوء تشكل القطبية الاحادية وانهيار الاتحاد السوفيتي وبقية دول المعسكر الشرقي، الأمر الذي دفع حلف شمال الأطلسي للقيام بتغيير

استراتيجيته بعد أن أدرك قادة الحلف بأنه لا بد من التدخل لنزع فتيل الأزمات في المناطق التي لديهم فيها مصالح استراتيجية قبيل اندلاعها، لذلك وجدوا بأنه يتعين عليهم الحيلولة دون تطور الصراعات في منطقة الخليج العربي، وعندها جاءت الاستراتيجية الجديدة المعلنة للحلف متضمنة مزيجاً من الأدوات العسكرية والسياسية، وهو ما تندرج في إطاره مبادرة دول حوض البحر المتوسط عام 1994 [*] ، ومبادرة اسطنبول التي جرى الاعلان عنها على أثر انعقاد قمة تركيا لحلف شمال الأطلسي في 29-30 حزيران 2004، التي كانت تهدف تحقيق التعاون الأمني الثنائي بين الحلف ودول الخليج العربي، وتقدم هذه المبادرة التي انضمت إليها كل من البحرين وقطر والكويت والإمارات، قائمة من الأنشطة الثنائية التي يمكن للدول الاختيار منها، وهي: تقديم الاستشارات في المجالات الدفاعية. وتشجيع التعاون العسكري-العسكري. ومكافحة الإرهاب من خلال تبادل المعلومات والتعاون البحري. والمساهمة فيما يقوم به الحلف من أعمال لمواجهة التهديدات التي تمثلها أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصاله. وتشجيع التعاون في مجال أمن الحدود. وتشجيع التعاون في مجال التخطيط لحالات الطوارئ المدنية(الجندي، جريدة الشرق الأوسط، العدد 9345 في 29 حزيران 2004).

وهنا وضع حلف شمال الأطلسي جملة من الأسباب التي تفرض تعاونه مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وقد حددها في ما يأتي (صقر، مجلة آراء حول الخليج، العدد 65 في 1/3/ 2010):

---

[*] مبادرة دول حوض البحر المتوسط عام 1994 : حوار سياسي عسكري أجراه حلف شمال الأطلسي مع كل من الجزائر ومصر وإسرائيل والأردن وموريتانيا والمغرب وتونس، بهدف التعاون في مجالات التخطيط، ووضع الميزانيات في المجال الدفاعي والعلاقات المدنية والعسكرية، والسيطرة الديمقراطية على القوات المسلحة وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والتخطيط لحالات الطوارىء المدنية والإغاثة الإنسانية، ويتيح هذا الحوار المجال للتعاون الإقليمي، بحيث يمكن لدولتين أو أكثر مندول الحوار تنسيق المواقف لتنفيذ مشاريع بالتعاون مع حلف شمال الأطلسي (دي سانتيس، 2006: 224).

1. البيئة الأمنية المتغيرة : لم يكن من السهل اللجوء إلى الجهود الفردية لمواجهة التهديدات المشتركة التي أفرزتها البيئة الأمنية المتغيرة، ابتداءً بظاهرة الإرهاب، مروراً بانتشار أسلحة الدمار الشامل، وانتهاءً بالاتجار بالبشر والأسلحة والمخدرات. فهي تهديدات يتطلب التصدي لها أينما وجدت، حيث إنها تستهدف الدول كافة.
2. التغير في مهام حلف شمال الأطلسي: لقد أخذ حلف شمال الأطلسي يضطلع بمهام جديدة بعد انتهاء الحرب الباردة ، كان من بينها مهام حفظ سلام كثيرة في العالم، لذلك أقام شراكات مع عدد من دول العالم. كما أن الحلف يمتلك خبرة تمتد إلى عام 1949، بامكانه أن يقدمها إلى الدول غير الأعضاء فيه، وبخاصة في مجال الأمن، بما في ذلك الأمن الخليجي.
3. الديناميكية الجديدة في منطقة الخليج العربي: ظهر تأثير دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، سواء كانت فرادى أم مجتمعة، كأطراف فاعلة في كثير من القضايا السياسية والاقتصادية الإقليمية والدولية. وقد أبدت هذه الدول الرغبة في مواجهة تحديات التغيير لظاهرة العولمة، وذلك من خلال المزج بين الأصالة المتمثلة في تراثها الإسلامي والعربي، والمعاصرة التي تشتملها العولمة، بالإضافة إلى أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كانت مستهدفة بهجمات إرهابية، علاوة على تصاعد وتيرة ظاهرتي انتشار أسلحة الدمار الشامل والتطرف الديني.

وفي ظل أوضاع شديدة الحساسية نابعة من مواقف أمريكية وأوربية تجاه عدد من القضايا الدولية، كالتصدي لظاهرة الإرهاب الدولي التي برزت في أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، وتنامي تصريحات المسؤولين الغربيين حول سعيهم لمواجهة ظاهرة انتشار أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط والعالم، جاءت مرحلة القضاء على القدرات العسكرية للعراق

على أثر غزوه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية واحتلاله عام 2003، الأمر الذي سرّع في حصول تطورات في الأوضاع الأمنية في منطقة الخليج العربي نتيجة تأثرها بعدد من المتغيـرات الإقليمية والدولية، التي بات فيها العنف يمثل أداة للتعبير عن استياء وسخط مـن يمارسه من أفراد المجتمع تجـاه مؤسسات النظام في الدولة. وقد شهد الواقع العملي للحياة السياسية عن عجز سيطرة بعض النظم الحاكمة على العنف الذي أخذ يتصاعد في لحظات، مما عكس مؤشرات سلبية أخذت تستهدف شرعية النظام، وبالتالي تنامي بعض المؤشرات عن امكانية أن يؤدي ذلك إلى أسقاط بعض الأنظمة الخليجية. وفي هذا السياق أدت أطراف خارجية دوراً مؤثراً، فيما يتعلق بالالتزامات الدولية للدول التي تشهد أعمال عنف، مما جعلها مكشوفة للتدخلات الخارجية، التي تسعى لتوجيه سياسات الدول إبان هذه الفترات الحرجة، بحيث أخذت تؤثر في صياغة النظام الذي يحقق لها مصالحها، في ظل حالة الاستقطاب السياسي الحاد الذي شهدته مجتمعات تلك الدول، سواء بين أطراف مجتمع الدولة، أم ما بين الدولة والمجتمع (عمار، 2013 : 27).

لذلك سارت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المنضوية تحت مبادرة اسطنبول لعام 2004، بطريق التعاون مع حلف شمال الأطلسي في أغلب المجالات التي تضمنتها تلك المبـادرة، والتي كان من أبرزها (وثيقة مبادرة اسطنبول، 2004):

أ. برنامج التعاون الإقليمي لكلية الدفاع لحلف شمال الأطلسي التي يقع مقرها في العاصمة الايطالية رومـا، شارك فيه دبلوماسيـون وعسكريـون مـن دول مجلس التعـاون لدول الخليج العربيـة للفتـرة (2009 – 2014)، اكتسبوا من خلاله خبرات كثيرة وبخاصة في مجال إدارة الأزمات.

ب. مشاركة قوات عسكرية من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أعضاء المبادرة، في عمليات حلف شمال الأطلسي التي جرى تنفيذها في ليبيا عام 2011، الأمر الذي أدخل برنامج التعاون الامني القائم على التبادلية بين الجانبين إلى واقع الاختبار العملي في الميدان.

ج. شروع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالتعاون مع حلف شمال الأطلسي بعد أن أدركت أهمية دوره في مواجهة تحديات الأمن الوطني التي تتعرض لها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال فترات متعاقبة.

د. انطلاق الجهود الجماعية المشتركة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وحلف شمال الأطلسي، وذلك لشعورها بأن مبادرة اسطنبول تهدف إلى تحقيق التعاون الدفاعي والأمني وتعزيزه بين دول حلف شمال الأطلسي لمواجهة التحديات التي تتعرض لها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

هـ. تفهم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بأن واقع الأمر أثبت أن دور حلف شمال الأطلسي تجاه أمن منطقة الخليج العربي ليس وليد مبادرة اسطنبول 2004. فقد سبق أن شارك عدد من دول الحلف الرئيسية في: حماية ناقلات النفط الخليجي خلال الحرب العراقية الإيرانية في ثمانينيات القرن العشرين، والمشاركة في حرب تحرير دولة الكويت عام 1991.

ويرى الباحث أن مساعي القوى الخارجية وجهودها لتحقيق الأمن الوطني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد اسهمت في انتقال حالة الفوضى غير المنضبطة إلى حالة الفوضى المسيطر عليها، وذلك لأن متطلبات الحد الأدنى للعودة إلى الاستقرار لم تعد غائبة كما كانت عليه قبل عقد من الزمن.

ثانيا: الجهود الفردية لتحقيق الأمن الوطني الخليجي:

اجتازت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المرحلة الحرجة في علاقاتها مع عدد من القوى الدولية، بعد أن اتسعت مساحة الخلاف خلال فترات متعددة من العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، وذلك حول قضايا مست جوهر الأمن الوطني لدول المجلس، ابتداءً بالملف النووي الإيراني، مروراً بالأزمات السورية واليمنية والقطرية، وانتهاءً بمضمون السياسات الدفاعية لكل دولة خليجية على انفراد.

وفي غضون ذلك، بدا واضحاً أن انتاج النفط فــي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كان من أهم عوامل تجاوز تلك المرحلة الحرجة، بحيث عمل على ديمومة العلاقات الخليجية مع القوى الدولية الكبرى، كونه يمثل السلعة الاستراتيجية التي لا يمكن أن تستغني عنها هذه القوى، الأمر الذي أسس لحالة من التداخل بين الأمن الدولي وأمن دول مجلس التعـاون لدول الخليج العربية، وأوجب المحافظــة على أمن الدول المنتجة لهذا النوع من الطاقة واستقرارها، خاصة أن النفط أسهم فــي بناء دول الخليج العربي بشكل حديث وعصــري، إلا أنه كان سبباً لحالـة شقاء في مسؤوليات الدول المنتجة له، حينما وضع تبعات غير مسبوقة على دول المجلس، فكان لا بد لها من تلبية حاجــة العالم من النفط، والمحافظة على سلامـة ممراته المائية، إلى جانب ضرورة توفير الكمية التي تسد حاجـة الدول الصناعيـة للنفط. لذلك فإن هذه العناصر فرضت على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية متاعب الندرة، يقابل ذلك وضع الدول الكبــرى أمام مسؤولية السلامة الوطنية لدول الخليج والعمل على الوقاية من هذه الندرة، لذا جاءت شبكـة التداخل بين الأمن الخليجي والأمن العالمي، وصارت منطقة الخليج العربي تعيش في حالة مــن التبادليـة الأمنية (بشارة، 2012 : 27).

واستجابة لمنطـق المصالح في التبادلية الأمنيـة، قامت بعض الدول الكبرى بتفعيل الاتفاقيات الأمنية الثنائيــة الموقعة فــي مراحل سابقة مــع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك للمشاركة فــي الحفاظ على أمـن هذه الدول واستقرارها بعـد أن تعرضت للتهديد الحقيقي خلال السنوات القليلــة الماضية، وبذلك عـادت القوى الخارجيــة لتؤدي كثيـراً مـن الأدوار المنفـردة بشأن الأمــن الخليجـي، وكان من أبرزها الولايات المتحـدة الأمريكيــة، التي باتت تمثل اللاعب الأقـوى في الساحة الدولية وستبقى خلال العقود القادمة، وأن آفاق علاقاتها مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تشتمل على جوانب استراتيجية واقتصادية وسياسية، حيث عملت ضمن الجانب الاستراتيجـي على منـع وقـوع مضيق هرمز ومصادر النفط في يد قوى غير صديقة. كما عملـت وحلفاؤها على الحصول على النفط بأسعار معتدلة، وعلى حفظ أمن دول المجلس واستقرارها، ومنع قيام ما يعكــر السلم في المنطقة، بالإضافـة إلى الحصول على دعــم مــن هــذه الدول لجهودها فــي سبيـل إحلال الســلام فــي منطقــة الشــرق الأوسـط (العجمي، 2011: 586).

وفي ظل تشابك المصالح وتداخلها بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكيـــة، فإن الاحتياج الاستراتيجي المتبـادل يعـد الوصف الأفضل للعلاقات القائمة بين الجانبين الخليجي والأمريكي، وضمن هذا السياق، تعرضت هذه العلاقات لحالة من التراجع خلال الولاية الأولى لعهد الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما، عبرت عنها السعودية بالاعتذار عن قبول المقعد غير الدائم بمجلس الأمــن، وامتناعها عــن إلقاء كلمتها أمــام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول 2013، لذلك جـاءت زيــارة الرئيس باراك للمملكة العربية السعودية أواخــر آذار 2014، لتفتــح أفاقاً جديدة مهمــة للغايــة في علاقات البلدين من حيث التوقيت والمضمون (كشك، 2014 : 37) :

أولا: من حيث التوقيت: جاءت الزيارة على صعيــد التوقيت لتقلل المخاوف الخليجية إزاء: مسار الاتفاق النووي بين إيران والدول الغربية، وتطورات الأزمة السورية التي تظل مرهونة بسيناريوهات عديدة، وقضايا أخرى تتعلق بتباين وجهات النظر حول ملفات الأوضاع في مصر والعراق وعملية السلام.

ثانيا: من حيث المضمون: كانت الزيارة على صعيد المضمون ضرورية للمصارحة والمكاشفة بشكل مباشر بشأن حقيقة السياسة الأمريكية تجاه القضايا الإقليمية بعد الامعتاض السعودي من المواقف الأمريكية من بعض الملفات الإقليمية التي كانت تؤرق دول الخليج العربي. ومن ناحية أخرى فإن اهتمام دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتعزيز علاقاتها الآسيوية، كان يمثل رسالة خليجية واضحة بأن لدول المجلس خيارات أخرى على صعيد علاقاتها الدولية.

واستكمالاً لزيارة الرئيس باراك أوباما إلى المملكة العربية السعودية عام 2014 تم التوقيع على عقود تسليحية أصبحت بموجبها السعودية أحد أكبر المستوردين للأسلحة الأمريكية، حيث بلغت قيمة صفقات الأسلحة حوالي 115 مليار دولار. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المبلغ يعد الأضخم في تاريخ العلاقات الأمريكية السعودية، التي تمتد جذورها إلى أكثر من 70 عاماً (بوغوس، وكالة نون بوست، 2017/5/16).

وبعد ذلك استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في تقديم ضمانات أمنية لدول الخليج المصدّرة للنفط، حينما وعدت بمساعدة أية دولة عربية خليجية تتعرّض للهجوم داخلياً كان أم خارجياً، وذلك وفقاً لأحد أبرز مبادىء السياسة الأمريكية، المعروف باسم مبدأ كارتر، الذي جاء بعد سقوط حكم شاه إيران محمد رضا بهلوي عام 1979 أحد أبرز حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية الرئيسيين في

المنطقة. وربما يكون قيام الولايات المتحدة الأمريكية بخوض معركة الخليج الثانية عام 1991 التي تم بموجبها تحرير الكويت هو أشهر تطبيق لمبدأ كارتر (Momani, 2017: 23).

ثم جاءت زيــارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى المملكة العربيــة السعودية في 20 آيار 2017، لتعلن عن عمــق حالة التفاهـم المشترك فــي مجرى العلاقات الأمريكية الخليجيــة، ولتؤكد الالتزام الأمريكي الكامل بالمحافظة على الأمن الوطنــي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك في الخطاب الذي القاه الرئيس ترامب أثناء لقاء قمة حضره قادة 55 دولة عربية واسلامية في الرياض أثناء الزيارة، حيث تم بحث سبل مواجهة التطرف والارهاب الذي أخذ ينخر بمجتمعات الدول الخليجية وكثير من دول العالم الأخرى، وعلى هامش الزيارة ابرمت خلال الزيارة اتفاقات تجارية بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية تجاوزت قيمتها 350 مليار دولار. وضمن النهـج الأمريكي فــي بـذل جهودها للمساعـدة في تحقيق الأمــن الوطني لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) بتاريــخ 2017/5/15، بإنها وقعت اتفاقاَ جديــداً معدلاً للتعــاون الدفاعي مع دولــة الإمارات العربية المتحدة يمكن أن يسمح بإرسال مزيد من القوات والعتــاد إلى الإمارات في أحدث علامــة على تعزيز العلاقات مع هذه الدولة الحليفة بمنطقة الخليج العربي. ويحل هــذا الاتفاق محل سابقه الذي تــم توقيعه عام 1994 بما يعكس بشكل أفضل النطاق الواسع للتعــاون العسكري بيــن الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكيــة فــي عهد الرئيس الأمريكي دونالــد ترامــب (ستيورات، وكالة رويتر في 2017/5/16) .

وانطلاقاً من تطورات الأمن الخليجي التي سبق أن شهدتها الأطراف المكونة لهذا الأمن في العقود الماضية، سبق للولايات المتحدة الأمريكية أن أقامت قواعد عسكرية لها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك استكمالاً لجهودها الفردية المتعلقة بتحقيق الأمن الوطني في

هذه الدول، من أهمها: قاعدة الجفير في البحرين، وقاعدة خور العُديد في قطر، وقاعدة على سالم ومعسكر إريفجان في الكويت، وقاعدة مصيرة في عُمان (الجميلي، 2011: 93) .

وإلى جانب تلك التطورات، تشير المعلومات إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة سبق أن عقدت اتفاقاً مع فرنسا عام 2009 يقضي بإقامة قاعدة فرنسية في مدينة أبو ظبي، وهي عبارة عن رصيفين صغيرين يطلان على الخليج العربي لاستضافة حوالي 400 عسكري، واستقبال سفن فرنسية موجودة بشكل دائم في المنطقة منذ عام 1991 (عبد الله، صحيفة الخليج الإماراتية، 2009 /2/26).

وتعد القاعدة العسكرية الفرنسية في أبوظبي هي موطئ القدم الفرنسية الأولى في منطقة الخليج العربي، التي يطغى عليها الوجود البريطاني والأمريكي، حيث يقع مقر الاسطول الأمريكي الخامس في مملكة البحرين، مقابل السواحل الإيرانية. وتنظر فرنسا إلى المنطقة بأنها ذات مصالح كبرى. وقد تم إقامة هذه القاعدة تتويجاً لتعاون عسكري بين دولة الامارات وفرنسا بدأ منذ 40 عاماً، وتعزز بتحالف أبرم بعد الحرب العراقية الإيرانية (1980–1988). كما تحتل القاعدة موقعاً استراتيجياً قريباً من مضيق هرمز الممر الوحيد لما نسبته 40% من الإنتاج النفطي العالمي. وتبدو هذه القاعدة جزءاً من المحاولات الغربية لاحتواء إيران، التي لا تبعد عن سواحل أبو ظبي إلا بمسافة 225 كلم (القاعدة الفرنسية في أبو ظبي، Euronews ، 2017/11/9).

وقد شهدت العلاقات الإماراتية الفرنسية تطوراً لاحقاً في اعقاب زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى إمارة دبي في 9 تشرين الثاني 2017 لحضور المنتدى الاقتصادي في دبي، حيث أعلن عن توقيع اتفاق بين مؤسستين فرنسيتين والصندوق السيادي الإستراتيجي في أبوظبي، يتعلق ببرنامج لاستثمارات مشتركة بين البلدين تصل قيمتها إلى مليار يورو. وأكد الرئيس الفرنسي

خلال مؤتمر صحفي، أن الإمارات ستشتري زورقين حربيين من طراز غوويند من مجموعة "نافال" الفرنسية، وذلك ضمن علاقات التعاون الوثيق بين البلدين في مجال الدفاع (قناة العربية الفضائية، 2017/11/9).

يرى الباحث أن مدى تكامل رؤى الأمن الوطني لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ورؤى الأمن العالمي أو تعارضهما، جعلت من هذه القضية محلاً للاستقطاب بين القوى الدولية ودول المجلس، بعيداً عن وجود تصورات لبناء هيكل للأمن الإقليمي يضم الأطراف المعنية كافة، سواء داخل المنطقة أم خارجها، على غرار التجمعات الإقليمية أو الدولية. بمعنى آخر لا تزال السياسات الدولية تجاه الأمن الخليجي بمثابة ردود أفعال آنية ترتبط بتطورات الأحداث الإقليمية والدولية دون وجود أهداف بعيدة المدى لتعزيز الأمن والاستقرار في أحد أهم مناطق العالم على الأطلاق. ومن ثم فإنه، ومع أهمية مجالات الجهود المشتركة أو الفردية للتعاون الدفاعي التي عرضها عدد من القوى الدولية، والتي من شأنها أن تسهم في تحقيق الأمن الوطني لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإن مدى نجاح ذلك التعاون يظل مرهوناً بوجود تصورات أشمل لتحديات الإمن الخليجي وكيفية مواجهتها.

الفصل الرابع

دور البحرين في معادلة الأمن الخليجي

الفصل الرابع

دور البحرين في معادلة الأمن الخليجي

رغم أن البحرين لم تعرف بعض المشكلات الأمنية كتلك التي شهدتها بقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الناجمة عن: خلل التركيبة السكانية نتيجة ازدياد أعداد العمالة الوافدة أو ما يعرف بسوق العمل، كما لا يوجد فيها بطالة بالشكل الذي يمكن وصفه على أنه يمثل مشكلة اجتماعية يمكن أن تدفع العاطلين للاخلال بالوضع الأمني، إلا أن هذا لم يمنع من وجود بعض التحديات التي كانت تستهدف التأثير على المكتسبات التي حققها النظام السياسي البحريني بعد آذار 1999، حيث واجهت الحكومة تحديات أمنية عديدة نتيجة بعض الخروقات التي استهدفت عنصري الأمن والاستقرار وذلك بعد عام 2011، وكان لهذه التحديات تأثير واضح على الأوضاع السياسية والاقتصادية ومسيرة التحديث والتنمية في البلاد.

وقد وجدت البحرين بأن التعاون الجاد بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يعد أمراً ملحاً ومصيرياً من أجل صيانة المصالح العليا للأشقاء أعضاء المجلس كافة، ويتطلب رفع مستوى التقارب في مجالات التكامل الاقتصادي والتعاون الدفاعي والتنسيق الإعلامي، وذلك من أجل تحقيق التنمية التي تفرض تنسيقاً أكثر فعالية، بما يسهم في تحقيق الأمن الوطني لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

يتناول الفصل الرابع دور البحرين في معادلة الأمن الخليجي من خلال المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: عناصر معادلة الأمن الخليجي.

المبحث الثاني: تطورات الأوضاع في البحرين ودورها في الأمن الخليجي.

المبحث الأول

عناصر معادلة الأمن الخليجي

لاحظ أغلب الباحثين فـي شؤون الأمـن الإقليمي والدولي ندرة الدراسات التي تعنى بالأسس النظرية للتحليل الاستراتيجـي الخاصـة بـدول مجلس التعـاون لـدول الخليج العربيـة، وبقيـة دول الإقليـم الخليجـي (العراق واليمن وإيران)، في الفترة السابقة لحالة الحراك الشعبي الذي شهدته المنطقة العربية، الأمر الذي أوجد حالة من الغموض وعدم القدرة على تحديد العناصر الإقليمية لمعادلة الأمن الخليجي التي كان لها دور مؤثر في حصول خلل واضح في هذه المعادلة منذ العقد الثاني من الألفية الثالثة.

وتشير تحليلات هؤلاء الباحثين بإن هذه الندرة جاءت نتيجـة عدم شفافية دول المنطقة في توضيح حقيقة الأوضاع الأمنية الجارية فيها، وعزوف العديد من المحللين عن تناول الأوضاع الداخلية في دول الخليج العربي التي لها ارتباط بالسياسة الخارجية لبعض الدول الإقليمية، والتي كان مـن أبرزها: العلاقة بين القوميات داخل الدولة وتأثير ذلك على مفهوم الأمن الوطني، ومشاكل الحريات العامة وحقوق الإنسان، وتعامل المجموعات الاثنية والمذهبية فيما بينها ضمن إطار المجتمع، وارتباط الفرد بالدولة وشعوره فيها بالمواطنة والانتماء.

لمعالجة عناصر معادلة الأمن الخليجي تم تناول العناصر الإقليمية والدولية على النحو الآتي:

أولاً : العناصر الإقليمية لمعادلة الأمن الخليجي:

كشف الواقع العملي في منطقة الخليج العربي إلى أن معادلة الأمن الخليجي تتكون من مجموعة من العناصر الإقليمية والدولية، وقد أظهرت هذه العناصر وجـود تداخـل كبير بين

الأمـن الوطني لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربيـة من جهـة، والأمن الإقليمي والأمن الدولي من جهة أخرى، وذلك لما لهذه العناصر من اهتمامات تمتد إلى أقصى الحـدود السياسية لمنطقـة الشرق الأوسـط، فيما ترتبط أهمية الأمن الخليجي مع المحـور الرئيسي لاستراتيجيات القوى الكبرى التي لا تسمح لأي طرف مناوىء لمصالحها بالهيمنة والاستحواذ على هذه الرقعة المهمة ببحارها ومضائقها.

وتبعاً لهذا التداخل فإن العناصر الإقليمية لمعادلة الأمن الخليجي قد باتت تشتمل على:

1. **دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:** تعد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية العنصر الأبرز في معادلة الأمن الخليجي، وذلك لما تتمتع به من موقع جغرافي مهم وقدرات اقتصادية كبيرة جعلتها تصبح أهم العناصر التي تقوم عليها معادلة الأمن الخليجي، وذلك لأن هذه المنطقة تمثل مفصلاً استراتيجياً في علاقات الصراع بين الشرق والغرب، فهي مركز لخمس دوائر متصل بعضها مع بعض، وهـي: شبه الجزيرة العربية، والمشرق العربي، والوطن العربي، والشرق الأوسط، والمحيط الهندي. كما أنها تقع على محور طـرق المواصلات البحرية والجويـة بين أوروبـا والشرق الأوسط وغرب آسيا وجنوب شرق آسيا، ولا تبعد في الوقت نفسـه كثيـراً عن الحـدود الجنوبيـة لدول آسيا الوسطى التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفيتي السابق ووريثته روسيا الاتحادية، حيث تفصل منطقة الخليج العربـي روسيا عن المياه الدافئة فـي المحيط الهنـدي، وبالتالي تمنعها من الوصول إلى بحر العرب والقـرن الأفريقي (تنيرة، 2016: 81).

وبالنظر إلى أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية هي العنصر الرئيسي المستهدف في معادلة الأمن الخليجي، لذا يلاحظ بأنها قد شهدت خلال الفترة 2011–2017 تطورات جذرية متسارعة داخلية وخارجية ، كان من أبرزها (رفعت، 2018: 5):

- تعرض أغلب دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لحالة تراجع في بعض القيم والمفاهيم الوطنية (الانتماء/ الولاء).

- التأثير السلبي لبعض دول الإقليم التي تحررت من بعض المنطلقات القومية السابقة، كما هو الحال بالنسبة للعراق واليمن.

- تجاهل الروابط التاريخية والاستراتيجية بين دول المنطقة، وهذا ما يمكن تأشيره على الأزمة الخليجية مع قطر، وكذلك علاقات الدول الخليجية مع الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح قبل مقتله على يد حركة أنصار الله الحوثية.

- تنامي التدخلات الخارجية التي تستهدف تحقيق أهداف إمبراطورية (إيران) في منطقة الشرق الأوسط.

- ازدياد أطماع بعض الدول الإقليمية على الساحة الخليجية (إيران/ تركيا)، ومحاولة تحقيق مصالحها المتضاربة ، بأساليب تتسم بالمباشرة والجرأة على تحدي أنماط التعامل الدولية.

- تجاهل إيران للقوانين والأعراف والتقاليد التي أستقر عليها المجتمع الدولي.

2. **النظام الإقليمي العربي:** أسهمت الأحداث والتفاعلات الجارية في النظام الإقليمي العربي منذ عام 2011، في ايجاد عناصر فرعية جديدة في معادلة الأمن الخليجي، تشتمل على عدد من الفواعل، وذلك نتيجة الأحداث والمتغيرات المحلية والإقليمية الناجمة عن مسارات التحول في هذه الفواعل، والتي كان من أبرزها:

- بنية النظام الإقليمي العربي: شهد النظام الإقليمي العربي تغيرات بنوية كبيرة في هيكلية موازين القوى الفاعلة داخل ساحتــه، نظير تراجع أدوار تقليديــة عن واجهة المشهد، وتصدر أخرى ناصية الهيمنة، أو على الأقل التطلع لحيزها، مقابل اكتفاء دول طرفية بممارسة الحياد، وذلك ضمن سياق مسار تحولي، لن تستقر ملامحه، أو تتضح قواعده إلا بعد فترة من الزمن، قد تطول أو تقصر، وفق ديناميات التغيير وسرعتها، والمحددات الداخلية والإقليمية والدولية المتداخلة (سعد الدين، 2016: 7).
- أنمــاط التحالفــات، وصــور الاستقطاب البيني: أفضى تبني عدد من الدول العربية مواقف متمايزة، حيال الأحداث والتفاعلات الجارية بين دول المشرق العربي ودول إقليمية، إلى أنماط أكثر ديناميكية وتقلباً من التحالفات الإقليمية والدولية المتباينة، على حساب تهدئة الأوضاع، وتسوية الصراعات، مما سمح بتغيير طبيعة التوازنات التي أسهمت بالتراوح بين نمطي تلاقي المصالح أو تضادها (Cantir, 2012: 18) .
- الاختراق الخارجي داخل الساحة الخليجية: لم تكن العلاقات بين دول مجلس التعاون الدول الخليج العربية في حالة انسجام تام، وذلك نتيجة الفجوة القائمة بينها والتي تعمقت جراء غياب سياسة خارجية متقاربة يمكن أن تسهم في تهدئة الأوضاع، وتسويــة الصراعات، بل على العكس راكمت هذه العلاقات عدد من الأزمــات وضاعفتها، ويمكن ملاحظة ذلك في عدم وجود توافق حول الخطر الإيراني على المعادلة الأمنية الخليجية، ولم تكن سياسات دول المجلس موحدة في ظل النزاع الحدودي القطري البحريني، والقطري السعودي، بحيث اندفعت قطر إلى تسخين علاقاتها مع إيران، كقوة موازية للسعودية وللضغط على البحرين التي تعاني من تدخلات إيرانية في شؤونها الداخلية، فيما يطفو على السطح بين حين وآخر النزاع بين الإمارات وسلطنة عمان، وهذه الأخيرة استمرت في الحفاظ على علاقاتها

الطيبة مع إيران، وأسهمت في الدفع نحو الحل السلمي للملف النووي الإيراني عبر استغلال علاقاتها الوطيدة مع الغرب (سعد الدين، 2016: 9).

وقد أثبت الواقع الخليجي بأن التحول في هذه المسارات سرعان ما أفرز عن مسوغات بناء معادلة أمنية جامعة، بين بعض دول الإقليم (السعودية والإمارات والبحرين) من جهة، وبعض الدول العربية من خارج الإقليم الخليجي (مصر) من جهة أخرى، وأوجدت محفزات جادة إزاء شائكية الملفات المشتركة. كما بـرزت حالة إتساع نطاق الخلافات البنيوية العميقة (الأزمة الخليجية مع قطر)، وتنامي أدوار فواعل إقليمية (تركيا وإيران) متضاربة المنافع حد الخصومة، ومتنافسة حول مكانة الدولة المركزية. مع غياب الإطار الجمعي القادر على حل الخلافات وضبطها (النظام الإقليمي العربي).

3. **دول الجوار الإقليمي:** تتأثر معادلة الأمن الخليجي بممارسات دول جوارها الجغرافي النابعة من اختلاف التوجهات الايديولوجية والسياسية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وهذه الدول، الأمر الذي أوجد حالة من التوترات أو النزاعات أو الصراعات في العلاقات الإقليمية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع كل من العراق وإيران، حيث وصلت هذه العلاقات إلى حد الحرب مع العراق عام 1991، فيما تتأثر علاقات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع إيران بالاختلافات السياسية المتعددة الناجمة عن طبيعة علاقات الجانبين مع العالم الغربي، والأيديولوجيا السياسية التي تقوم عليها النظم السياسية، فضلاً عن المكونات الطائفية وتأثيراتها في هذا المجال (علوي، 2014: 12).

وقد تجلى التأثير الإيرانـــي فـــي معادلة الأمن الخليجي من خلال تبني نظام الحكم الإيراني منهج تصديـر الثورة إلى الـدول العربية عامة والخليجيـة خاصة، والتركيـز على إثارة مشاعر الطائفة الشيعيـة في هذه الدول، مما أدى إلى تأجيج العصبيات الطائفية التي

أدت بدورها إلى تصدع وحدة المجتمعات الخليجية، ولعل التوتر في العلاقات السعودية الإيرانية يكشف بكل جلاء مجموعة التطورات والأحداث التي أسهمت في هذا التوتر، ومن أبرزها (كيالي، 2016 : 36) :

- الحراكات الشعبية في البحرين منذ عام 2011 ذات الطابع المذهبي، والتي دعمها النظام الإيراني بالتزامن مع ماعرف بالثورات العربية في تونس ومصر، الأمر الذي استدعى تدخل المملكة العربية السعودية عبر قوة درع الجزيرة، المدعومة من مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي حظيت على موافقة الجامعة العربية.
- تفاقم الأوضاع في اليمن بصورة أكبر بعد قيام حركة أنصار الله الحوثية الموعومة من إيران بتنفيذ انقلابها على التوافقات السياسية، واستيلائها بواسطة القوة على صنعاء وعلى معظم الأراضي اليمنية أواخر عام 2014، وبالتعاون مع الوحدات العسكرية التابعة للرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح .
- هيمنة إيران على العراق، بالتنسيق مع الأذرع الطائفية والعسكرية المرتبطة بها، والتي وصلت إلى السلطة بدعم من قوات الاحتلال الأمريكي.
- استمرار الدعم الإيراني لنظام الرئيس السوري بشار الأسد، والاشتراك في قتل السوريين وتشريدهم وتدمير عمرانهم، من خلال ذراعها المتمثل بالحرس الثوري، وبعض الفصائل العسكرية المسلحة العراقية واللبنانية.
- دعم إيران للهجمات الإرهابية التي تستهدف السعودية وبعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سواءً بالصواريخ بعيدة المدى أو بالعبوات الناسفة.

لذلك وضعت البحرين رؤيتها الشاملة التي لا بد من اعتمادها لتحقيق الأمن الإقليمي الخليجي الذي يتعدى أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ليشمل الدول

الأخرى التي لها إطلالة بحريــة على الخليج العربي، حيث تستنــد هذه الرؤيــة على المرتكزات الآتيــة (الغتم، 2015 : 156- 157):

- الشمولية : تعني بأن الأمن الخليجي هو أمن شامل لضفتي الخليج العربي، ويعتمد على الأضلاع الثلاثة للمثلث الاستراتيجي الداخلة في معادلة هذا الأمن، وهي: الضلع المحلي الذي يتجسد في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، والضلع الإقليمي الذي تدخل إيران كجزء أساسي في تأثيراته، والضلع الدولي الداعم لدول مجلس التعاون لأسباب تتعلق بالمصالح الحيوية للدول الكبرى.
- الالتزامات المتبادلة : تعني الالتزامات المتبادلة بين جميع الأطراف الخليجية، مع الأخذ في الاعتبار، رفض هيمنة أي جانب من جانبي الخليج العربي على الآخر، سياسياً أم عقائدياً أم مذهبياً أم ديمغرافياً، فلكل دولة ذاتيتها المستقلة، وتركيبتها السكانية الوطنية، وحقها في تقرير مستقبلها وبنائه بالطريقة التي تراها.
- المصالح المشتركة : ينبغي بناء المصالح المشتركة بما يحقق الأمن الوطني لدول مجلس التعاون، ويحول دون سعي طرف للخروج عن تلك المصالح والمنافع المتوخاة لأنه سوف يخسر كثيراً نتيجة تصرفه المنفرد. وإن أهم ما تحتاجه دول الخليج العربي هو بناء اقتصاد قوي، ومواجهة المشكلات التي تعترض عملية البناء هذا التي ترتبط بالتركيبة السكانية بين المواطنين والعمالة الوافدة، إلى جانب اعتماد مبدأ التدرج ببناء شبكة من الطرق والاتصالات بين دول الخليج، وبينها وبين المنطقة العربية ومن ثم العالم الخارجي بما يحقق التعاون الدولي في التجارة والسياحة والاستثمار في المجالات المتعددة كالبنوك والاتصالات والتكنولوجيا والطيران.

يرى الباحث بأن التأثيـر الكبير على الأوضـاع الأمنية في منطقة الخليج العربي بات مرهوناً بتطورات الأحداث الناجمة عن تدخلات بعض العناصـر الإقليمية لمعادلـة الأمـن الخليجي، الأمر الذي يفرض على مجلس التعاون لدول الخليج العربية القيام التصدي لتلك التدخلات التي أصبح لها دور سلبي في تلك المعادلة، لا سيما أن هـذه الأحداث والتدخلات بلغـت من الخطـورة بحيث لم يعد هناك جديـد فيما تعكسه على المصالح العربيـة، أو فيما يطرحه الانهيـار شبه الشامل لأوضاع بعض دول المنطقة من أضرار بأمن واستقـرار المنطقة، وذلك في ضوء عجز دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن التعامل المنسق مع القضايا الساخنة، لذلك يلاحـظ بأنها قد تركتها لعناية القوى الكبرى لتوجيه مسارها والتحكم في مقدراتها تبعاً لمصالحها وأطماعها، بعد أن وجدت بأن الدول الكبرى تمثل العنصـر الفاعل في معادلة الأمن الخليجي.

ثانياً : العناصر الدولية لمعادلة الأمن الخليجي:

تنطلق أدوار العناصر الدولية المشاركة في معادلة الأمن الخليجي، من عملية فرض اراداتها على ساحة القضايا العربية الساخنة، ومن بينها الأوضاع الأمنية في منطقة الخليج العربي، سلماً أم حرباً، وكذلك من تحديد التوجهات التي لا بد أن تقوم عليها مرتكزات الأوضاع في المنطقة، والتي تبقيها ضمن دائرة التنافس على النفوذ في هذه المنطقة الحيوية للمصالح الدولية كافة .

لذلك عمدت العناصر الدولية المؤثرة في معادلة الأمن الخليجي، إلى : تخطيط التحركات المناطة بكل فاعل إقليمي في الأزمات القائمة، واختبار التحالفات بينها وبين هؤلاء الفواعل، وفق منظومة تضمن تحقيق المصالح وتنفيذ الأهداف الخاصة بها.

وقد بدا أن توافر مستلزمات تحقيق هذا الأمر قد جاء عبر تحركات هذه العناصر الدولية التي تعرف ما تريد، وتتحـرك على أرضية ثابتـة، وتعتمد سياسات واضحة وتعقد تحالفات متماسكة، الأمر الذي أدخلها في معادلة الأمن الخليجي بعد أن فرضت توجهاتها ليس كعنصر فاعل في هذه المعادلة فحسب بل في أوضاع المنطقة العربية عامة، يدفع ويشجع الدول الإقليمية غير العربية ليكون لها نفوذ مؤثر على تلك الأوضاع التي أخذت عملية التفاعل الجارية على عدد من ساحاتها تشكل خطورة واضحة جراء سرعة التحولات لإعادة تشكيل المنطقة وفق موازين مختلفـة، وذلك بعكس دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي التي تمارس أدوارها على هذه الساحات من منطلقات مختلفة، وأهداف متباينة، وتحالفات سائلة، وتتراوح مواقفها بين التحرك على أرضية طائفية أو من منطلق المعارضة التلقائية لسياسات بعض الدول الإقليمية أو في إطار تسجيل المواقف وإثبات المواقف (رفعت، 2016 : 8).

ونتيجة لهذه المعطيات باتت العناصر الدولية الداخلة ضمن معادلة الأمن الخليجي تتكون من:

1. **النظـام الدولـي:** تأثرت معادلة الأمن الخليجي بتطورات الأحـداث التي شهدها النسق الهيكلي الدولـي في النصف الأول من تسعينيات القـرن العشريـن بشأن محاولة تأسيس نظام دولـي جديـد قوامه بناء قانوني، ومؤسسي، وقيمي يرسخ حكم الولايات المتحدة الأمريكية عالمياً، أو ما اصطلح على تسميتـه (الأمركة)، ويتجاهـل التبايات الناتجة عن الخصوصيات الإقليمية والثقافية، إلا أن هـذا النظام لم يسر على هـوى الإدارات الأمريكيـة، ولا منظـري نهجها هذا، وواجهت محاولة جعـل العالم ضمن نمطها عبـر إطار تشريعي عالمي معارضة قوية من قبل كثير من القوى الدولية التي تقع خارج دائرة

التلاقــي التام مع منظومــة قيم ومؤسســات نهايــة التاريخ الأمريكي وآلياتــه (عوني، 2016 : 3).

وفي ظل الصراع الدولي الحاصل والمتغيرات التي يشهدها النظام الدولي، جاءت أزمات العالم العربي المتراكمة لتبرز حالة الضعف الذي يعاني منها النظام العربي، ومبدياً، من احدى الجهات، إغراءات كبيرة لتحويل الجغرافية العربية إلى ساحة صراع وتنافس بين أقطاب النظام الدولي، فيما أوضحت الجهة الثانية للنظام العربي ميلاد مزيداً من الضعف والانقسام داخل العالم العربي نتيجة تحول الصراع والضعف العربي إلى متوالية يصعب الخلاص منها، جراء تحول الضعف إلى عامل تغذية يرفد التدخلات الخارجية بالأسباب اللازمة للظهور بمظهر الدفاع عن الأمن العالمي والمصالح القومية للأطراف المتدخلة، بما يمنحها الشرعية للتغطية على أهدافها المرسومة مسبقاً، وأخطاء مراحل تنفيذ تلك الأهداف (دحمان، 2018 : 53).

وتعد منطقة الخليج العربي من أكثر مناطق العالم تأثراً بتطورات النظام الدولي، وتوجهاته، وقضاياه، وهيكل القوة فيه. وينطبق ذلك بوضوح على مرحلة الحرب الباردة، سواء عندما كانت القطبية الثنائية (الأمريكية– السوفيتية) جامدة غير فضفاضة، أم في مرحلة الثنائية القطبية الواسعة، وما أعقب ذلك من تطورات حينما امتلكت الدول الخليجية فرصة التقليل من نفوذ القوى الكبرى جراء ما حققته من طفرة هائلة في الناتج المحلي الإجمالي جراء ارتفاع أسعار النفط، التي فتحت أبواب جديدة أمام دول الخليج العربية الست لبناء نظامها الإقليمي الذي استطاع بناء قوة عسكرية مشتركة تحت اسم قوات درع الجزيرة كانت تمثل تعبيراً عن رغبة خليجية في تقليل التأثير الدولي، خاصة الغربي، في السياسات الخارجية لدول المجلس (علوي، 2014: 13).

2. **الدول الكبرى:** تعـد مواقف الدول الكبرى وسياساتها تجاه القضايـا التي لها مساس بالأمن الوطني لدول مجلس التعـاون لدول الخليج العربية من العناصر المؤثرة في معادلة الأمن الخليجي، ويبدو ذلك واضحاً في مواقف تلك الدول من الأزمات التي تمر بها المنطقة العربية عامة والخليجية خاصة مثل: الأزمــة السورية والأزمة اليمنيــة والأزمة الخليجيــة مع قطـر، حيث تحمل تلك المواقف دلالات عديـدة، ربما تتجاوز حدود التداعيات الاستراتيجية التي تفرضها على أدوار فاعليها الرئيسيين ومواقعهم، لتصل إلى الإشكاليــات المناهجية التي تنتجها، وقد وضع هذا الأمر المنطقة العربية في ظروف التجاذب الأمريكي الروسي، الذي بات يشكل المحرك الأساسي لمجمل التفاعلات الحاصلة في المنطقة، والمحدد لتوجهاتها، بل إنه يطمح إلى إعادة تشكيل الجغرافية السياسية في المنطقة تبعاً لمصالح الدول الكبرى وأهدافها، دون اعتبار للوقائع الاجتماعية والسياسية والتاريخيــة التي تؤثر فـي دول المنطقة، الأمر الذي أنتج عـن فوضى هائلــة (دحمان، 2018 : 53) .

وتبرز بهذا الشأن مواقف الدول الكبرى الآتية:

- الولايات المتحدة الأمريكية : على الرغم مــن أن العلاقات بيــن دول مجلس التعــاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية توصف دائماً بالاستراتيجية، إلا أن التحولات في مواقف السياسة الأمريكية تجاه عدد من القضايا التي تهم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، منذ عام 2011، تؤكد أن معادلة الأمن الخليجية قد تأثرت سلبياً بعدد من المواقف التي جعلت من العلاقات الخليجية الأمريكية تمر بمرحلة دقيقة من تاريخها، كان من أبرز ملامحها التباين في وجهات النظر تجـاه ما يتطلب إدارة جيـدة وتنسيق عالي بيـن الطرفين، حيث يلاحظ أن هوة الخلاف قد

ازدادت، أبان حكم الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما، لتشمل قضايا تعد ضمن جوهر الأمن الوطني لدول المجلس، ابتداءً بالملف النووي الإيراني وزيادة المخاوف الخليجية من الصفقات التي عقدتها إيران والدول الغربية، مروراً بالمواقف الأمريكية المتذبذة من الأزمات العربية، وانتهاءً بمضمون السياسة الدفاعية الأمريكية التي لم تكن دول المجلس بمنأى عنها (كشك، 2014 : 10).

- روسيا الاتحادية: تحظى المواقف الروسية تجاه قضايا منطقة الخليج العربي بأهمية خاصة، وتشكل بعض هذه المواقف خطراً مضافاً تجاه الأزمات التي تواجهها بعض الدول العربية والتي لها تأثير سلبي على معادلة الأمن الخليجية، كما تدخل هذه المواقف ضمن إشكاليات الاشتباك الدولي في المنطقة العربية بما فيها الخليجية، ليس فقط لأن روسيا لا تزال قوة عالمية عظمى بالمعيار العسكري، وبمعيار المساحة، والموارد الاقتصادية، والقدرات العلمية والتكنولوجية، ولكن نظراً لما شهدته من خطوات جادة للعودة إلى مسرح السياسة العامة ومنافسة الولايات المتحدة الأمريكية على موقع الريادة الدولية، بعد سنوات من تفكك الاتحاد السوفيتي السابق، وبروز بوادر خطر من احتمال التجزئة، وانفصال جمهوريات ومناطق عن جسد الدولة الروسية نفسها في فترات سابقة على تولي فلادمير بوتين رئاستها عام 2000 (سلامة، 2014: 82).

وتنبع خطورة تلك المواقف من الثقل المعياري لروسيا ضمن دوائر الصراع المتقاطعة على النفوذ الدولي بين القوى الكبرى، أو التنافس على الدور الإقليمي الذي يمكن أن تؤديه قوى الإقليم، أو الحرب على الإرهاب والتطرف، أو الصراعات القومية والطائفية والمذهبية، كالأزمة السورية، والأزمة اليمنية، أو الخلافات الداخلية بين دول

مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مما يعقد المشهد الإقليمي، ويجعل قضاياه غير قابلة للحل، أو يطيل من المدى الزمني للفصل فيما بينها، ويزيد من صعوبة مواجهاتها، كما أن تعقد دوائر الصراع ينعكس بالسلب على القضايا الرئيسية المزمنة في الإقليم، مثل معادلة الأمن الخليجي التي أصبحت حلولها صعبة نتيجة لتعدد عناصرها، والقضية الفلسطينية التي أصيبت بالجمود، إما بسبب الإنشغال الإقليمي، أو التعنت الإسرائيلي (الدسوقي، 2016 : 103).

يرى الباحث أن المنافسات الإقليمية والدولية أسهمت في إذكاء الأحداث التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة 2011- 2018، ومثلت مدخلاً لفهم حقيقة الأوضاع الأمنية التي تعيشها هذه المنطقة وتوابعها الفرعية كالمنطقة العربية بما فيها منطقة الخليج العربي ومنطقة المشرق العربي، هذه المناطق التي عانت من أزمات متعددة كان لها دلالات كبيرة، ربما تتجاوز التداعيات الاستراتيجية التي تفرضها على أدوار الفاعلين الرئيسيين ومواقعهم، لتصل إلى الإشكالية المنهجية التي انتجتها تلك الأزمات.

ويلاحظ بأن تلك الأزمات أسهمت في إحداث تغيير ملموس في معادلة الأمن الخليجي التي أصبحت تتأثر بمجموعة من العناصر المحلية والإقليمية والدولية، منذ أن شهد أقليم الشرق الأوسط حالة الاشتباك الإقليمي الدولي – سياسياً، ودبلوماسياً، واقتصادياً، وعسكرياً بدرجات متفاوتة- وذلك منذ اندلاع حالة الحراك الشعبي في أغلب دول المنطقة، وتكثفت لاحقاً بسبب التطورات الأمنية التي مرت بالإقليم، وكان من أبرزها: التداعيات التي أوجدها تنظيم ما يعرف بالدولة الإسلامية، والاتفاق النووي الإيراني مع السداسية الدولية، والتدخلات الإيرانية والتركية والروسية في الأزمات السورية واليمنية، تلك التدخلات الداعمة لأطراف محلية معينة ضد أطراف محلية أخرى، وكذلك التدخلات العسكرية الأمريكية.

لقد أدى كل ذلك إلى فتح الباب واسعاً أمام صراعات جديدة كان من شأنها التأثير الواضح على معادلة الأمن الخليجي، مما أسهم في تأزيم الوضع الإقليمي برمته، في حين كانت رؤى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي تتجه نحو قيام الأطراف الإقليمية والدولية في إيجاد حلول ناجعة للأزمات المستديمة والإسهام بتسوية قضايا المنطقة .

المبحث الثاني

تطورات الأوضاع في البحرين ودورها في الأمن الخليجي

عند توجيه النظر إلى القضايا المتعلقة بالشؤون الأمنية ذات الأهمية القصوى سواء للأمن الوطني أو الأمن الجماعي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تبرز قضية الترابط والتكامل والتنسيق والتعاون فيما بين هذه الدول، حيث تقر لوائح هذا المجلس وبنود تكوينه على ضرورة قيام مبدأ الشراكة بينها، ولا بد من التأكيد على أن هذا المبدأ يمثل المنهج العملي السليم الذي يجب العمل بموجبه، ليس لأنه يساعد على اقتراح الأفكار ووضع الحلول المناسبة لها فحسب، ولكن لأنه يزيد من القوة العسكرية والاقتصادية لهذه الدول، كما أن الشراكة أصبحت بمنزلة ظاهرة إيجابية تبعث إشارة، تعبر عن التضامن والعزيمة والوحدة الوطنية الخليجية إلى الحلفاء والأصدقاء وكذلك الخصوم.

وعند تحليل ما سبق يبدو أن حالة التراجع في تنفيذ مبدأ الشراكة بشكل جدي من قبل بعض دول المجلس، قد أسهم في تردي الأوضاع الأمنية في البحرين التي امتد تأثيرها ليشمل منطقة الخليج العربي التي أصبحت تعيش في زمن المتغيرات والمستجدات، خاصة أن مسألة الأمن الوطني لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تعد من المسلمات التقليدية لأمن المنطقة، وهي بذات الوقت بحاجة إلى مراجعة وإعادة نظر جراء ما تشهده من أحداث متلاحقة ومتغيرات متسارعة على المستويين الإقليمي والدولي.

ولمعالجة تطورات الأوضاع في البحرين ودورها في الأمن الخليجي تم تناول إشكالية الوضع الأمني في البحرين و تأثير الوضع الأمني في البحرين على الأمن الخليجي على النحو الآتي:

أولا : إشكالية الوضع الأمني في البحرين:

البحرين مملكة دستورية تقع في قلب الخليج العربي غربي القارة الآسيوية، وتتميز بتاريخها العريق وحضارتها الغنية لأكثر من خمسة آلاف عام، وحضورها المؤثر في محيطها العربي والإقليمي والدولي كنموذج في التنمية والإصلاح السياسي والاقتصادي، والسياسة الخارجية الملتزمة بتعزيز التعاون والصداقة بين الشعوب والأمم في إطار الاحترام المتبادل ومبادئ الشرعية الدولية، ودعم الأمن والسلام الإقليمي والدولي. ونظام الحكم في البحرين ملكي دستوري وراثي، يقوم على الديمقراطية وسيادة القانون والفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، في إطار تجربة برلمانية متطورة، ومؤسسات قضائية وحقوقية مستقلة، ومجتمع مدني نشط، وحريات صحفية وإعلامية متقدمة، في إطار احترام الكرامة الإنسانية.

ورغم ذلك فإن الحديث عن تردي الوضع الأمني في البحرين، أصبح منذ قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حديثاً واقعياً، وبات يتطلب إعادة تقييم كضرورة ملحة جراء استمرار المؤامرات التخريبية التي تظهر هذا الإلحاح بوضوح، حيث لم يعد التأمر مقتصراً على أبناء البحرين أو بقية دول الخليج العربية، ولا الأحزاب العقائدية أو الأنظمة الحزبية في الدول العربية، بل تعدى ذلك إلى دولة أجنبية لها تاريخ حافل في منطقة الخليج العربي ألا وهي إيران (الريس، 2012 : 179).

واستناداً على ما سبق، لم تكن حالات التآمر الإيراني التي أخذت تستهدف البحرين نابعة من فراغ، بل أن أغلبها أستند إلى الأطماع التاريخية والعوامل الجغرافية التي تلتقي مع تحديات عديدة أخرى واجهت البحرين عبر تاريخها الطويل، وكان لها تأثير سلبي على الأوضاع الأمنية بعد أن أصبحت شائكة ومعقدة كونها ناجمة عن الأشكاليات الآتية:

1. **الطبيعة الطوبوغرافية:** تتكون البحرين من مجموعة جزر في مجرى مياه الخليج العربي، الذي تقوم على شاطئه الشمالي الجمهورية الاسلامية في ايران، وعلى الشاطئ الاخر تقوم دول عربية (العراق – والكويت – والسعودية – وقطر – والامارات العربية – وعمان)، ويقطن البحرين عرب يعتنقون الاسلام، منهم على مذهب الشيعة الاثني عشرية وهم الغالبية والاخرون يعتنقون مذاهب اهل السنة. وأنشئت في البحرين بعد استقلالها عن بريطانيا دولة تحولت الى مملكة قادها ملك يحكم بشكل وراثي ويعتنق الاسلام على مذهب اهل السنة (حطيط، 2015: 13).
2. **التوزيع الديموغرافي:** تعاني البحرين من مشكلات أمنية نابعة من قلة عدد السكان، فلم يتجاوز عدد سكانها نهاية عام 2016 سوى 1.423.726 نسمة، منهم (759.019) أجنبي و(664.707) بحريني، وفقاً لبيانات أصدرها مصرف البحرين المركزي نقلاً عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، ويتميز المجتمع البحريني بالتنوع السكاني والثقافي والعرقي والديني، حيث يشكل المسلمين بحسب التوزيع السكاني للديانة، ما نسبته 70.2% من مجموع السكان في مقابل نسبة 29.8% لمعتنقي الأديان والمعتقدات الأخرى من المسيحيين (10.2%) واليهود (0.21%)، والهندوس والبهائيين والبوذيين والسيخ، وغيرهم ومعظمهم من جنوب آسيا والدول العربية الأخرى (الأغبش، 2017: 4).

ويتوزع المسلمون بين طائفتي الشيعة (الأثنى عشرية) وأهل السنة والجماعة، حيث يشكل الشيعة في البحرين أكثر من نصف السكان، ووجودهم قديم منذ أيام الدولة القرمطية (899–1076م)، ثم الدولة العيونية (1076–1244م)، وكان شيعة المنطقة يعتنقون العقيدة الإسماعيلية، ثم تحولوا تدريجياً إلى العقيدة الاثني عشرية. وقد بدأت علاقات شيعة البحرين بإيران تأخذ طابعاً (خاصاً)، وفي جميع المجالات السياسية والاجتماعية والدينية والثقافية، مع

قيام الدولة الصفوية (1501–1722م). وبعد سقوط الدولة الصفوية سياسياً وعسكرياً، ظل النهج العقائدي الصفوي هو المهيمن، وأصبحت إيران بالنسبة للشيعة في البحرين، بل في كل مكان يتواجد فيه الشيعة، بمنزلة (الدولة الأم) التي تمثل الشيعة وسط محيط شاسع من دول (أبناء العامّة)، وهو التعبير المستخدم في أدبيات الشيعة لوصف أهل السنة (الفضالة، 2013: 87).

3. **الموقع والمساحة:** تستند هذه الإشكالية، وعلى غير العادة، إلى أحدى المميزات التي يفترض أنها تصب فـي خدمة المصالـح الوطنيـة لأي دولة من دول العالم، إذ تتمتع البحرين بموقع استراتيجي مهم وخطير في الوقت نفسه، حيث جعل توسطها في الخليج العربي أمر الوصول إليها بغارات جوية سهلاً من كل الدول المحيطة بها، وسبـق أن كان هذا الموقع هدفاً للقوات البريطانية في القرون الماضية، حيث جعلتها في فترات طويلة مقراً للأسطول البريطاني، ثم القاعدة الجوية الخاصة بالقوات البريطانية في منطقة الخليـج العربي. وقـد حل الأمريكيـون محل البريطانيين فـي الحصول على تسهيـلات فـي البحرين ، وتعد البحرين من أصغر دول الشرق الأوسط مساحةً. فهي لا تعدو أن تكون 620 كم مربعاً، وهي عبارة عن مجموعة جزر سواحلها تصل إلى 161 كم (العجمي، 2011: 524).
4. **إيران وأطماعها التاريخية:** لم تتوان إيران عن اتباع سياسة فرض نفوذها على البحرين، حيث كان الشاه رضا بهلوي كثيراً ما يصرح في خطاباته ولقاءاته ومقابلاته الصحفية بإعادة أمجاد قورش والدولة الفارسية، وأقام الاحتفالات منذ أن نصب نفسه إمبراطوراً، وأسقط حكم الشيخ حزعل الكعبي وضم إمارة عربستان إلى إيران عام 1925، كما اتبع سياسة التفريس في السواحل الشرقية من الخليج العربي والتي كان يسكنها العرب حيث قام بتهجيرهم من تلك المناطق، وشجعت إيران الهجرات الجماعية إلى البحرين وفق خطط مدروسة ومنظمة وذلك

للمساعدة على تنفيذ مشروعاتها التوسعية، واستغلال تواجد تلك العناصر لخلق توترات في الأوضاع الداخلية في البحرين وبقية الدول الخليجية، ومع تولي الشاه محمد رضا بهلوي الحكم بعد أن تم خلع والده عام 1941، ازدادت الهجرات واعتبرت البحرين ضمن السيادة الإيرانية، حيث صدر قرار المجلس النيابي الإيراني عام 1946 القاضي بتخويل الحكومة الإيرانية السلطة في ممارسة نفوذها وسيادتها على البحرين (الزهيري، 2011: 26).

وفي ظل نظام حكم الجمهورية الإسلامية الذي نجح في انهاء حكم الشاه محمد رضا بهلوي عام 1979، قام هذا النظام ببلورة أطماعه تجاه البحرين عبر إطلاق سلسلة من التصريحات المقصودة على لسان شخصيات إيرانية رسمية وشبه رسمية، أظهرت الروح الاستعمارية، والتعالي القومي/ التاريخي/ المذهبي، كان من أبرزها التصريحات الآتية (الفضالة، 2013: 66):

أ. أطلق قائد الثورة الإيرانية الخميني في عام 1980، تصريحه المشهور عن البحرين مطالباً بضمها باعتبارها جزءاً من إيران.

ب. نشرت صحيفة كيهان الإيرانية في تموز 2007 مقالاً كتبه مدير تحريرها حسين شريعتمداري، أشار فيه بأن البحرين جزء من الأراضي الإيرانية، وإنها انفصلت عن إيران إثر تسوية غير قانونية بين الشاه والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وإن المطلب الأساسي للشعب البحريني حالياً هو إعادة هذه المحافظة التي تم فصلها عن إيران إلى الوطن الأم والأصلي.

ج. ادعى النائب داريوش قنبري في 27 كانون الثاني 2009، في جلسة لمجلس الشورى بحضور وزير الخارجية الإيراني الأسبق منوشهر متقي، بأن "البحرين كانت حتى قبل 40 عاماً، جزءاً من الأراضي الإيرانية وانفصلت عن إيران عن طريق استفتاء مشبوه".

د. طالب علي أكبر ناطق ثوري رئيس مكتب التفتيش العام التابع للمرشد علي خامنئي في مدينة مشهد الإيرانية وفي شباط 2009 ، بعودة البحرين لإيران، واصفاً إياها بالمحافظة الإيرانية الرابعة عشرة.

هـ. لم يكتف رئيس هيئة الأركان السابق في القوات المسلحة الإيرانية اللواء حسن فيروز آبادي بأطماع بلاده في البحرين فقط، بل بكامل منطقة الخليج العربي، وذلك بتصريح أطلقه في نيسان 2011، مشيراً إلى أن اسم وملكية وعائدية الخليج هي للإيرانيين حسب الوثائق والمستندات التاريخية والقانونية.

و. دعا آية الله أحمد جنتي في تموز 2011 إلى احتلال البحرين.

ز. صرح النائب حسين علي شهرياري في آيار 2012، أمام البرلمان الإيراني، بإن البحرين كانت المحافظة الرابعة عشرة في إيران حتى عام 1971، ولكن خيانة الشاه، وصدور قرار من مجلس الشورى الوطني آنذاك، قد سمحا للبحرين بالانفصال عن إيران.

ح. قال السفير الإيراني السابق في باريس صادق خرازي، في حزيران 2012، بأن احتلال البحرين لن يستغرق سوى بضع ساعات للسيطرة عليها باستخدام قوات الرد السريع الإيرانية.

ولم تكتف إيران بإطلاق التصريحات التي تكشف حقيقة أطماعها في البحرين، بل تعدت ذلك إلى قيامها بدعم الجمعيات والحركات السياسية المعارضة لنظام الحكم البحريني، ويمكن ملاحظة ذلك بعد أيام من بدء الحراك الشعبي في البحرين يوم 14 شباط 2011 للمطالبة بإصلاحات سياسية ودستورية، حيث تلقت جمعية الوفاق الإسلامية (جناح المعارضة الشيعية في البحرين) توجيهات النظام الإيراني القاضية بتعليق عضوية نواب الجمعية في البرلمان البحريني بحجة مقتل عدد من المتظاهرين، وطالبت بسحب الجيش والأمن من دوار اللؤلؤة الذي كان يتواجد فيه أعداد

من هذه الجمعية المحتجين على السياسة الداخلية للنظام البحريني، ومع استمرار الاحتجاجات أعلنت هذه الجمعية استقالة نوابها من البرلمان البحريني بسبب ما قالت إنه مواجهة الحكومة للمطالب السياسية العادلة بلغة "المجازر والإرهاب". وكانت الجمعية قد حددت مطالبها بتأسيس ملكية دستورية ينتخب فيها الشعب الوزراء، وأن تكون مساءلة الحكومة من قبل النواب لا من قبل الملك، وأن يوضع دستور جديد للبلاد يحل محل دستور 2002. وقد تمسكت بإقالة الحكومة شرطاً للمشاركة في الحوار الذي دعا إليه الملك حمد بن سلمان، فيما اعتبر الأمين العام للجمعية الشيخ علي سلمان دخول قوات درع الجزيرة للبحرين خطأ استراتيجياً، أعطى بعداً إقليميا للأزمة وزاد من تعقيداتها، ودعا دول الخليج إلى أن تكون–حسب قوله– جزءاً من الحل وليس جزءاً من المشكلة، فيما قال وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، إن قوات السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة لن تغادر البحرين إلا عندما يتأكد انحسار الخطر الإيراني عن دول الخليج العربي (علي، 2015) .

وتعددت نشاطات التنظيمات الشيعية السياسية في البحرين التي كانت تتلقى توجيهاتها من رجال دين بحرينيين أبرزهم: الشيخ عيسى قاسم، والشيخ محمد محفوظ، والشيخ حسين نجاتي، والشيخ عبد الله الغريفي، فيما كانت تتلقى التنظيمات الشيعية السياسية البحرينية دعم مباشر من جهات خارجية أهمها الحرس الثوري الإيراني، وبعض الفصائل الشيعية العراقية، وكذلك من حزب الله اللبناني، الأمر الذي دعا الحكومة البحرية لحل هذه التنظيمات السياسية الناشطة في الوسط الشيعي داخل البحرين، والتي كان من أبرزها : (الغتم، 2015: 32):

- جمعية الوفاق: حلت هذه الجمعية محل حركة أحرار البحرين، وهي أكثر التنظيمات شعبية، ويتجاوز عدد مؤيديها أكبر مما تضمه من عدد أعضائها البالغ 65 ألف، وخاصة في القرى الفقيرة، وليس لاتباعها مرجع ديني واحد، وإنما عدة مرجعيات دينية متواجدة خارج

البحرين، ومنهم : آية الله علي خامنئي، ومحمد صـادق الشيرازي (قم)، وآية الله محمد تقي المدرسي (كربلاء)، آية الله علي السيستاني (النجف)، وتنشط هذه الجمعية بصفتها تجمعاً سياسياً غير محدد بوضوح أيديولوجي، وتركز على البعد العلماني في أهدافها المعلنة، وتضم أتباع جماعات متعددة، مثل أنصار حزب الدعوة العراقي، ويرأسها علي سلمان .

- جمعية العمل الإسلامي: وهي ثاني أكبر جمعية شيعية، وكان يرأسها محمد علي محفوظ، وقد ركزت الجمعية في أهدافها المعلنة على المبدأ العلماني رغم احتفاظها بالتوجه الديني، ويتبع أنصار الجمعية وأعضائها المدرسة الشيرازية التي يقودها آية الله صادق الشيرازي في قم، وآية الله محمد تقي المدرسي في كربلاء.
- جمعية الإخاء: وهي جمعية أنشئت عام 2004 وضمنت ذوي الأصول الفارسية وعدد أعضائها محدود، رغم أن ذوي الأصول الفارسية يشكلون 25–30% من المواطنين إلا أن الجمعية تنكر صلاتها مع إيران.

وقد تبين بأن لهذه الجمعيات صلات مباشرة مع إيران، حيث أوضح وزيـر الداخلية البحرينـي راشد بن عبد الله آل خليفـة في مقابلة مـع صحيفة الشرق الأوسط السعوديـة عام 2017، بأن التدخـلات الإيرانية فـي شؤون البحرين الداخلية ليست جديدة، فقد قامـت إيران على هذا السلوك المشيـن الذي لا يعطـي أي اعتبـار لحسن الجـوار، منذ أحداث 2011 التي شهدتهـا البحريـن، وأن تلك التدخلات تمثلت في شكل: تدريب بعض العناصر على استخدام الأسلحة والمتفجـرات والمهارات القتالية الميدانيـة على أيـدي الحرس الثوري الإيراني. وتصدير السلاح ونقل تكنولوجيا صناعة المتفجـرات من خلال تدريب العناصر الهاربة والموجودة في إيران. وتسخير وسائل الإعلام الإيرانيـة المسموعة والمرئيـة والمقروءة للتحريض وبث الإشاعات الكاذبة والكراهية وتشويه الحقائق (السهيمي، 2017 : 5).

يرى الباحث بأن إشكالية الوضع الأمني في البحرين قد أوجدت تأثيراً كبيراً على الأمن الخليجي، ومما لا شك فيه أن اختيار البحرين مسرحاً للعديد من المؤامرات كان يستهدف أيضاً بقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ولم تغب هذه الحقية عن دول المجلس كافة، لأنها تعيش أخطاراً كبيرة ليست من صنعها، وبأن حقائق الحياة في البحرين لا تستطيع إلا أن تقبل بالظروف التاريخية والجغرافية التي جعلت من البحرين جزيرة صغيرة، مساحةً، كبيرةً بشعبها الذي يتميز بانقسامه إلى نصفين (سنة وشيعة)، وأن أي تفرقة تقع لم تكن مبنية على أساس ديني، فعندما كانت البحرين فقيرة، كان سكانها فقراء معاً من هذين المكونيين. وعندما أصبحت البحرين غنية أصبح السنة والشيعة معاً أغنياء.

لذا فإن تجاوز البحرين المشكلة الطائفية قد جاء نتيجة إدراكها خطورة لعبة ازدواج الولاء، وعلى هذا الأساس كان التركيز في العقود الأخيرة على أن البحرين دولة عربية إسلامية، لها هوية وتطلعات ضمن القومية العربية، لذلك رفض الشعب تحريض القوى الإقليمية الذي هو في حقيقته تحريض سياسيضد النظام مغلف بالرواسب الدينية والتاريخية المتراكمة. غير أن كل هذا لا يمنع من تفجر الأوضاع بين البحرين وتلك القوى من جهة، وبينها وسائر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى حد ما من جهة ثانية، وإن المؤامرة التي تستهدف البحرين تنظر إلى أبعد من حدود هذه الدولة لتشمل المنطقة بأسرها.

ثانياً : تأثير الوضع الأمني في البحرين على الأمن الخليجي:

تعد تحديات الوضع الأمني في البحرين من أخطر التحديات التي واجهت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأعقدها على المستوى الإقليمي إلى جانب الأزمة اليمنية والأزمة الخليجية مع قطر، ورغم أن الأمن الخليجي يمثل قضية أمن دولية عند النظر للأهمية الاستراتيجية التي تتمتع

بها المنطقة، وكذلك لأهمية مصادرها الطبيعية للعالم أجمع، إلا أن مسؤولية الحفاظ على الأمن الوطني لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية واستقرارها تقع، أولاً وأخيراً، على دول المنطقة وشعوبها، لأنهم أصحاب المصلحة الحقيقية في تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي والمهم.

ولم يكن أمر الحفاظ على الأمن الخليجي خافياً على صناع القـرار السياسي في دول مجلس التعاون لدول الخليـج العربية، فقـد فرض ذلك مسؤولية التزامهم بخيـار التعاون والتنسيق باعتباره يمثل السياسة الثابتة التي تتطلبها مستلزمـات تحقيق الأمـن الوطني في دول هذا المجلس منـذ تأسيسه، لكن الأوضاع التي أوجـدها تدخـل بعض القوى الإقليمية في شؤون الدول الخليجية قد عَرّضَ الأمن الخليجي لمخاطر دائمة، جلبت القوى الدوليـة التي تريد التخلص مـن تلك التدخلات حسب إدعـاءات تلك القـوى وعلى الأخص الفاعلة منها في هذا المجال، الأمر الذي أربك الاستقرار في دول المنطقة الساعية لترسيخ هذا الاستقرار، ومنع تحقيـق أهـداف التدخلات الإقليميـة ومخططاتها، مما أوجد تحدياً أمنياً خطيراً للأمن الخليجي (آل سعود، 2012 : 7).

ونظراً للصعوبات التي كانت تعترض معادلة الأمن الخليجي جراء عودة حالة الصراع الدولي على النفوذ في منطقة الخليج العربي، مع تنامي تطلعات بعض القوى الإقليمية لأداء أدوار مؤثرة في هذه المعادلة، إلى جانب رغبة هذه القوى بممارسة دور الريادة في المنطقة. لم تتأخر البحرين في التصدي للأوضاع المؤثرة في الأمن الخليجي، عن طريق العمل بجد ونشاط من أجل مواجهة الأحداث المتسارعة التي تشهدها المنطقة، حيث أبدت تعاونها الصريح، مع اشقاءها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لاستيعاب متطلبات المرحلة الجديدة، والتأقلم مع المتغيرات الطارئة التي نجمت عن عدد من الأزمات الإقليمية التي كان للقوى الدولية والإقليمية حضوراً مؤثراً وفاعلاً فيها، كما أن قضية الأمن الوطني لم تعد شأناً داخلياً، إذ إن أغلب المخاطر ومهددات الأمن الوطني قد أصبحت عابرة للحدود، وبالأخص منها: تهديدات التنظيمات المتطرفة وايديولوجيات

التعصب التي تهدف إلى تمزيق النسيج الاجتماعي في البحرين وباقي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي أصبح من الضرورة مواجهتها برؤية سياسية واستراتيجية شاملة، تطلبت وجود قدرات عسكرية قادرة على صيانة المجتمع وحمايته من مخاطر التدخل الخارجي (عبد الغفار، 2012: 2).

وأمام هذه الحالة وجدت البحرين نفسها إزاء أشكاليـة قلة عدد السكان فـي البحرين والتي أصبحت تمثل معضلـة أمنية كبيـرة، كونها تؤثـر سلبيـاً على تكوين جيش مقبول العدد، مما دفـع القيادة السياسة في البحريـن لمنح اهتمامها الشديد لإنشاء قوة دفاع البحرين، وجعلها تتخذ عقيدة عسكرية مبنيـة على أساس الولاء التام للوطن، ومن ثم القيام بتطوير القوات العسكرية والأمنية، والعمل على خلق تفوق نوعي، مع المحافظة على التطور الكمي وتوفير تجهيزاتها المادية والاقتصادية، فضلاً عن زيادة عدد المنتسبين لكافة الأجهزة الأمنية الخمسة الموجودة في البحرين، وهي: قوات وزارة الداخلية والحرس الوطني وقوة دفاع البحرين والأمن الوطني وأجهزة الإستخبارات الخاصة (المرشد، 2013 : 67).

ولم تقف إشكالية قلة عدد السكان حائلاً دون شروع القيادة البحرينية بمهمة تشكيل قوة دفاع البحرين، هذه المهمة الوطنية والاستراتيجية، التي فرض العمل على تحقيقها نمواً مضطرداً في مختلف أسلحة هذه القوة لتكون على أهبة الاستعداد للحفاظ على أمن الوطن وسلامته، والحفاظ على ما حققته المملكة من منجزات حضارية، وذلك من أجل امتداد جهود الدولة لخدمة المواطنين من خلال دورها التنموي المتزايد، إلى جانب ما يفرضه عليها واجب القيام بدور إنساني كبير دولياً عبر المشاركة في الأعمال الإنسانية والإغاثية في المنطقة والعالم.

وقد سبق أن نجحت هذه القوة وبالتعاون مع قوات درع الجزيرة التي لبت طلب الحكومة البحرينية للتعامل مع احتجاجات شباط 2011، وما تبعها من أوضاع أمنية أصبح التعامل معها

يجري من قبل مؤسسات أمنية احترافيـة تمكنت مـن جعل الوضـع الأمني القائم في البحرين اقـوى مـن أن يسمح للعناصر التخريبية سـواء أكانوا افراداً أم جماعـات أم دول، التأثير السلبي في هذا الوضع، لا سيما أن التعاون الأمنـي مع عدد مـن دول مجلس التعـاون لدول الخليج العربيـة أصبـح يجري ضمـن أعلى درجات التعاون والتنسيق، حيث وجدت دول المجلس أن تردي الأوضاع في أي دولة يمكن أن يخلق فجوة أمنية في بقية الدول، لذلك أصبح الوضع الأمني في هذه الدول أقوى من أن يتأثر بأية اعمال ارهابية أو تخريبية أو عنيفة أو اجرامية (رجب، 2014 : 14).

ويمكن أن تعزى هذه النجاحات الأمنية الكبرى بالقياس لما يحدث في ذات الأمر بدول العالم المختلفة، إلى الأسباب الآتية (العطاوي، 2015: 6):

- حرص القيادة البحرينية على تحقيق الأمن الوطني، وتوفير سبل الاطمئنان لكل مواطن في وطن آمن، إلى جانب الحرص وباستمرار على تطوير الاجهزة الأمنية وفق أعلى المقاييس الدولية بهذا المجال. والاخلاص في عمل الأجهزة التابعة لوزارة الداخلية ولبقية الأجهزة الأمنية في اداء واجباتها على أكمل وجه. وتعاون المواطنين مع الأجهزة المختصة في انجاز المهمات الأمنية.

ووفقاً للمنهج الذي اعتمدتـه القيـادة السياسية البحرينية لإداء دورها في المشاركة الفاعلة في منع التأثير السلبي للوضع الأمني في البحرين على قضية الأمن الخليجي، فقد تم إعادة بناء القدرات العسكرية البحرينيـة، حيث استنأفت الولايات المتحدة الأمريكية عملية بيع الأسلحة جزئياً للبحرين في سنة 2012، ثم ارتفعت المبيعات الأمريكية في سنة 2015، كما سمح الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما خلال الشهر الأخير من فترة حكمه في البيت الأبيض عام 2016،

اقتناء البحرين طائرات مقاتلة من طراز إف- 16 بقيمة 2.8 مليار دولار، وذلك على الرغم من تواصل حالة الحراك الشعبي في البحرين، إثر اعتقال الناشط البارز في مجال حقوق الإنسان نبيل رجب، وحلّ الحكومة البحرينية لجمعية الوفاق الوطني، التي تمثل المعارضة الشيعية الرئيسية في البلاد (بوغوس، نون بوست في 2017/5/16).

كما تم هيكلة سلاح الجو البحريني الذي يبلغ تعداد مقاتليه 1300 جندي، وتنظيمه العام 3 أسراب طائرات قتال، سربان يتألف كل منهما من 7-8 طائرات (F-16) و 4 طائرات (F-16D)، وسرب ثالث من 12 طائرة (F-5E/F)، وسرب طوافات للنقل قوامه 12 طوافة نوع (BO-105) وطوافتين لنقل الشخصيات طراز (S-70A)، و 9 طوافات بلاك هوك (UH-60M)، وطوافة طراز (S-92) لنقل الشخصيات، وسرب طوافات هجومية يضم 14 طوافة (AH-IE) كوبرا. وطائرة أفرو (TJ85)، و 3 طائرات طراز غالف ستريم. وطائرة بوينغ – 727 للنقل. وجناح لطائرات التدريب من 6 هوك (MK129)، و 3 طائرات (سيلينغ سباي- فاير فلاي) للتدريب الأولي. وهناك إمكانية لشراء 19 طائرة إضافية طراز (F-16)، يجري التفاوض بشأنها مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية لإقامة نظام مشترك (حزام تعاون) لرصد الطائرات وتحديد هويتها وربط أنظمة الدفاع الجوي (مجلة الدفاعية، 2018: 18).

ونظرًا لتميز أداء قوة البحرين، والانضباط الذي تتمتع به، والبسالة والإقدام لمنتسبيها، وتنفيذ المهام بمنتهى الدقة، وما وصلت إليه من جاهزية قتالية وكفاءة عسكرية، فقد أضحت قوة الدفاع مصدر إعجاب خليجي وعربي ودولي، ومثالا يحتذى به ونموذجاً في تفعيل قيم الانضباط والإدارة والنزاهة. الأمر الذي سمح للقيادة العامة لقوة دفاع البحرين بمشاركة الدول الشقيقة والصديقة في عمليات مشتركة تهدف إلى حفظ السلام والأمن في منطقة الخليج العربي ، ومن أهم هذه المشاركات :مشاركة سلاح البحرية الملكي البحريني في حماية ناقلات النفط أثناء حرب

الخليج الأولى (1980–1988). ومشاركة وحدات قوة الدفاع في حرب تحرير دولة الكويت عام 1990 بجانب القوات الشقيقة والصديقة. ومشاركة سلاح البحرية الملكي البحريني من خلال السفينة "صبحا" في عمليات الحرية الدائمة في بحر العرب عام 2002. و مشاركة وحدات من القوة في الدفاع عن دولة الكويت عام 2003. ومشاركة سلاح البحرية الملكي البحريني في عمليات مكافحة الإرهاب في منطقة الخليج العربي عام 2006 وحتى يومنا هذا. والمشاركة منذ نهاية عام 2014 في الجهد الدولي للقضاء على تنظيم داعش الإرهابي. والمشاركة في عملية عاصفة الحزم وإعادة الأمل عام 2015 تلبية لدعوة عاهل المملكة العربية السعودية الشقيقة واستجابة لطلب السلطة الشرعية في جمهورية اليمن الشقيقة (جريدة الوسط البحرينية، العدد 4897 ، 2/2/ 2016).

واستناداً لما تقدم فإن رؤية البحرين لدورها في الأمن الخليجي تقوم على تحقيق الارتباط بالأمور الآتية (الغتم، 2015 : 154):

- تحقيق المصلحة الوطنية عبر المساهمة في فرض الاستقرار في منطقة الخليج العربي، من خلال توفير مستلزمات الأمن الوطني لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفق اعتبارات تقول بأن البحرين جزيرة تقع في قلب الخليج العربي، بخلاف الدول الخليجية الأخرى التي هي جزء من شواطىء الخليج.

- التأثير فيمن حولها من خلال تقديم نموذج متميز في بلورة مبادىء سياسية وممارسات عملية، يمكن أن تقتدي بها الدول الخليجية الأخرى بما يعينها على حل مشاكلها وتجنب أزماتها، لكن ذلك لم يمنع من كون البحرين تتأثر بمن حولها سياسياً واجتماعياً، كونها بوتقة للتيارات السياسية والطائفية والدينية المختلفة، بما يجعلها تؤثر تتأثر بمن حولها،

وذلك لأنها تمتلك تجربة ديمقراطية فريدة تقوم على مجلسين متكاملين، أحدهما بالانتخاب وهي عملية مرموقة وواضحة، والثاني بالتعيين يستهدف تعويض القوى الصغيرة غير القادرة على الوصول إلى البرلمان لتحقيق تمثيل مناسب لها، ومن ثم تواجدها في العملية التشريعية التي هي محور الحياة الديمقراطية.

- تجنب المخاطر الناجمة عن الاضطرابات التي حدثت أو قد تحدث، من خلال تنمية القدرات العسكرية وتطوير الفعاليات الأمنية القادرة على مواجهة التوترات الناجمة عن تدخلات القوى الإقليمية وفق اعتبارات تتعلق بالأطماع التاريخية والتوجهات الايديولوجية والنزعات الطائفية.

- النظر إلى الأمن الخليجي على أنه جزء أساسي من الأمن الإقليمي الأوسع، أي من أمن المنطقة العربية من ناحية، وأمن جنوب آسيا من ناحية أخرى، وذلك بحسب متطلبات الواقع التاريخي والموقع الجغرافي، والعمق البشري والحضاري والثقافي لمنطقة الخليج العربي، بما يحقق مفهوم الأمن الشامل سواء كان وطني أم إقليمي.

- التعامل مع الأمن الخليجي على أنه جزء لا يتجزأ من الأمن الدولي بأبعاده الثلاثة: البعد الاقتصادي المرتبط بانتاج الطاقة. والبعد القانوني المرتبط بحرية الملاحة في أعالي البحار. والبعد الاستراتيجي المرتبط بتحقيق الأمن الوطني لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بعيداً عن مفاهيم الهيمنة، ومن خلال عملية توازن دقيق يحول دون قيام تطلعات فرض هيمنة طرف على آخر.

يرى الباحث بأن تركيز البحرين على انشاء قوة دفاع البحرين وتحسين قدراتها العسكرية، بعد عام 2011، من خلال التدريب والتطوير والتجهيز، قد جاء استجابة لمتطلبات الوضع الأمني

المتردي الناجم عن تدخلات القوى الإقليمية وتحديداً تدخلات الجانب الإيراني في خلق مشكلات أمنية، تم توظيف أدواتها عبر استغلال كثير من العناصر المحلية التي تلتقي مع إيران بالانتماء الطائفي.

وقد بدا واضحاً أن توفير البنية العسكرية التحتية قد روعي من قبل صانع القرار البحريني من أجل إنشاء قواعد ومطارات ومراسي بحرية، مع تركيز أقل على حل معضلة القوى البشرية الناجمة عن قلة عدد السكان، الأمر الذي فرض محاولة حلها من مداخل أخرى، اعتمدت بموجبها البحرين استراتيجية بناء ترسانة عسكرية متقدمة تكنولوجيا ذات كثافة نيران عالية لسد النقص في القوى البشرية، الذي استعيض عنها من خلال الاستعانة بقوات درع الجزيرة (ذات الأغلبية السعودية)، التي لم تتأخر في تلبية الحاجة البحرينية، في توفير كثير من مستلزمات الوضع الأمني في البحرين.

الفصل الخامس

الخاتمة

مناقشة النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

أولا : الخاتمة

لا شك أن مفهوم الأمن الخليجي يمثل هاجساً رئيساً في منطقة الخليج العربي منذ مطلع القرن العشرين، وعلى وجه التحديد في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المحور الأساسي لهذا المفهوم، حيث منحت الجغرافية هذه الدول أهمية استراتيجية، جعلتها تصبح هدفاً تسعى له القوى الدولية الكبرى بعد اكشاف النفط فيها. وبات الأمن الوطني يمثل العمود الفقري في سياسة كل دولة من دول هذا المجلس، وأصبح يعد من أهم مرتكزات وجودها ككيان سياسي، ويبدو أن تحقيق الأمن الوطني لهذه الدول، قد أرتبط خلال العقدين الأخيرين، بأبعاد جديدة متطورة تتعلق بوضع الفرد في المكانة الأولى من الاهتمامات في هذه الدول وتوفير الحماية له وصيانة حقوقه.

وأفصحت مجالات العمل السياسي بأن متطلبات مراحل السلم (رغم محدوديتها)، تتطلب الارتكاز على مبدأ الأمن والشروع بالتنمية من أجل تحقيق الاستقرار. وهي مهمة لا تقدر عليها دولة واحدة، بل ولا إقليم واحد، فأصبحت تقع مسؤوليتها على دول العالم عبر الإقاليم كافة. ولم يعد تحقيق الأمن الخليجي يتوقف عند منطقة الخليج العربي بل امتد ليشمل بقية الأقاليم في العالم نتيجة الأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة، كما أن أمن شمال أفريقيا لا يتوقف عند حدود هذه المنطقة الجغرافية، بل أصبح يتعدى ذلك إلى أوروبا وآسيا وأمريكا. ولم يعد الأمن مفهوماً عسكرياً بحتاً، بمعنى غياب الصدام واحتشاد الجيوش، بل أصبح يمثل الشعور بالطمأنينة والقضاء على مصادر الخطر التي تهدد البشرية كافة.

وعلى أثر ما شهده العالم ومنطقة الخليج العربي من تطورات دولية وأحداث خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، كان من الطبيعي أن تتأثر دول مجلس التعاون لدول الخليج

العربية، بجميع تلك التطورات والاحداث التي كان لها دور في اندلاع عدد من الأزمات المحيطة بالمنطقة الخليجية ذات الأهمية الإستراتيجية، بدءاً بتطورات الصراع العربي الإسرائيلي، مروراً بالخلاف الغربي الإيراني حول البرنامج النوويّ الإيراني، ونتائج التحوّلات التي فرضتها الثورات العربية في مصر وسوريا تحديداً، والحرب على الإرهاب، والحملة الدولية للقضاء على تنظيمي القاعدة والدولة الإسلامية (داعش)، إضافة إلى تنامي الصراع الطائفي الشيعي السني، وتداعياته في كل من البحرين والعراق وسوريا ولبنان، وانتهاءً بالأزمات المتكررة المتعلقة بالنفط وتقلبات أسعاره، نتيجة الأزمات العربية كالحرب في ليبيا، وغيرها من الدول النفطية التي عرفت صراعات وأزمات سياسية.

لقد كان تأثير كل تلك التطورات واضحاً على الأمن الخليجـــي، الأمر الذي زاد من حاجة البحرين إلى تطويــر قواتها العسكرية المسلحــة، وجعلها تدرك بأن عليها بذل الجهود لهذه العملية وفـق أحدث أنظمــة التدريب والتسليح الحديثـة، لذلك باشر صانع القرار البحريني الملك حمد بن عيسى واجباته ومهامه الوطنية لتحقيق هذه المهمة بحكم طبيعة نشأته ودراسته وخبراته التي اكتسبها سابقاً، وهي المهمة التي أفضت لرسم وصياغة صورة القوات المسلحة البحرينية الحديثة، حيث يمكن القول إنه بعد مرور أكثر من خمسة عقود على إنشاء قوة دفاع البحرين، بإنها قد استطاعت تحقيق العديد من المنجزات سواء على صعيد بنيانها أو على صعيد مواردها البشرية أو على صعيد تجهيزاتها ومستوى تسليحها الذي يضاهي تطور دول المنطقة.

وقد وجدت البحرين بأن تحديــات أمنها الوطنـــي هي ذات التحديـــات التي تستهـدف الأمن الإقليمي الخليجي، فإضافة إلى تحديات بعض الفاعلين من غيـر الدول الذين أخذوا يهددون مفهوم الدولة الوطنية الموحـدة، لم تكن التحديات الدولية بعيدة عـن تأثير تحديـات القـوى

الإقليمية، وتحديداً التحدي الإيراني الذي تنامى بشكل غير مسبـوق منذ حصــول التطورات المتسارعــة في المفاوضات النووية مع إيران وما أسفر عنها من اتفاق في تمـوز 2015 ، الأمر الذي زاد من حالة الاختلال بمعادلة الأمن الخليجي في ظل وجود قضايا خلافيـة واستمراها فيمـا بين دول مجلس التعاون لدول الخليـج العربية، وفيما بيـن هذه الدول وإيران.

لذاك وضعت البحرين في صلب ثوابتها السياسية وأولويـات أهدافها: تعزيز التضامن والتكامل العربي، والنهوض بالدور العربي الاستراتيجي، والتعاون مع الأشقاء لترسيخ الأمن الخليجي، والسعي لتحقيق الاستقرار في المنطقة، ومواجهة التحديات الخطيرة التي تستهدف تقطيع أوصال المنطقة العربية ونشر التطرف والارهاب في دولها، والعبث بأمنها واستقرارها ونهب مقدراتها.

وقــد قامت هـذه الدراسة بتوضيـح كثير مــن هذه المعانــي أثنــاء العملية البحثيــة، وذلك مـن خلال :

1. مراعاة حدود الدراسة الزمنية والمكانية .
2. تمكنت الدراسة من خلال البحث والاستقراء للمعلومات الواردة في الفصول والمباحث والمطالب، من اثبات صحة فرضياتها، ومفادها: هناك ثمة علاقة ارتباطية بين الثروات والموقع الاستراتيجي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبين تكالب القوى الدولية على امتلاك القرار الأمني والاقتصادي في هذه الدول.
3. قامت الدراسة بالإجابة على الأسئلة الواردة فيها، مركزة على الآتي:

1. بينت الدراسة بأن بنية الأمن الوطني كانت تمثل الجزء الأساسي للأمن الإقليمي الخليجي، حيث ظهر بان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لم تستطع حماية

أمنها بشكل مستقل بعيداً عن مظلة القوى العالمية الكبرى التي لها اهتمام كبير بالأمن الإقليمي الخليجي تبعاً لمصالحها الحيوية.

ج. تناولت الدراسة العوامل المؤثرة في بنية الأمن الخليجي، من خلال التطرق إلى أن المجتمعات الخليجية عاشت منذ زمن بعيد وحتى الوقت الحاضر في هواجس أمنية شديدة الحساسية، ووفق قواعد البوارج الحربية ، حيث تواجدت القوات البريطانية في الخليج العربي من أجل تأمين الممر البحري إلى الهند، كما سبق أن عقدت بريطانيا اتفاقيات مع حكام هذه الدول أنشأت بموجبها قواعد عسكرية أسهمت بحماية دول المنطقة من تدخلات القوى الإقليمية وكذلك القوى الدولية غير الصديقة.

د. سلطت الدراسة الضوء على عناصر معادلة الأمن الخليجي الأقليمية والدولية، التي عملت على تطبيق نظريات الأمن الإقليمي في منطقة الخليج العربي، إلا أنها تركت آثاراً سلبية على محاولات دول مجلس التعـاون لدول الخليـج العربية الساعية لتحقيق التوازن المطلوب في معادلة الأمن بعد أن تعرضت إلى حالة اختلال واضح، جراء تدخلات الأضلاع الإقليمية والدولية التي ضمها المثلث الاستراتيجي إلى جانب الضلع الثالث المتمثل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي تشكلت من هذه المعادلة، بعد انهيار قوة العراق عسكرياً وخروجها من المعادلة الاستراتيجية للأمن في المنطقة،

هـ. قامت الدراسة بالتعريف بدور البحرين في الأمن الخليجي من خلال التركيز على: عناصر الأمن الخليجي. ومقومات الأمن الخليجي. ومرتكزات الأمن الخليجي.

ثانيا : النتائج

توصلّت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. تطرقت الدراسة في إطارها النظري إلى بعض الدراسات التي أعدها عدد من الباحثين الاستراتيجيين المهتمين بالشؤون الأمنية بمنطقة الخليج العربي، التي تتعلق بمفهومي الأمن الوطني والأمن الإقليمي، مع التركيز على العلاقة بين الأمن الوطني الفردي للدول والإمن الإقليمي الخليجي، وهذا الأخير قد شهد تغيراً ملحوظاً أدى لحصول خلل في معادلة الأمن الخليجي التي أخذت تميل لصالح إيران.
2. تأثرت بنية الأمن الخليجي في الرقعة الجغرافية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، وذلك نتيجة حصول أزمات أمنية داخلية وخارجية، أوجدت الداخلية منها مشكلات بينية، وأخرى ثقافية واجتماعية عديدة.
3. تنوعت جهود تحقيق الأمن الوطني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بين جهود داخلية تسعى لتوفير الحماية والاستقرار للفرد والمجتمع الخليجي على حد سواء. وجهود خارجية اسهمت في انتقال حالة الفوضى غير المنضبطة إلى حالة الفوضى المسيطر عليها، وذلك لأن متطلبات الحد الأدنى للعودة إلى الاستقرار لم تعد غائبة كما كانت عليه قبل عقد من الزمن.
4. قامت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتطوير قواتها العسكرية، وعملت على تعديل كثير من المفاهيم القديمة عن الأمن الخليجي ومضامينه التي أخذت تشتمل عليها مجالات الحياة في الدول الخليجية، وهي الدول المراد توفير الأمن الوطني فيها.

5. سارت البحرين بطريق التعاون الجاد مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك من أجل صيانة المصالح العليا مع أشقائها في المجلس كافة، وقامت برفع مستوى التقارب مع هذه الدول في مجالات التكامل الاقتصادي والتعاون الدفاعي والتنسيق الإعلامي، وسعت لتحقيق التنمية والإصلاح السياسي.

6. اهتمت البحرين بعناصر الأمن الخليجي التي تشتمل على الشمولية والالتزامات المتبادلة والمصالح المشتركة، ووجدت البحرين أن مقومات هذا الأمن لا بد أن تراعي مصالح البحرين ومدى تأثرها وتأثيرها بهذا الأمن، كونها من أكثر الدول الخليجية حساسية نتيجة للاعتبارات الجغرافية والتكوين الديموغرافي. فيما احتوت المنظور البحريني للأمن الخليجي عدداً من المرتكزات التي يمكن أن تسهم في تحقيق الأمن الوطني لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ثالثا : التوصيات

استناداً إلى ما جاء في الاستنتاجات، فإن الدراسة توصي بالآتي:

1. العمل على تنمية مفاهيم المواطنة والولاء والانتماء، وإتاحة مجالات الابداع والتشجيع على التفاعل السياسي الوطني، وتوفير فرص عمل للشباب، ومكافحة الفساد، والحد من الهدر في المال العام، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتطوير الخطاب الديني بما يرسخ التسامح بين أبناء المجتمع.
2. إصلاح المشكلات البنيوية في اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، والبحث عن بدائل اقتصادية بعيداً عن الاقتصاد الريعي، ووضع الخطط الاستراتيجية لتحسين مستوى المعيشة، والتوزيع العادل للثروة.

3. توفير متطلبات التنسيق المشترك بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بما يعزز الجبهة الداخلية لهذه الدول وفق منظور وحدة النسيج الاجتماعي الخليجي، عبر تحقيق الإصلاح السياسي وعمليات التنمية الشاملة، بما يسهم برقي المجتمعات الخليجية في مجال التنمية البشرية.
4. المزاوجة بين مبدأ الأصالة ومبدأ الحداثة، عبر تعزيز المشاركة السياسية للمكونات الاجتماعية القائمة على التركيبة القبلية والعشائرية التي لا بد أن تكون سنداً قوياً للنظم السياسية الحاكمة، وتطوير وسائل هذه المشاركة عبر تنمية الثقافة السياسية، وتحقيق التحولات الديمقراطية، ومراعاة الحريات العامة وحقوق الإنسان.
5. مواجهة التحديات الإقليمية الناجمة عن توجهات أيديولوجية، أم أطماع التاريخية، أم اهداف اقتصادية، عبر الشروع بحملات توعية جماهيرية عن سبل تحقيق الأمن الوطني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ووضع آليات تحقيق الأمن الخليجي، وتحديد مسؤوليات الدول في استقرار المنطقة.

قائمة المصادر والمراجع

الوثائق

- *وثيقة قرار تأسيس التحالف الإسلامي* ، الرياض، 2015/12/15.
- مبادرة اسطنبول لعام 2004. في : كشك، أشرف محمد عبد الحميد (2012). *تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003 دراسة في تأثير استراتيجية حلف الناتو*، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

الكتب العربية

- أحمد، أحمد يوسف (2005). *التوجهات العربية للأمن القومي بين المفهوم والخبرة*، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية– جامعة القاهرة، المؤتمر السنوي لمركز البحوث والدراسات السياسية.
- آل سعود، تركي الفيصل (2012). التحديات الأمنية الإقليمية لدول الخليج العربي، في: عبد الغفار، محمد (تقديم)، *الأمن الوطني والإقليمي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية*، المنامة، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة.
- بركات ، نظام (تحرير) (2012). *مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها*، عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط .
- بشارة، عبد الله يعقوب (2012). لا عالم مستقر دون أمن الخليج العربي، في: *الأمن الوطني والإقليمي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية رؤية من الداخل*، المنامة، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة.

- بن صقر، عبد العزيز بن عثمان (2012). استراتيجية الأمن الإقليمي لمجلس التعاون الخليجي خلال العقد الماضي والتغيرات التي طرأت عليه، في: *الأمن الوطني والإقليمي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية رؤية من الداخل*، المنامة، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة.
- الجميلي، همسة قحطان (2011). الإصلاح السياسيفي دول مجلس التعاون الخليجي بين المحفزات والمعوقات، عمان، دار الجنان للنشر والتوزيع.
- حطيط، أمين (2015). تحديات الأمن القومي للبحرين، في: *البحرين: التقرير الاستراتيجي 2015*، لندن، مركز البحرين للدراسات.
- دي سانتيس، نيكولا (2006). التحولات التي طرأت على حلف شمال الأطلسي، في: إبراهيم، حسنين توفيق و كريستيان كوخ (تحرير). *الخليج في عام 2005-2006*، دبي، مركز الخليج للأبحاث.
- الرازي ، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (2005) . *مختارالصحاح* ، ط10 ، عمان ، دققه : عصام فارس الحرستاني ، دار عمار .
- ربيع، حامد (1984). *نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط*، القاهرة، دار الموقف العربي.
- الريس، رياض نجيب (2012). *رياح الخليج*، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر.
- الزياني، عبد اللطيف بن راشد (2015). دور مجلس التعاون تجاه تعزيز الأمن الوطني والإقليمي لدوله، في: *الأمن الوطني والأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون: رؤية من الداخل تحديات الحاضر واستراتيجيات المستقبل*، المنامة، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة.

- شبلي، سعد شاكر (2016). *التحولات الاستراتيجية للشرق الأوسط وأثرها في بيئة الأمن الإقليمي الخليجي*، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع.
- شبلي، سعد شاكر (2017). *ظاهرة العولمة وأثرها في بيئة الأمن القومي العربي*، عمان، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.
- عبد الغفار، محمد (2012). تقديم ، في : *الأمن الوطني والإقليمي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية رؤية من الداخل* ، المنامة، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة.
- عبد الغفار، محمد (2012). الاستراتيجية الإقليمية والدولية لأمن منطقة الخليج العربي، في: *الأمن الوطني والإقليمي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية*، المنامة، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة.
- عبد الغفار، محمد (2012) . لماذا الأمن الذاتي الخليجي، في : عبد الغفار، محمد (تقديم)، *الأمن الوطني والإقليمي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية*، المنامة، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة.
- عبد الغفار، محمد (2014). *الاستراتيجية الإقليمية والدولية لأمن منطقة الخليج العربي رؤية في محركات الصراع الاستراتيجي والتفاعلات المحلية معها*، المنامة، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة.
- عبد الكريم ، إبراهيم (2012) . التجربة العملية للمشروع الصهيوني ، تقديم ، في : بركات ، نظام (تحرير) ، *مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها* ، عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط .

- العجمي، ظافر محمد (2011). *أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية*، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- الغتم، محمد بن جاسم ومحمد نعمان جلال (2015). *نظرة استراتيجية على مملكة البحرين والمنطقة العربية في إطار دولي*، المنامة، مركز البحرين للدراسات والبحوث.
- عزيز، رامي (2016). *هدف التحالف العسكري الإسلامي بقيادة السعودية*، واشنطن، معهد واشنطن .
- الفيصل، تركي (2015). تحديات الأوضاع الراهنة في المنطقة والأمن الوطني والإقليمي لدول مجلس التعاون، في: *الأمن الوطني والإقليمي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية رؤية من الداخل* ، المنامة، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة.
- فتحي، ممدوح أنيس (2015). *الإمارات إلى أين ؟ استشراف التحديات والمخاطر على مدى 25 عاماً القادمة*، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- الكتبي، ابتسام هويدن (2004). التحولات الديمقراطية بدول مجلس التعاون، في: الكواري، علي (تحرير)، *الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي*، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- كشك، أشرف محمد عبد الحميد (2012). *تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003 دراسة في تأثير استراتيجية حلف الناتو*، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

- كشك، أشرف محمد عبد الحميد (2014). *تطورات الأمن الإقليمي الخليجي عام 2014*، المنامة، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة.
- كوردسمان، أنتوني وابراهام واجنر (2017). *دروس الحرب الحديثة*، ط3، القاهرة، وكالة الأهرام للتوزيع، ترجمة وتحقيق: محمد عبد الحليم أبوغزالة.
- الكيالي، عبد الوهاب (1990). *موسوعة السياسة* ، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- ماكنمارا ، روبرت (1970) . *جوهر الأمن* ، القاهرة ، ترجمة : يونس شاهين ، الهيئة المصرية العامة للنشر .
- المجالي، عصام نايل (2011). *تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي*، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع.
- مرسي، مصطفى عبد العزيز (2008). *تحديات العمالة الوافدة في الخليج: مبالغات إعلامية أم مخاطر حقيقية؟* أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- المرشد، عباس (2013). *المؤسسة العسكرية البحرينية*، لندن، مركز البحرين للدراسات.
- المشاط، عبد المنعم (1993). *الأمن القومي العربي ومتطلباته*، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

الدوريات العربية

- أحمد، أحمد سيد. القدس بين الشرعية القانونية والأمر الواقع، القاهرة، *مجلة السياسة الدولية*، 53(211)، يناير (2018)، 162-165، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

- أسلحة جو دول الشرق الأوسط وأهمية الطائرات الحربية في حسم القتال، *مجلة الدفاعية*، العدد 121، شباط–آذار 2018، شركة الدفاعية للنشر بالتعاون مع مجموعة الاقتصاد والأعمال ومجموعة مونش الألمانية للنشر.
- الأزعر، محمد خالد. أحداث الأقصى .. التطورات والدلالات، ، القاهرة ، *مجلة شؤون عربية*، العدد (171)، خريف (2017)، 14 – 22، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .
- بدرخان، عبد الوهاب. هل أصبحت قيادة الإقليم من ضرورات المرحلة الراهنة، القاهرة ، *مجلة شؤون عربية*، العدد (166)، صيف (2016)، 32 – 41، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- تنيرة، بكر مصباح. التطور الاستراتيجي لصراع القوى العظمى وأثره على أمن الخليج العربي، الكويت، *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية*، المجلد 42، العدد 161، نيسان 2016، مجلس النشر العلمي– جامعة الكويت.
- حمداوي ، جميل. أثر التقلبات السياسية العربية الراهنة في السلوك الاجتماعي، القاهرة ، *مجلة شؤون عربية* ، العدد (165) ، ربيع (2016) ، 64 – 79 ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .
- دحمان، غازي . تداعيات التطورات السورية على العلاقات الروسية الأمريكية المرتقبة، القاهرة، *مجلة شؤون عربية* ، العدد (169)، ربيع (2017)، 87– 96 ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

- دحمان، غازي . الدور الأمريكي الملتبس بالمنطقة كما تعكسه أزمة العلاقات السعودية الإيرانية، القاهرة، *مجلة شؤون عربية* ، العدد 165، ربيع (2016)، 42- 49 ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- دحمان، غازي . الدخول العربي على خط الأزمة السورية، القاهرة، *مجلة شؤون عربية* ، العدد 171، خريف (2017)، 6- 13 ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- دحمان، غازي. التجاذب الأمريكي الروسي وأثره على قضايا العرب الساخنة، القاهرة، *فصلية شؤون عربية*، العدد 173، ربيع 2018، ص 53-63، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- دياب، أحمد . السياسة الإقليمية الخليجية والخيارات الصعبة، القاهرة، *مجلة شؤون عربية* ، العدد 158، صيف (2014)، 28- 42 ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- رجب، إيمان. توظيف التفكير التآمري.. حالة التشكيك والهذيان بعد الثورات، القاهرة، *مجلة السياسة الدولي، ملحق اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية*، العدد 198، أكتوبر 2014، ص 13- 18، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية.
- رفعت، سعيد. العوامل المتداخلة في المشهد العربي وتأثيراتها على تطورات القضايا ومسار الأحداث، القاهرة، *فصلية شؤون عربية*، العدد 173، ربيع 2018، ص 5- 14، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- رفعت ، سعيد . قضايا المنطقة وعلاقاتها المركبة بالولايات المتحدة ، القاهرة ، *مجلة شؤون عربية* ، العدد (157) ، ربيع (2014) ، 5 – 16 ، الأمانة العامة

لجامعة الدول العربية .

- رفعت، سعيد. دور الأوضاع السورية في استدعاء التدخلات الخارجية وتصعيد النشاطات الإرهابية، القاهرة ، *مجلة شؤون عربية*، العدد (164)، شتاء (2015)، 5 – 16، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .
- رفعت ، سعيد. التطورات الدولية والإقليمية وتداعياتها على الأوضاع في المنطقة، القاهرة ، *مجلة شؤون عربية* ، العدد (168) ، شتاء (2016) ، 5 – 13 ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .
- الزهيري، ابو بكر مرشد فازع (2011). *التوجهات الإيرانية في المنطقة العربية وأثرها على الأمن القومي*، صنعاء، مكتبة مركز الصادق.
- سالم ، محمد أنيس. تآلفات عربية أم معالم شرق أوسط جديد، القاهرة ، *مجلة شؤون عربية* ، العدد (165) ، ربيع (2016) ، 18 – 32 ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .
- سعد، رؤوف. السياسة الروسية تجاه المستجدات على الساحة العربية، القاهرة ، *مجلة شؤون عربية*، العدد (157)، ربيع (2014)، 31 – 46، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .
- سعد الدين، نادية. مسارات التحول: المعادلات الأمنية الجديدة في النظام الإقليمي العربي، القاهرة، ملحق تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية، *مجلة السياسة الدولية*، 51(205)، يوليو (2016)، 7–12، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

- سلامة، معتز. تحركات مدروسة: طريق روسيا للعودة إلى مسرح السياسة العالمية، القاهرة، *مجلة السياسة الدولي* ، العدد 195، يناير 2014، ص 82- 83، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية.
- صقر، عبد العزيز بن عثمان. مستقبل علاقات حلف الناتو بدول الخليج العربية، جدة، *مجلة آراء حول الخليج*، العدد 65، آذار 2010، مجلس الخليج للابحاث.
- شاهين ، ماجدة. العالم.. والشرق الأوسط.. ونتائج الانتخابات الأمريكية، القاهرة، *مجلة شؤون عربية*، العدد (168)، شتاء (2016)، 70 – 80، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- طاهر، أحمد. فرص الحل السياسي في اليمن ومقتضياته، القاهرة، *مجلة السياسة الدولية*، 51(206)، اكتوبر (2016)، 162-165، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- عبدالرحمن، أسامة. مجلس التعاون الخليجي، توجه نحوالاندماج أم نحو الانفراط؟، بيروت، *مجلة المستقبل العربي*، العدد 218، نيسان 1997، ص31، مركز دراسات الوحدة العربية.
- عتريسي ، طلال. جاستا الدلائل والمآلات: واشنطن تستهدف حلفاءها!، القاهرة ، *مجلة شؤون عربية* ، العدد (168) ، شتاء (2016) ، 81 – 89، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .
- عتريسي ، طلال. الأدوار الإقليمية في الأزمة القطرية الخليجية، القاهرة ، *مجلة شؤون عربية* ، العدد (171) ، خريف (2017) ، 48 – 58، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .

- علوي، مصطفى. قابلية التأثير: إعادة تعريف خرائط المصالح والعلاقات الخليجية، القاهرة، *مجلة السياسة الدولي، ملحق تحولات استراتيجية*، العدد 197، يوليو 2014، ص 11- 16، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية.
- عمار، رضوي. فرص التغلغل: تأثير العامل الخارجي في العنف المجتمعي بعد الثورات، القاهرة، *مجلة السياسة الدولية*، ملحق اتجاهات نظرية، العدد 193، يوليو 2013، ص (27- 30)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- عوني، مالك. الارتداد إلى الإقليم: هل يعيد العالم العربي اكتشاف ذاته جيوسياسياً، القاهرة، *مجلة السياسة الدولي*، ملحق تحولات استراتيجية، العدد 197، يوليو 2014، ص 3- 4، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية.
- عوني، مالك. الدور الملتبس: هل يعزز الأمن الإقليمي انتقالاً عسيراً إلى التعددية القطبية؟ القاهرة، ، *مجلة السياسة الدولية* ملحق تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية ، 51(205)، يوليو (2016)، 3-6، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- غالي، إبراهيم (تحرير)، الشرق الأوسط 2016: اتجاهات التحول من الفوضى إلى ضبط أزمات المنطقة، الدوحة، *ملحق دورية اتجاهات الأحداث*، العدد 15، يناير- فبراير 2016، مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة.
- غيث، سي. تداعيات تغيرات الأوضاع بمنطقة الشرق الأوسط، القاهرة ، *مجلة شؤون عربية* ، العدد (165) ، ربيع (2016) ، 80 – 88 ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .

- الفضالة، ناصر الشيخ عبد الله. الدور الإيراني في أزمة البحرين، الرياض، *مجلة البيان*، السنة 28، العدد 307 شباط 2013.
- كشك، أشرف. مراجعات تكنيكية: أبعاد السياسة الأمريكية تجاه أمن الخليج، القاهرة، *مجلة السياسة الدولي* ، العدد 195، يناير 2014، ص 10- 20، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية.
- كيالي، ماجد. التوتر السعودي الإيراني وتداعياته على القضايا الإقليمية الساخنة، القاهرة، *فصلية شؤون عربية*، العدد 165، ربيع 2016، ص 33-41، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- كيالي، ماجد. تداعيات الحضور والغياب في القضايا العربية الساخنة، القاهرة، *مجلة شؤون عربية*، العدد (168)، شتاء (2016)، 16 – 25، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- مرسي، مصطفى عبد العزيز. عقيدة أوباما ونزع القناع عن توجهات السياسة الأمريكية، القاهرة، *مجلة شؤون عربية*، العدد (166)، صيف (2016)، 16 – 31، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .
- مرسي ، مصطفى عبد العزيز. المواقف الأمريكية تجاه الثورات العربية وتأثيرها على النفاعلات الإقليمية ، القاهرة ، *مجلة شؤون عربية* ، العدد (157) ، ربيع (2014) ، 18 – 30 ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .
- مرسي ، مصطفى عبد العزيز. أزمة العلاقات مع قطر: أسبابها وتداعياتها على مجلس التعاون الخليجي، القاهرة ، *مجلة شؤون عربية* ، العدد (171) ، خريف (2017) ، 34 – 47 ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .

- نصار، فادي. تطور القوة العسكرية للإمارات العربية المتحدة. بيروت، *مجلة الدفاع العربي*، السنة الثانية والاربعون، العدد الثالث، كانون الأول 2017، دار الصياد.
- نور الدين، محمد. التعاون التركي الروسي الإيراني آفاقه وإمكانية استمراره، ، القاهرة ، *مجلة شؤون عربية*، العدد (172)، شتاء (2017)، 26 – 36، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .

الدراسات الجامعية

- دندان ، عبد القادر(2008). الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرارية والتغيير 1991–2006 ، *رسالة ماجستير غير منشورة* ، الجزائر ، جامعة الحاج لخضر – باتنة، كلية الحقوق.

الصحف والقنوات الفضائية

- الأغبش، أنس. سكان البحرين، *جريدة الوطن البحرينية* ، 2017/5/1.
- الجندي، عمار. الناتو يقر مبادرة اسطنبول للتعاون لتعزيز شراكته مع دول الخليج والبحر المتوسط، *جريدة الشرق الأوسط السعودية*، العدد 9345، في 29 حزيران2004.
- الرشيد، نايف. تحالف إسلامي عسكري يضم 34 دولة بقيادة السعودية لمحاربة الإرهاب، *جريدة الشرق الأوسط*، العدد (13532)، (الرياض، 2015/9/15) .
- السهيمي، عبيد. وزير الداخلية البحريني: سياسة حكومة قطر تهدد أمن الخليج، وإيران تركز على نقل تكنولوجيا صناعة المتفجرات لدعم الإرهاب، مقابلة صحفية ، الرياض، *صحيفة الشرق الأوسط*، العدد 14123 في 7 / 8 / 2017 .

- عبد الحليم، سعيدة. التحالف الإسلامي العسكري ضد الإرهاب. *جريدة أخبار مصر*، 2015/12/20.
- عبد الله، عبد الخالق. اللاعبون الجدد: الإمارات وفرنسا، أبو ظبي، *صحيفة الخليج الإماراتية*، 2/26/ 2009.
- العطاوي، جاسم. حديث في قضايا محلية، *جريدة الأيام البحرينية*، العدد 9561 في 7/13/ 2015.
- العمري، معاذ وهبة القدسي . ولي العهد السعودي يلتقي الرئيس الأميركي، *جريدة الشرق الأوسط السعودية*، العدد 14357 في 20 / 3 / 2018.
- في الذكرى الـ48 لتأسيسها... قوة دفاع البحرين تطور هائل وإنجازات تاريخية ومصدر زهو وافتخار للمواطنين، المنامة ، *جريدة الوسط البحرينية*، العدد 4897 ، 2/2/ 2016.
- القاعدة العسكرية الفرنسية في أبوظبي، *قناة Euronews* ، في 2017/11/9.
- الكويت ضمن أقوى جيوش عربية في عام 2014، *جريدة الأنباء الكويتية*، في 2014/10/8.
- ماكرون: الإمارات من أكبر حلفاء فرنسا في المنطقة، *قناة العربية الفضائية*، في 2017/11/9.

المواقع الإلكترونية

- ترسانة المملكة العربية السعودية، *موقع الأمن والدفاع العربي*، في 2017/1/5، استردت بتاريخ 2018/3/6 من الموقع الإلكتروني: http://sdarabia.com/?p=47657.

- بوغوس، كريستينا. إلى أي مدى ساهمت صفقات الأسلحة الأمريكية في إرساء القمع بدول الخليج، *موقع نون بوست*، في 2017/5/16، استردت في 2018/3/27، الموقع الإلكتروني: https://www.noonpost.org/content/18013
- الجيوش العربية.. الأسلحة والدفاع، *موقع Sputnik عربي*، في 2017 /11/6، استردت بتاريخ 2018/3/6 من الموقع الإلكتروني:

https://arabic.sputniknews.com/docs/about/index.html

- ستيوارت، فيل. اتفاق جديد للتعاون الدفاعي بين الولايات المتحدة الأمريكية والإمارات، *وكالة رويترز للأنباء*، في 2017/5/16، استردت بتاريخ 2018/3/27 من الموقع الإلكتروني:

https://ara.reuters.com/article/ME_TOPNEWS_MORE/idARAKCN18C1UT

- العبوش، قحطان. السعودية تستعيد القيادة من التحالف الدولي لمواجهة الإرهاب، *منتدى إرم نيوز*، في 2015/12/16، استردت بتاريخ 2016/11/28، من الموقع الإلكتروني:

. http://www.eremnews.com/news/arab-word/398836

- علي، عبد الرحيم. جمعية الوفاق الإسلامية .. جناح المعارضة الشيعية في البحرين، *بوابة الحركات الإسلامية* ، 6 / 9 / 2015، استردت بتاريخ 2018/4/11 من الموقع الإلكتروني:

http://www.islamist-movements.com/31171

- **القاعدة الفرنسية في أبوظبي** ، Euronews، في 2017/11/9، استردت في 2017/12/22، الموقع الإلكتروني:

https://arabic.euronews.com/2017/11/09/macron-visits-french-military-base-in-abu-dhabi

- قطر.. صفقات ضخمة لتسليح وتطوير القوات المسلحة، أبوظبي، *شبكة سكاي نيوز*، في 2016/3/30، استردت بتاريخ 2018/3/9، من الموقع الإلكتروني:

https://www.skynewsarabia.com/middle-east/828720-

- وزارة شؤون الإعلام (2014). *السكان والنمو الديموغرافي*، المنامة، بتاريخ 2014/9/2، استردت بتاريخ 2018/4/10 من الموقع الإلكتروني:

http://www.mia.gov.bh/ar/Kingdom-of-Bahrain/Pages/Population-and-Demographic-Growth.aspx

المراجع الأجنبية

- Abdul Ghaffar, Mohammad **(**2014). *Regional and International Strategy for Arabian Gulf Security: A Perspective on the Driving Forces of Strategic Conflict and the Local Response*, AL Manama, Bahrain Center for Strategic International and Energy Syudies.
- Brahim, Saidy (2014). *The Gulf Cooperation Council's Unified Military Command*, Philadelphia, The Foreign Policy Research Institute.
- Cantir, Cristian& Juliet Kaarbo. Contested Roles and Domestic Politics: Reflections on Role Theory in Foreign Policy Analysis and International Relations Theory, *Foreign*

Policy Analysis Journal , Issue 129 , (2012) 8, 5–24

- Colum, Lynch (2015, 15 October). U.S support for Saudi strikes in Yemen raises war crime concerns, *Foreign Policy.*
- David, D. Kirkpatrick and Michael R (2013, 18 August). Gordon. How American Hopes for a Deal in Egypt Were Undercut, *The New York Times*.
- M60A3 – Main Battle Tank (M60) Deployed in Operation Desert Storm, *Army Technology*, https://www.army-technology .com/ projects/m60/.
- M60A1 - You will not believe this!, *r/Warthunder*, https://www.reddit.com/r/Warthunder/comments/6y8y9y/m60a1_ you_will_not_believe_this
- Momani, Bessma. The U.S.-Saudi Arabia relationship goes beyond Donald Trump, *Macleans*, May 23, 2017.
- Mukashf, Mohammad (2015, 10 April). *Pakistan declines Saudi call for armed support in Yemen fight Reuters*, Riedel Bruce,
- Noblel, Paul & Others (1993). *The Many Faces of National Security in the Arab World***,** Montraial, Consortium Interuniversitare Pour Ies Etudes arabes Inter-Universty Consortium for Arab Studies.
- Ulrichsen, Kristian Coates . *Internal and External Security in the Arab Gulf States*, Washington, Middle East Policy Council , Volume XVI, Summer, Number 2, 15l11l2017.